دراسات اجتماعية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد الثالث(03) جانفي 2010م/محرم 1431ه

إشكالية الانفتاح الاقتصادي وغلاقتها بتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي

د.فراجي محمد أكلي

إشكالية المقاول الجزائري الجديد

أ.مراح حياة

رؤية في إستراتيجية تجديد دور المكتبات في ظل الذاكرة الرقمية

أ.باشيوة سالم

جريمة سرقة الأراضي دراسة ميدانية لواقع فلسطين المحتلة

أ.عائشة زبيدي

ظاهرة الانتحار في الجزائر:مسارها وتطورها

د.عثمان فكار

واقع التحولات السياسية لجزائر التسعينات

طبال نعيمة

الرقم الدولي ISSN 0478-2170

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات اجتماعية

دورية فصلية محكّمة تصدر عن :

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات
والخدمات التعلمية

- العدد الثالث -

(03)

رئيس التحرير:

العمرية عز الدين

azdlamria@gmail.com

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
46 تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر
هاـ: 0021321289778
فاـ: 0021321283648

البريد الالكتروني:
Markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الالكتروني:
www.albassira.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني :

ردمد :

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.
هاـ/فاـ : 021.68.86.48
هاـ : 021.68.86.49

قواعد النشر

ترحب دورية "**دراسات اجتماعية**"بإسهامات الباحثين في الموضوعات ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية التي تراعي القواعد التالية:

1- أن يكون البحث غير منشور في مصادر أخرى.

2- التقيد بالأسلوب العلمي والمعالجة الموضوعية والإحاطة المنهجية.

3- لا يقل حجم المقال عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25.

4- أن يكتب المقال ببرنامج " Word " الخط باللغة العربية " Arabic Transparent " حجم الخط 14.

5- أن يكون البحث مرفق بالمراجع مدونة في نهاية البحث.

6- تخضع الأبحاث المقدمة للتقييم من قبل الهيئة العلمية للدورية، ويبلغ أصحابها بالقرار النهائي المتعلق بالقبول أو التعديل.

7- الأبحاث المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.

8- يرسل المقال في قرص مرن مرفقا بنسختين مطبوعتين إلى عنوان المركز أو بالبريد الإلكتروني على: موقع البصيرة

www.albassira.net

أو:

azdlamria@gmail.com

albaseerarevue@gmail.com

البريد الإلكتروني:

Markazbassira@yahoo.fr

هيئة التحرير

أ.العمرية عز الدين جامعة الجزائر

أ.جابي عبد الناصر جامعة الجزائر

أ.زبيري حسين جامعة الجلفة

عنوان المراسلات :
رقم 46 تعاونية الرشد
القبة القديمة - الجزائر

ها: 021.28.97.78
فا:021.28.36.48
النقال: 0550.54.83.05

الموقع الإلكتروني:
http/www.albasseera. net

البريد الإلكتروني:
info@albassira.net
Markaz_bassira@yahoo.fr

الهيئة العلمية

أ.مقراني الهاشمي..... جامعة الجزائر

أ.بومخلوف محمد.....جامعة الجزائر

أ.جابي عبد الناصر.....جامعة الجزائر

أ.بوكربوط عز الدين.....جامعة الجلفة

أ.زرواتي عبد الرشيد.....جامعة المسيلة

أ.بوشرف كمال.....جامعة الجزائر

أ.كنوش الطيب.....جامعة الجزائر

أ.الزهرة شريف .....جامعة الجزائر

أ.عبورة محمد .....جامعة الجزائر

يوسف حنطابلي .....جامعة البليدة

بوقرة كمال .....جامعة باتنة

دراسات اجتماعية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية دراسات اجتماعية – العدد 03 – جانفي 2010

محتويات

▪ الافتتاحية.	الهيئة العلمية	5
▪ إشكالية الانفتاح الاقتصادي وعلاقتها بتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي (P.A.S) في الجزائر.	د. فراجي محمد أكلي جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية	7
▪ إشكالية المقاول الجزائري الجديد	أ.مراح حياة جامعة الجزائر	23
▪ أهم الجوانب التي تطور في تنظيم ومحتوى العمل وانعكاساتها على العمالة بالمنشأة الصناعية	د/ زكاز علي باحث في علم الإجتماع	55
▪ رؤية في إستراتيجية تجديد دور المكتبات في ظل الذاكرة الرقمية	أ : باشيوة سالم جامعة الجزائر	65
▪ جريمة سرقة الأراضي دراسة ميدانية لواقع فلسطين المحتلة	أ: عائشة زبيدي جامعة الجزائر	79
▪ ظاهرة الانتحار في الجزائر:مسارها وتطورها	د. عثمان فكار جامعة سعد دحلب البليدة	91
▪ قيم المجتمع الجزائري بين التغير والثبات	بلخير بن ملوكة باحث في علم الاجتماع	109
▪ واقع التحولات السياسية لجزائر التسعينيات	طبال نعمية باحثة في علم الاجتماع	123

افتتاحية العدد

بسم الله الرحمان الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة والتسليم.

أما بعد، يسر أسرة مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية أن تضع بين أيديكم العدد الثالث من مجلة دراسات اجتماعية.

في هذا العدد ستجدون دراسات جادة في حاجة إلى مناقشات ومداخلات منكم لأنها تتناول مواضيع مهمة في علم الاجتماع، السياسة والثقافة.

المواضيع الأربعة الأولى كلها دراسات في علم الاجتماع التنظيم والعمل تتعلق الأولى إشكالية الانفتاح الاقتصادي في علاقته ببرنامج التعديل الهيكلي في الجزائر تليها دراسة ثانية حول المقاول الجزائري الذي ظهر مع الانفتاح الاقتصادي للجزائر، الموضوع الثالث يعنى بآثار وانعكاسات تطور تنظيم العمل على العمالة بالمنشاة الصناعية الجزائرية، أما الموضوع الرابع فهو يتناول موضوع تجديد دور المكتبات في ظل الذاكرة الرقمية.

الموضع الخامس يقترح علينا دراسة هامة حول جريمة سرقة الأراضي في القانون الدولي، وهي دراسة ميدانية لواقع فلسطين المحتلة.

تتناول الدراسة السادسة ظاهرة عرفت تزايدا خطيرا في السنوات الأخيرة وهي ظاهرة الانتحار.

الموضوعين الأخيرين يهتم أحدهما بقيم المجتمع الجزائري والآخر بواقع التحولات السياسية لجزائر التسعينات.

والله من وراء القصد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس التحرير

إشكالية الانفتاح الاقتصادي وعلاقتها بتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي (P.A.S) في الجزائر [1].

د. فراجي محمد أكلي- جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

بالرغم من عمق إشكالية الانتقال الاقتصادي التي عرفها المجتمع الجزائري خلال تاريخه الحديث، إلا أن هذه الإشكالية لم يتطرق إليها الباحثون الاقتصاديون والاجتماعيون إلا في حدود زمنية محددة وظرفية❖. ذلك لأن هذه الاهتمامات البحثية اقتصرت على دراسة موضوع الانتقال الاقتصادي في الجزائر من خلال التطرق إلى أجزاء منفصلة من السياسات الاقتصادية المتبعة، أو التعرض إلى أثر هذه السياسات الاقتصادية، وعلى رأسها الإجراءات الخاصة بتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي الذي فُرض على الجزائر، وذلك لكون التطرق إلى معالجة إشكالية التغيير التنظيمي للمنظومة الاقتصادية الجزائرية من جوانبها الكلية والنسقية أهم معرفيا ومنهجيا.

ذلك لكون هذه الدراسات الاقتصادية والاجتماعية عملت على اختزال عملية التحول السياسي والمؤسساتي الذي عرفته الجزائر إلى مجموعة من المواضع البحثية بطريقة ميكانيكية ومنفصلة .

ولعل من أهم هذه المواضيع، مسألة تأثير برنامج التعديل الهيكلي (P.A.S) الذي عرفته التجربة الاقتصادية في الجزائر خلال بداية التسعينات واعتبار هذا البرنامج التصحيحي مسألة أساسية لدراسة إشكالية الانتقال الاقتصادي واختصارها إلى مجموعة من الانعكاسات الاقتصادية، وذلك رغم كون عملية الانتقال والانفتاح الاقتصادي ظاهرة اجتماعية شاملة، لا يمكن فهمها إلا من خلال ربطها بعناصرها البنيوية والنسقية التي لا يمكن أن تتوفر إلا قي حدود اقتراح معالجة سوسيواقتصادية يمكن أن تتوصل إلى إيجاد أهم الأبعاد والخصوصيات السوسيولوجية والتنظيمية لظاهرة الانفتاح الاقتصادي في ظل الدراسات الخاصة بالسوسيولوجية الاقتصادية

التي لا تحصر ظاهرة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر في حدود عناصرها الاقتصادية فقط، وإنما تتعدى إلى تحليل وفهم ظاهرة الانتقال الاقتصادي كظاهرة اجتماعية يمكن معالجتها من خلال مجموعة من الخصوصيات والمميزات التنظيمية والنسقية الشاملة التي تساعدنا على فهم الاتجاهات الكبرى للمنظومة الاقتصادية التي ظهرت بعد تطبيق سياسة اقتصاد السوق التي أصبحت السياسة الاقتصادية السائدة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة من تجربتها الاقتصادية .

*الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي (P.A.S)(2) في الجزائر .

أمام الصمت الرهيب الذي أصاب الدراسات السوسيولوجة في الجزائر أمام إشكالية الانفتاح الاقتصادي، وآثارها المختلفة خلال سنوات التسعينات، وسنوات 2000، فإن عكس ذلك يلاحظ على مستوى الدراسات الاقتصادية التي أثارت ضجة كبيرة حول مسألة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن تطبيق برنامج التكييف الهيكلي الذي بدأ تنفيذه في أفريل 1994 ومارس 1995، والذي فرضته المؤسسات النقدية العالمية على الجزائر ، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اللذان سعيا إلى فرض مجموعة من التعديلات الهيكلية التي يمكن تلخيصها في الإجراءات التالية:

ا (التعديلات المتعلقة بتخفيض الطلب:

1. الإجراءات الخاصة بالسياسة المالية والتي تهدف إلى تخفيض نسبة العجز المالي للاقتصاد.
2. التعديلات الخاصة بالقروض التي تهدف إلى إيجاد النسب الملائمة للفائدة . (Le Taux d'interet)
3. التعديلات الخاصة بالصرف والتي تتمثل في تخفيض قيمة العملة الوطنية .

ب) التعديلات الخاصة بدفع العرض:

1. اتخاذ سياسة الأسعار بالمنافسة.
2. تحرير التجارية الخارجية وفتح السوق المحلية.
3. سياسة الخوصصة .(privatisation)

وهكذا نلاحظ أن برنامج التعديل الهيكلي (P.A.S)الذي فرضه صندوق النقد الدولي، يعتبر إجراء نقديا وميكانيكيا لا غير ، لكونه يعتمد أساسا على معالجة المشكلة الاقتصادية في الجزائر على كونها مسألة ترتبط بمكانيزم العرض والطلب، بحيث إن القاعدة التي يقوم عليها مشروع التعديل الهيكلي، قاعدة ظرفية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب .

ويعرف أيضا مشروع التكييف الهيكلي الذي عمل على فرضه صندوق النقد الدول يفي الجزائر، على أنه مجموعة من التعديلات التنظيمية التي تقوم بها الدولة من أجل القضاء على اللاتوازن على مستوى النقدي والمالي، سواء أتعلق الأمر بالمستوى الداخلي أو الخارجي خاصة، إضافة إلى كون هذا المشروع التصحيحي الوسيلة الأساسية للدخول في اقتصاد السوق الذي يعتبر الإطار المثالي لتحقيق النمو الاقتصادي .(3)

وحسب المواقف التي قُدمت من طرف خبراء صندوق النقد الدولي، فإن تطبيق مشروع التعديل الهيكلي في الجزائر سوف يمكنها من تحقيق أربعة أهداف اقتصادية وتنظيمية على المدى المتوسط والبعيد، ألا وهي .(4)

1.دعم ودفع النمو الاقتصادي الذي سوف يمكن من القضاء على مشكلة البطالة .

2.التحكم في مشكلة السعار والتضخم .

3.إعادة التوازنات الخارجية وتكوين المداخيل الضرورية من العملة الأجنبية لتحقيق التوازن على مستوى الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

4.وضع الإجراءات الضرورية لتخفيف الأعباء والانعكاسات على الفئات الاجتماعية الهشة .

ويتبيّن من هذه الأهداف الأربعة التي اقترحها خبراء الهيأة النقدية المالية أن التعديلات التي يتضمنها المشروع، تهدف – قبل كل شيء- إلى إيجاد التوازن النقدي الضروري لاستمرار الاقتصاد الجزائري على دفع المستحقات والطلب على السلع والخدمات التي تعرضها السوق الدولية،بحيث إن المساعدات التي قدمتها الهيأة النقدية العالمية

(F.M.I)لا يمكن تصورها خارج سياسة واعية ومقصودة التي تهدف إلى تحقيق الضمانات النقدية والمصرفية للدول، قصد إقبالها على طلب العرض الذي تقدمها السواق الدولية.

والشيء الذي يؤكد أكثر هذه القراءة ، هو الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر الذي عكس حقيقة هذه السياسة النقدية من خلال بروز مجموعة من الانعكاسات والآثار السلبية لسياسة التعديل الهيكلي الذي فرضته مؤسسة النقد الدولي، والتي يكمن معاينتها من خلال الرجوع إلى المحاور الكبرى لمشروع التعديل الهيكلي نفسه، والذي يتمحور حول مجموعة من الإجراءات التي تصل إلى 37 (5) تعديلا هيكليا، والتي من بينها:

1- **الإجراءات على المدى البعيد :**

أ. **إعادة النظر في نظام الأسعار وسياسة دعم الأسعار :** يهدف هذا الإجراء إلى الوصول إلى مستوى الأسعار الحقيقية من خلال مراجعة سياسة الأسعار، ورفع الدعم الذي تقوم به الدولة تجاه مختلف الأسعار. ومنذ أفريل 1994، بدأت الجزائر في تنفيذ ثلاثة تعديلات أساسية تجاه السعار والمتمثلة في :

- القضاء على نظام المراقبة لأسعار المواد الغذائية الأساسية، وتحديد السعار الخاصة بالسلع والخدمات المستعملة في الزراعة، وتحديد أسعار الطاقة (غاز، كهرباء، بنزين....)

- رفع سياسة الدعم الخاصة بالأسعار، بحيث ترجمت هذه العملية في الواقع من خلال ارتفاع كبير جدا للأسعار.

- وضع قانون المنافسة منذ جانفي 1995 الذي يضمن حرية الأسعار في السوق .

ب)إعادة النظر في القطاع العمومي وتدعيم سياسة الخوصصة: يتمثل هذا الإجراء في توقيف سياسة الدعم التي تقوم بها الدولة تجاه المؤسسات الاقتصادية العمومية، وهذا ما أدى مباشرة إلى غلق عدد كبير من المؤسسات العمومية، بحيث إنه خلال فترة 1994 إلى 1998 تعرضت 827 مؤسسة اقتصادية عمومية إلى الغلق والبيع معرضة بذلك آلاف العمال والإطارات إلى شبح البطالة الذي من الصعب التخلص منه في السنوات القادمة، بحيث إن 827 مؤسسة عمومية توقفت مقارنة بمجموع هذه المؤسسات

التي قدرت بـ: 1300 مؤسسة، إضافة إلى التنازل عن 250 مؤسسة اقتصادية عمومية من الحجم الكبير لصالح القطاع الخاص خلال سنة واحدة فقط (من 1998إلى 1999) .

وهكذا يتضح لنا أن برنامج التعديل الهيكلي لم يهدف إلى إصلاح القطاع العمومي كما يدعي أصحابه، وإنما أدى هذا البرنامج إلى القضاء عليه بصورة تدريجية .

ج) جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحرير التجارة الخارجية: تتجلى هذه التعديلات في وضع قوانين جديدة التي تؤدي إلى رفع سلطة الدولة عن التجارة الخارجية، وفتح رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسات الوطنية تجاه الشركات الأجنبية، إضافة إلى إصلاح قطاع البنوك والقطاع المصرفي. لكن الشيء الملاحظ في الواقع قد بيّن للعين المجردة أن تحرير التجارة الخارجية، قد أدى إلى ارتفاع نسبة الاستيراد والمستوردين عوضا من تحقيق الزيادة في نسبة التصدير والمصدرين .

كما إن سياسة جذب رؤوس الأموال الأجنبية لم تتعد قطاع المحروقات الذي بقي القطاع الوحيد الذي تهتم به الشركات الأجنبية التي تشتاق إلى المزيد من البترول والغاز الطبيعي لتموين اقتصادياتها، في الوقت الذي تزداد فيه المنافسة الدولية على أسواق البترول والمحروقات. وبالتالي، فإن السياسة الاقتصادية التي أرادت فرضها مؤسسة النقد الدولي كانت سياسة نقدية وتجارية تهدف أساسا إلى فتح السوق الجزائرية لصالح الشركات الاقتصادية الأجنبية، وتسهيل التبادلات التجارية التي خدمت أكثر الآلة الاقتصادية المصدرة على حساب الآلة المستوردة والمستهلكة .

2- الإجراءات على المدى المتوسط والبعيد:

أما بالنسبة للإجراءات الهيكلية التي فرضتها مؤسسة النقد الدولي على المدى المتوسط والبعيد، فإنها تتمثل في تعديلات جزئية وفرعية تتعلق بمعالجة مشكلة التضخم والمديونية الخارجية، إضافة إلى إعادة التوازن في الميزانية من جهة، وتحقيق التوازن على مستوى نسبة التبادل للعملة الوطنية .

ا) تسيير خدمات المديونية الخارجية : يتمثل هذا التسيير في إعادة جدولة ديون الجزائر بداية من سنة 1994، بحيث كان مستوى تسديد الدولة لخدمات الديون قد وصل إلى نسبة 83 %من مداخيل البترول.

لكن الشيء الملاحظ في الواقع الاقتصادي الجزائري، هو أن عملية القضاء على المديونية الخارجية لم يتحقق إلا من خلال ارتفاع وتحسن أسعار المحروقات الذي ساعد الجزائر على القضاء على نسبة كبيرة من ديونها الخارجية، وذلك رغم تضاعفها المستمر الذي سببته سياسة إعادة الجدولة. وإن كانت قد ساهمت في تخفيض الأعباء في أوقات ظرفية محددة لا غير، ذلك لكون الإجراء الخاص بإعادة الجدولة لا يقضي على الديون ولا يقلصها، بل إنه عمل على مضاعفتها وزيادتها .

ب) معالجة مشكلة التضخم: تتمثل هذه التعديلات الخاصة بمعالجة ظاهرة التضخم في فرض الحد الأدنى على حجم الكتلة النقدية، وذلك من أجل التقليل من حجم التضخم، إضافة إلى وضع حد وسقف للنسب الحدية للبنوك التجارية قصد الحد من نسبة التضخم .

لكن الواقع الاقتصادي الجزائري قد أثبت أن رفع دعم الدولة لأسعار المواد المختلفة قد أدى مباشرة إلى ارتفاع كبير لأسعارها، وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع نسبة التضخم الذي ترتبط أساسا بظاهرة ارتفاع الأسعار أكثر مما ترتبط بحجم الكتلة النقدية .

ج) إعادة التوازن في الميزانية: يتجلى هذا الإجراء من خلال فرض الزيادة لنسبة الضرائب الخاص بالفوائد المستعملة في الاستثمار التي عرفت ارتفاعا محسوسا وصل إلى نسبة 33 %خلال فترة 1997 – 1996 بعد ما كان في مستوى 05 %خلال فترة1994 لإضافة إلى زيادة نسبة 125 %من الضريبة الخاصة بالسلع والخدمات ما بين سنة 1994 و1997 .

كما يتضمن الإجراء كذلك رفع الرسوم الجمركية إلى حدود 33 %ما بين سنة 1994 و1997. وشملت التعديلات أيضا التقليص من حجم النفقات العمومية من خلال تقليص ميزانية التجهيز والخدمات العمومية، إضافة إلى تجميد الأجور الخاصة بالعمال والموظفين .

يتضح لنا جليا أن هذا النوع من الإجراءات قد عقد أكثر الحياة الاقتصادية والاجتماعية أكثر مما ساعد على تحقيق التوازنات على مستوى الميزانية، إذ لا يعقل

تماما تحقيق هذا الهدف على حساب حياة الأفراد والمؤسسات الاقتصادية، ولا يمكن تحقيق هذا المسعى كذلك بتجميد الأجور وارتفاع الضرائب في الوقت الذي عرفت فيه الأسعار ارتفاعا ملتهبا نتيجة رفع سياسة الدعم الذي فرضته سياسة التعديل الهيكلي .

د) تحقيق التوازن على مستوى نسبة العملة الوطنية : تمثل هذا الإجراء فريد من نوعه، وذلك من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى حدود 50 %من قيمتها الأصلية. وهذا ما يؤدي حتما إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد من جهة، وارتفاع أسعار المواد والخدمات من جهة أخرى، الشيء الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى ارتفاع نسبة التضخم، وبالتالي عدم التحكم في المتغيرات الاقتصادية الكلية التي كانت من بين المواعيد الكاذبة لمشروع التعديل الهيكلي المزعوم .

ولقد تسببت مشاريع التعديل الهيكلي التي فرضتها هيأة الصندوق الدولي والبنك العالمي على الجزائر خلال سنوات التسعينات وبداية سنوات الألفين، في حدوث مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن التطرق إليها بطريقة مختصرة من خلال الآثار التالية :

1-الآثار الاقتصادية :

لقد انجرت عن تطبيق سياسة التعديل الهيكلي (P.A.S) عدة انعكاسات اقتصادية جد سلبية على الاقتصاد الوطني الذي تضرر كثيرا خلال فترة تطبيق برنامج التعديل، وكذلك بعدها. ومن أهم هذه الانعكاسات الاقتصادية آثار خاصة وواضحة يمكن اختصارها في المجالات التالية :

ا- الانعكاسات على المستوى الاقتصادي للمؤسسات: إن الإجراءات الخاصة بإعادة هيكلة القطاع العمومي قد أدت مباشرة إلى غلق العدد الكبير من هذه الشركات العمومية، الشيء الذي أدى إلى القضاء على عدد كبير من مناصب الشغل في القطاع العمومي .

كما إن الإجراءات السريعة التي طبقت على مستوى القطاع العمومي، قد تسببت مباشرة في توقف النشاط الاقتصادي للكثير من الشركات الاقتصادية والعمومية التي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي :

الجدول (ا) يحدد تصنيف المؤسسات الاقتصادية التي تعرضت للحل حسب القطاعات حتى 30 جوان 1998.

القطاعات	المؤسسات الاقتصادية العمومية	المؤسسات العمومية المحلية	المؤسسات الخاصة	المجموع
الزراعة	5	18	2	25
الصناعة	60	383	/	443
البناء والأشغال العمومية	54	195	/	249
الخدمات	15	83	/	98
المجموع	134	679	2	815

Source : Inspection général du travail (CNES), Rapport préliminaire sur les effets socio économiques du P.A.S, 1998, p : 45.

يتجلى لنا من خلال معطيات الجدول (ا) أنه تم غلق 815 مؤسسة اقتصادية ما بين 1994، وهو تاريخ بداية تنفيذ مشروع التعديل الهيكلي إلى غاية 1998، بحيث إن نسبة 38 %من هذه المؤسسات المنحلة تمثل المؤسسات المحلية التي تحتوي على عدد كبير من مناصب الشغل، كما أنه يلاحظ أن قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية تعتبر من بين القطاعات التي تعرضت إلى عملية التوقف، وهذا ما يؤدي إلى تسريح عدد كبير من العمال، علما بأن هذه القطاعات الحساسة تعتبر من بين القطاعات الاقتصادية التي توفر حصة الأسد من التشغيل مقارنة بالقطاعات الأخرى .

ومن خلال الأعداد الهائلة للعمال المسرحين الذين عرفتهم مختلف القطاعات الإنتاجية في القطاع العمومي، يتضح لنا عمق التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لمشروع التعديل الهيكلي التي أدت إلى القضاء على عدد كبير من مناصب الشغل في القطاع العمومي الوطني، والتي يمكن تلخيصها من خلال معطيات الجدول (ب) الذي يوضح عدد ونسبة العمال التي تعرضت إلى التسريح إلى غاية السداسي الأول من سنة 1998.

القطاعات	المؤسسات الاقتصادية العمومية	%	المؤسسات المحلية	%	المؤسسات الخاصة	%	المجموع	%
الزراعة	2205	1.7	1234	1.5	370	35.6	3819	1.8
البناء والأشغال العمومية	76514	59.6	51557	61.7	195	18.8	128266	60.2
الخدمات	19345	15.1	24522	29.3	150	14.5	44017	20.7
الصناعة	30235	23.6	6310	7.5	223	31.3	36868	17.3
المجموع	128299	100	83623	100	1038	100	212970	100

Source: Inspection générale du travail, Op- cit.

يتبيّن لنا من خلال معطيات الجدول (ب) أن عدد العمال المسرحين يعتبرا عددا هائلا بالمقارنة مع نسبة التشغيل العام، وأن ظاهرة التسريح مست بصورة أكبر، المؤسسات الاقتصادية العمومية بنسبة 60%، وبسبة 39 %الخاصة بالمؤسسات العمومية المحلية .

أما بالنسبة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية، فإنه يعتبر من القطاعات التي مستها ظاهرة التسريح بشدة وعمق كبيرين وصلت على نسبة 62%، متبوعا بقطاع الخدمات الذي تعرض لنسبة 20.7 %من التسريح مقابل نسبة 17.3 %في قطاع الصناعات العمومية، وحتى القطاع الخاص لم يسلم من ظاهرة تسريح العمال، بحيث فقد حوالي 1038 منصب شغل خلال فترة 1994/1998.

وهكذا نلاحظ أن ظاهرة غلق المؤسسات إضافة إلى ظاهرة تسريح العمال، توضح لنا بطريقة إحصائية وعملية أن هدف مشروع التعديل الهيكلي (P.A.S) ليس

إعادة بعث النشاط الاقتصادي، وإنما هدفه هو القضاء عليه، وهو المر الذي ترتبت عنه مباشرة تزايد نسبة البطالة وتعقيد عملية التشغيل في الجزائر .

ب) الانعكاسات على مستوى قطاع التشغيل: يمكن اعتبار الانعكاسات المباشرة لمشروع التعديل الهيكلي على قطاع التشغيل وسوق العمل من أخطر الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت عن تطبيق برنامج التكييف (P.A.S)الذي فرضه صندوق النقد الدولي على الجزائر، بحيث نتجت انعكاسات وخيمة على مستوى عملية التشغيل واضطرابات كبيرة على مستوى سوق العمل في الجزائر أين أصبح الطلب على التشغيل يزداد إلى العدد الكبير من العمال الذين تعرضوا لظاهرة التسريح جراء غلق المؤسسات الاقتصادية العمومية وحلها .

ومعطيات الجدول(ج) توضح نسبة البطالة في الجزائر خلال فترة 1997/1999 والتي توضح بدوها عمق التأثير الذي سببه مشروع التعديل الهيكلي (P.A.S) على مستوى التشغيل في الجزائر خلال فترة تطبيقية .

السنوات	1987	1993	1997	1999
نسبة البطالة	21.6 %	23.1%	29.2%	29.2%

Source: Les politiques de l'emploi et leur impact sur le marche du travail, IN: journée d'étude sur le budget social de l'état, Université Ferhat Abas, Sétif, 28 juin 2000.

يبدو لنا واضحا من خلال الجدول (ج) أن نسبة البطالة في الجزائر قد عرفت تزايدا كبيرا خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (P.A.S)والتي تعقد عملية الاندماج الاجتماعي والمهني لفئات واسعة من المجتمع، وذلك نتيجة قلة وندرة فرص العمل في المجتمع، وازدياد نسبة البطالة التي عقدتها أكثر رحلة تطبيق مشروع التكييف الهيكلي الذي فرضته مؤسسة النقد الدولي على الجزائر خلال فترة (1994 إلى غاية 1998).

وما يعكس عمق ظاهرة البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة التاريخية، هو تجذرها وتمركزها في أوساط الشباب التي تعتبر الرأسمال المستقبلي للمجتمع الجزائري، بحيث إن المعطيات تشير بكل وضوح إلى ارتفاع كبير في نسبة البطالة في

أوساط الشباب الذين لا تتعدى أعمارهم 29 سنة .وهذا ما يوضحه الجدول (د) الذي يحدد نسبة البطالة في أوساط الشباب .

الجدول (د) يوضح حدة نسبة البطالة عند فئة الشباب (15 إلى 29سنة).

الفئات العمرية	1989	1991	1992	1997
15إلى 19سنة	63.9%	58.9%	65.9%	73.2%
20إلى 24سنة	31.8%	48.3%	44.3%	48.3%
25إلى 29سنة	18%	23.7%	23.7%	33.9%

Source: Hammouda (N) Approche statistique des revenus des ménages Algériens, IN: La revue monde arabe, Maghreb- Machrek, N° 167 de juin 1999, page: 96.

يتضح لنا مرة أخرى أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشروع التعديل الهيكلي (P.A.S)كانت شديدة القسوة على المجتمع، وخاصة فئة الشباب الذين كانوا يحلمون بمستقبل أحسن خلال طفولتها في فترة السبعينات، بحيث أن أحلام الطفولة انقلبت إلى كابوس اجتماعي حقيقي خلال فترة التسعينات التي عرفت تنفيذ إجراءات برنامج التكييف الهيكلي (P.A.S) في الجزائر، والتي أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة في أوساط الشباب الجزائري، ويتأكد لنا مرة أخرى أن هدف مشروع التعديل الهيكلي ليس معالجة مشكلة البطالة بالقضاء على آفة البطالة، وإنما بالقضاء على فئة البطالين أنفسهم .

وهذا ما يمكن إدراجه بشكل مختصر ضمن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمشروع (P.A.S) على فئة الشباب من خلال تفشي ظاهرة البطالة وازديادها المستمر خلال فترة 1994- 1998.

ج) الانعكاسات على مستوى أداء الخدمة العمومية.(Le secteur publique) :

هناك عدة مؤشرات اقتصادية تدل بوضوح عن تدهور الخدمة العمومية خلال فترة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي (P.A.S) في الجزائر، وخاصة في مجال أداء الخدمة العمومية ومردوديتها الاجتماعية، بحيث إن تدهور الوضعية الاقتصادية والمالية

للاقتصاد قد حدد كثيرا مجالات تدخل الدولة، وتسبّب أكثر في انهيار الدور الطلائعي الذي كانت تلعبه الدولة في الجزائر خلال العقود التاريخية السابقة، أين كانت الدولة تسمى بالدولة المدعمة للخدمات العمومية المختلفة، بحيث إن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (P.A.S)قد سبب انسحابا كبيرا وتدريجيا للدولة وضعف دورها في مجال الخدمة العمومية المتمثلة أساسا في قطاع التعليم والصحة والخدمات الأخرى الخاصة بالمجال الاجتماعي والثقافي .

وهناك معطيات ملموسة توضح أن هناك اضطرابا كبيرا على مستوى الأدوار الاجتماعية التي كانت الأهداف الأولى خلال فترة مرحلة السبعينات التي عرفت سياسة تدخلية كبيرة، بحيث إن معطيات الجدول) هـ (توضح مدى انهيار دور الدولة في المجالات الخاصة بالخدمة الاجتماعية والعمومية.

الجدول(هـ)يبيّن تدهور النفقات العمومية في القطاعات الخاصة بالخدمة العمومية.

القطاعات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصحة العمومية	5.5%	5.5%	4.8%	5.3%	4.7%	3.8%	3.8%
التربية والتكوين	13.3%	13.2%	13.0%	13.0%	13.4%	12.5%	10.0%
الهياكل الاجتماعية والثقافية	5.1%	4.9%	4.5%	5.0%	5.0%	3.2%	2.9%

Source: Etabli a partir des prévisions des lois de finances, Etat C, Année 1993- 1999.

يتضح لنا بشكل بياني وملموس أن نسبة النفقات العمومية في قطاع الصحة والتربية والهياكل الاجتماعية والثقافية قد عرفت تدهورا كبيرا خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي(P.A.S) ، بحيث أصبحت النفقات العمومية في قطاع التربية والتكوين لا تمثل إلا نسبة قليلة لم تتعد نسبة 13.4 % خلال فترة 1993 إلى غاية

1999، وهذا ما يدل على عمق تأثير البرنامج (P.A.S)على أداء دور الدولة في قطاع التربية والتكوين الذي يعتبر الحجر الأساسي لبناء الأجيال والمستقبل .

أما فيما يخص قطاع الصحة العمومية فإنه لم يتحصل على أكثر من نسبة 5.5 %من النفقات خلال فترة 1993- 1999، الشيء الذي يبين مدى تدهور الخدمات الصحية التي تمثل العنصر الأساسي لصحة المواطن في المجتمع، إضافة إلى عدم قدرة الدولة على توسيع المجال الصحي أو تطويره خلال هذه الفترة العصيبة من تاريخ التجربة الاقتصادية في الجزائر .

ونفس الملاحظة تنطبق على قطاع الهياكل الثقافية والاجتماعية التي تعرضت بدورها إلى انهيار كبير في وسائلها المالية\ن وذلك نتيجة لقلة الموارد المالية الموجهة لهذا القطاع خلال فترة تطبيق برنامج التعديل.(P.A.S)

وهكذا يتشخص لنا بكل وضوح الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي أنتجته سياسة التعديل الهيكلي المزعومة التي كانت تتوعد بتحقيق تنمية اقتصادية كافية في الجزائر لإحداث عملية انتقالية ناجحة نحو اقتصاد السوق، بحيث إن الانعكاسات والآثار الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة تدل بكل واقعية أن هدف برنامج التعديل الهيكلي ليس تطوير الاقتصاد الجزائري، بل مساعدة الجزائر لكي تصبح عضوا فاعلا في الطلب على السلع والخدمات التي تقدمها السواق العالمية لا غير. إذ إن الطرح النقدي والمالي يبيّنان أن كيفية معالجة الإشكالية الاقتصادية في الجزائر، لم يكن طرحا سليما، وإنما كان طرحا ميكانيكيا لا يأخذ بعين الاعتبار كل العناصر الخاصة ببناء نظام اقتصادي متوازن بصورة شاملة .

إضافة إلى هذا، فإن الوقائع الاقتصادية والاجتماعية التي تمثلت في مختلف الانعكاسات الوخيمة التي ظهرت بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي تؤكد وبصورة واضحة وملموسة أن الوعود التي تضمنتها أهداف مشروع التعديل الهيكلي (P.A.S) الذي فرضه صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أصبحت وعودا كاذبة ووهمية، بحيث إن الأهداف الخاصة بتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة تحولت إلى

نتائج عكسية تماما في الواقع، مما يؤكد مرة أخرى أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشروع التعديل الهيكلي كانت جد عميقة .

والقراءة السوسيولوجية لموقف الدراسات لاقتصادية من إشكالية البرنامج الخاص بالتعديل الهيكلي(P.A.S) ، تشير بكل وضوح إلى أن كيفية دراستها كانت مقيدة بالفترة التاريخية لتنفيذ هذا المشروع، ولم تتعد إلى طرح مسألة التحول والانتقال الاقتصادي التي استمرت بعد فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، الشيء الذي يعكس مدى محدودية النتائج التي توصلت إليها الدراسات في هذا المجال .

ومن أهم الملاحظات التي يمكن اقتراحها حول مضمون الدراسات الاقتصادية التي تناولت إشكالية الانتقال الاقتصادي في الجزائر من زاوية أحادية، والمتمثلة في دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي(P.A.S) ، فإنها بذلك تعتبر دراسات في محتويات اقتصادية بحتة، بحيث إنها تستجيب لدراسة التأثير من زاويته الاقتصادية والسوقية لا غير، بحيث إن طرحها لا يتعدى عن عنصر العرض والطلب، أي إنها تترجم الواقع من خلال معادلة العرض والطلب فقط .

وهناك توجه تجزيئي وانفصالي في معالجتها للوضعية الاقتصادية السائدة بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، إضافة إلى كونها معالجات نقدية محضة(6)، إذ إن طرحها للإشكالية الاقتصادية كان طرحا نقديا أكثر منه طرحا مؤسساتيا أو تنظيميا. وهذا الوضع يدل على أن الواقع النقدي وحده لا يعكس الواقع الاقتصادي الموضوعي .

ومن زاوية أخرى من الملاحظة النقدية لهذه الأبحاث الاقتصادية يمكن أن نقول عنها أنها دراسات وصفية وإحصائية لا تتطرق إلى تحليل مدلول العناصر التنظيمية والمؤسساتية للمنظومة الاقتصادية، وذلك لكونها تعتمد في معظمها غلى عينات محدودة لا تتعدى 2000 حالة .(7)ذلك ما يدل سوسيولوجيا على محدودية نتائجها وتحاليلها، إذ لا يعقل دراسة آثار هذا البرنامج انطلاقا من عدد ضئيل ومحدود من الحالات الفردية والعائلية، الأمر الذي يؤدي بها إلى الاكتفاء بعرض النتائج على شكل بيانات إحصائية منفصلة، وبأشكال ميكانيكية لا تساعد على فهم التحولات الكلية والتنظيمية للظاهرة الاقتصادية، باعتبارها ظاهرة اجتماعية كما

ذهبت إلى ذلك الدراسات الحديثة في مجال السوسويولجية الاقتصادية التي جعلت من البيانات وسيلة معرفية ومنهجية من أجل بناء قراءات وتحاليل سوسيولوجية قادرة على عكس الواقع الاقتصادي من خلال ربطه بمتغيرات تنظيمية ومؤسساتية بمختلف جوانبها الكلية .(Macro- sociologique)

خلاصـــة :

ومن أجل عرض صورة نقدية واضحة عن مدلول الطرح الاقتصادي ومحدوديته المعرفية، يمكننا أن نلاحظ أن دراسة ظاهرة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، لا يمكنها أن تكتفي بعرض الآثار والانعكاسات الاقتصادية أو الاجتماعية التي أحدثتها سياسة التعديل الهيكلي (P.A.S)الذي يعتبر إجراء ظرفيا وزمنيا محددا، بل من الضروري سوسيولوجيا توسيع النظرة لتشمل مختلف الأبعاد والمتغيرات التنظيمية والنسقية من أجل فهم الخصوصيات السوسيولوجية للمنظومة الاقتصادية الجزائرية التي تشكلت بعد تطبيق سياسة اقتصاد السوق بمختلف أبعادها التنظيمية، وهذا ما أرادت دراستنا أن تقوم به من أجل الوصول إلى صياغة إجابة سوسيولجية يمكن الانطلاق منها لفهم الاتجاهات الكبرى للاقتصاد والمجتمع في الجزائر، سواء أتعلق الأمر بالحاضر أم بالمستقبل .

قائمة المراجع:

- Rapport du C.N.E.S (Commission relations de travail) sur l'économie Informelle en Algérie, rencontres débats du 08 au 13-09-2003 et du 10-09-2003.

- Revue, Economie et management sur l'économie Informelle en Algérie, N° 1, mars 2002.

- Mohamed Madoui, crise et relation du modèle du développement algérien, IN, travail et emploi, N° 101 janvier -mars 2005.

- Cahier du C.R.A.T.I.C.E, N° 22, 1er septembre, Paris 2002.

- Secrétariat général du gouvernement « Les cahiers de la réforme ».

- Cahier n°1: Rapport sur l'autonomie des entreprises, E.N.A.G, 1989

- Cahier n°2: Secteur agricole, E.N.A.G, 1990.

- Cahier n°3: Administration centrale, E.N.A.G, 1990.

- Cahier n°4: Institutions financières, E.N.A.G, 1988.

- Cahier n°5: Monnaie et finance, E.N.A.G, 1990.

- Sidi Ahmed A « Le paradigme rentier en question. L'expérience des pays arabes producteurs de brut, analyse et éléments de stratégies », Revues tiers monde, N°163, Juillet/Septembre 2000.

- Ministère de l'énergie et des mines:

i-Rapport de la conjoncture, année : 2002-2004

ii-Bilan énergétique national : 2002-2004

- C.N.A.S: Donnée: 2000-2005

- C.N.R.C: Données: 1997-2004

- O.N.S: Données économique de la période 1990-2004

- Banque mondiale, « Rapport sur le développement dans le monde, Washington, DC 2003

- Banque5 mondiale, « The democratic and popular republic of Algeria country ». Economic memorandum. « The transition to a market economy, vol II » , 1994

- Sonatrach, rapport annuel de 2000 et 2003

- Nashashibi et Al, Algérie: « stabilisation et transition à l'économie du marché », FMI Washington 1998

إشكالية المقاول الجزائري الجديد

الجزء الأول

أ.مراح حياة- جامعة الجزائر

بعد الاستقلال مباشرة وجدت الجزائر نفسها في ظروف اقتصادية واجتماعية لا تحسد عليها فحالة الدمار تميز الوطن بأكمله، إلى جانب نقص معتبر في الموارد المالية والتقنية بصفة خاصة. وأمام هذا الوضع كان لزاما على القيادة السياسية آنذاك العمل على إرساء قاعدة اقتصادية صلبة لمواجهة هذه الظروف والنهوض بالاقتصاد الوطني، وسرعان ما حسم الأمر وقامت عملية التنمية على الخيار الاشتراكي المرتكز على الاقتصاد الموجه. وبذلك أسست مؤسسات القطاع العام الذي أوكلت له مهمة تشييد البلاد وبناء اقتصاد وطني متحرر من أية تبعية للدول الأجنبية. وفعلا شيدت المصانع واستوردت الآلات ومعها أنظمة العمل والتسيير ووظفت اليد العاملة في ظل الاهتمام المنصب على محاربة أي نوع من الاستغلال والتبعية وذلك بالحفاظ على الهوية الوطنية .

بالمقابل هذا الخيار الاشتراكي لم يمنع من ظهور بعض المقاولين الخواص الذين أنشؤوا مؤسساتهم الإنتاجية إما بتحويل نشاطهم التجاري أو استثمار رؤوس أموال العائلة أو بالتشارك مع أصحاب رؤوس الأموال مقابل خبراتهم. المهم أنهم ساهموا في ظهور قطاع صناعي خاص وطني، لكن وبفعل الاهتمام المنصب على تنمية القطاع العام، همش القطاع الخاص بطريقة شبه كلية كطرف مساهم في عملية التنمية الوطنية. فغياب النصوص القانونية المؤطرة لظهور وعمل المقاولين دفع بهم إلى العمل في الخفاء، تقليص حجم الاستثمارات وعدم التصريح برقم الأعمال المحقق فعليا ومنه الغش والتهرب الضريبي خوفا من سياسة التأميمات التي عرفتها البلاد، إلى جانب الحد من التشغيل في إستراتيجية لكبح وصد المقاومة العمالية والحد من حظوظ نمو الحركة المطلبية بين

أوساط عمال هذا القطاع. غير أنه "رغم المراقبة والحدود المفروضة على الخواص استطاع هذا القطاع التطور والتهكيل تحت ظل القطاع العام" (1)

بعدما ظهر القطاع الصناعي الخاص بين أحضان القطاع العام متأثرا بميكانيزمات عمل الاقتصاد الموجه عرف هذا القطاع مرحلة أكثر أهمية وحركية، والمرتبطة بتغير الوجهة الاقتصادية للبلاد وانفتاحها على الاقتصاد الحر. وبذلك تحرر المقاولون من عقدة التخوف من نمو نشاطاتهم وتوسعها فشهدنا حركة واسعة للاستثمارات والمبادرات الصناعية والخدماتية خاصة تلك الميادين التي كانت حكرا على القطاع العام كالبنوك التأمينات والنقل الجوي .. الخ

لقد حضي القطاع الخاص خلال هذه المرحلة باهتمام بالغ حيث طلب منه صراحة المساهمة في عملية التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني، فوضعت المحفزات والتشجيعات لحمله على خوض زمام المبادرة بعد ما كان يتخوف منه ويقيد في ظل الاقتصاد الموجه .

المهم في الأمر أن استراتيجيات ونظم عمل المقاولين قد ارتبطت إلى حد كبير بالظروف الاقتصادية والسياسية التي ظهروا فيها. فإذا كان قدامى المقاولين الذين ظهروا في ظل الاقتصاد الموجه قد حدوا من نشاطاتهم وعملوا في الخفاء فان الجدد، الذين ظهروا خلال مرحلة اقتصاد السوق قد تبنوا طرقا ونظما جديدة واعتمدوا على تكنولوجيات عالية بهدف الرفع من إنتاجيتهم استجابة لشروط المنافسة ومنه مراعاة الجودة والنوعية تحسبا للتوسع والتفوق .

على الصعيد آخر، يعتمد المقاولون سواء القدامى منهم أو الجدد على النظم التقليدية المرتبطة بعلاقات القرابة في عملية توظيف وتسيير العمال، حيث يوظفون أفرادا ينتمون لعائلاتهم، جماعتهم أو منطقتهم، مانحين إياهم المناصب الحساسة في المؤسسة مما يضمن لهم الحفاظ على سر الأعمال وعدم تسريبها الى الأغراب أو المنافسين، "فوجود المؤسسة يتأتي من استقرار عمالها اعتمادا على السعي لخلق الشعور بالوفاء لديهم مما يعد مصدر قوة للمقاول"(2) الأمر الذي يساعد على تفادي حدوث اضطرابات

(1)Liabes Djillali , Capital Privé et patrons d'industrie en Algérie (1962-1982),CREAD, Alger, 1984, P 521.

(2)Henni Ahmed, Le cheikh et le patron, usage de la modernité dans la reproduction de la tradition, OPU, ALGER, 1993, P 23.

في العمل، التخريب أو سرقة ممتلكاته وبذلك يلعب المقاول دورا مهما في ضبط مؤسسة من خلال ضبط عماله اعتمادا على روابط عائلية تقليدية. وهذا ما دفع "هني" إلى القول أن "الفعالية الفعلية ليست اقتصادية وإنما اجتماعية، على رب العمل إن يكون شيخا قبل إن يكون رأسماليا"[1]. ومنه توظيف علاقات القرابة في المشروع العصري .

أما من حيث تعامل المقاول مع المحيط الذي يعمل فيه، فلقد تطلب الأمر عقد علاقات شخصية ومباشرة مع أعضاء من الإدارة وأصحاب القرار بفعل التعقيدات والصعوبات التي يواجهها خاصة مع بيروقراطية الإدارة. فتطور هذا القطاع لم يعتمد على حجم استثماراته والامتيازات الممنوحة له فقط وإنما بتسهيل من رأسمال اجتماعي يربطه مع مختلف إطارات وموظفي القطاعات والمؤسسات التي يتعامل معها، "فالقطاع الخاص يعيد إنتاج نفسه عبر ميكانيزم مرتكز أساسا على رأسمال علاقات شخصية"[2]، فالمقاول لا يتعامل مع المحيط في شقه الاقتصادي فقط وإنما مع شقه الاجتماعي كذلك، في محاولة لرصد نقاط القوة فيه وتسخيرها لصالح مشروعه كأن يعقد صداقات وينشئ علاقات مع أفراد ذوي وزن على الساحة الاقتصادية مثلا.

1 – إشكالية المقاول في الدراسات الغربية :

لقد تكرر الكلام عن المقاول وخصائصه، ولقد تعددت تعاريفه وأوصافه بتعدد الباحثين الذين كرسوا كتاباتهم حول هذا الموضوع أو اهتموا بأحد جوانب المجال الاقتصادي. لذلك ارتأينا تدقيق البحث بعض الشيء حول موضوع المقاول، للتعرف عن قرب عمن يكون، دوره وخصائصه، لكن قبل ذلك نفضل إعطاء فكرة عن المقاولة التي يشتق منها اسم الفاعل "المقاول" .

1 ـ 1. المقاولة Entreprenariat : بعد عملية المطالعة تحصلنا على عدد من التعاريف التي تخص المقاولة، نعرض فيما يلي أهمها :

- "المقاولة = حاول، بدأ، خاض، وتتضمن فكرة التجديد ومنه المغامرة"[3]

(1)Henni Ahmed, Opcit, P 26.

(2)Hemmam A.," Le nouveau secteur privé en Algérie", In Revue du CENEAP, CENEAP, Alger , N° 2 JUIN 1985, P 106 .

(3)A.R . Francois , "Manuel d'organisation , organistion de l'entreprise , Les Editions d'organisation , Tome 2 , Paris , 1983 , p 15 .

يتضح بداية أن المقاولة عبارة عن سيرورة فعل أو عمل، إذ لا يكفي أن تنشأ لدى الفرد فكرة لإنشاء مشروع ما فحسب، وإنما يشترط أمرين : أن تكون فكرة جديدة وأن يعمل على تجسيدها، حيث يتابع الكاتب قائلا : "يوجد إذا من وراء القصد في إنشاء مؤسسة أهدافا نأمل الوصول إليها، ومنه لا بد من العمل لتحقيق ذلك"[1].

"المقاولة عبارة عن السيرورة التي تهدف إلى إيجاد منتوج جديد ذو قيمة بمنحه الوقت والعمل اللازمين، مع تحمل المخاطر المالية، البسيكولوجية والاجتماعية المترتبة عن ذلك"[2].

إذا كان التعريف الأول يشير إلى فكرة المغامرة، فالثاني يشير صراحة إلى فكرة تحمل المخاطر التي تنجم من المغامرة باقتراح منتوج جديد على المستهلك .

"المقاولة هي فعل التنسيق بين الموارد الطبيعية، اليد العاملة ورأسمال عند إنشاء مؤسسة جديدة، تسويق منتوجات جديدة لتلبية الطلب، مباشرة إبداعات تكنولوجية وتسيير تنظيمات، وخوض المخاطر الضرورية لاستغلال فرص الأعمال . ولا تتضمن المقاولة الأفكار الجديدة فقط ولكن المناهج أيضا"[3].

يقدم هذا التعريف شرحا أكثر تفصيلا عن المقاولة بوصفها الفعل أو العمل الذي يجمع كلا من الموارد الطبيعية، المالية والبشرية في شكل منسجم بهدف اقتراح الجديد بخوض وتحمل المخاطر استغلالا للفرص .

من هذه التعاريف يمكن القول أن المقاولة عبارة عن السيرورة التي تبدأ بفكرة وتنتهي بعرض منتوج جديد ذو قيمة في السوق. وبين الاثنين المغامرة بالجمع والتنسيق بين مختلف الموارد المتوفرة وخوض كافة المخاطر المترتبة عن هذه العملية . وبما أن لب هذه السيرورة هو التجديد سواء على مستوى المنتوج المادي أو الفكري (الطرق والمناهج ...) أو اكتشاف موارد جديدة، فتنطوي المقاولة على مبدأ الإبداع .

هناك فريق آخر من الباحثين يرى أن تعريف المقاولة يمكن أن يتم بتحديد ووصف ما يفعله المقاول بحيث : "يقوم المقاولون بإبداع شخصي ويخوضون مخاطرا

(1)A.R . Francois ,Opcit , p 16 .

(2)Hisrich RD et Piters MP , Entrepreneurs ship lancer , elaborer et gerer une entreprise, Economica , Paris , 1991 , p 91 .

(3)Bergeron Pierre et Kahl Alfred , Introduction aux affaires, Gaetan Morin, Editeur, Canada , 1993 , p 41

بخلق مؤسسات جديدة، وذلك بالبحث عن الموارد بهدف تنفيذ أفكار جديدة مبدعة تسمح بحل المشاكل ورفع التحديات أو تلبية احتياجات سوق محدد بوضوح"[1].

يبقي هذا التعريف على أهم الخصائص التي تحدد فعل المقاولة من حيث الإبداع والتجديد، لكنه يربطها بالمقاول بوصفه الشخص الذي يجسد هذا الفعل .

كما تعرف بأنها : "نشاط موجه نحو غايات اقتصادية مسيرة من طرف مقاول، بمعنى شخص محفز لمتابعة مختلف الأهداف، والذي يحرص على المحافظة على المؤسسة ونموها" [2].

و منه نرى أن لا وجود للمقاولة دون مقاول وهو في أبسط صوره الشخص الذي يمنح الوجود لهذا النشاط الاقتصادي الإبداعي التجديدي، لكن بشيء من التعمق. فمن يكون هذا المقاول ؟

1 – 2 . المقاول : بعد اطلاعنا على المادة التي تهتم بموضوع المقاول، لاحظنا اختلافا في تحديد ووصف هذا المقاول، فكثيرا ما ارتبط تعريفه وتحديد دوره بالنظريات الاقتصادية من جهة، وبطبيعة النموذج الاقتصادي السائد في المجتمع الذي ينتمي إليه من جهة أخرى . وأمام تعدد التعاريف والأوصاف والأبعاد التي ترسم شخصية المقاول حاولنا تلخيص أهم ما توفر لدينا من معطيات مع الإشارة إلى أننا لسنا بصدد إجراء بحث معمق عن المقاول ودوره في كل من الاقتصاد والمجتمع، وإنما إعطاء لمحة عن هذه الشخصية ما دام أن ذكرها يتكرر كلما تحدثنا عن القطاع الخاص والاستثمار، وذلك للوصول إلى تحديد المفهوم الذي نتعامل معه في دراستنا هذه[3].

---

(1)Ibid , p 51 .

(2)Cassarino Jean Pierre , Les entrepreneurs tunisiens et leurs experience migratoire passee en Europe : la formation de reseaux" In correspondances , Institut de recherche sur le maghreb contemporaire IRMC , tunis , N 44 , Fevrier 1997 , p 10 .

(3) نعتمد على مرجعين أساسيين في عرض محتوى هذا الفصل هما :

- Boutillier Sophie et Uzunidis Dimitri, L'entrepreneur, une analyse socio – economique, Economica, Paris, 1995.

Boutillier Sophie, "L'entrepreneur dans la theorie economique" In problemes economiques, N 2482, 21 Aout, 1996.

P . Cantillon : يربط في تحليله ما بين المقاول والمخاطرة مركزا على مبدأ خوض هذه المخاطر في سوق لا يقيني، أي دون ضمان ما سوف ينتظره في هذا السوق خاصة مع تقلب الأسعار. بالنسبة له كل من التاجر، المزارع، الحرفي، هم مقاولون لأن عائداتهم غير مؤكدة، فحصد الأرباح يتأثر بارتجاجات السعر في السوق. وباختصار المقاول هو الفاعل الاقتصادي الذي يخوض المخاطر ويواجه لايقين السوق .

غير أن R.Cantillon يتوقف عند هذا الحد، ولا يهتم أبدا بملكية رأسمال وتسيير المؤسسة . بالمقابل Turgot مثله مثل Cantillon يعرف المقاول على أنه خائض المخاطر ولكنه في نفس الوقت "ممول رأسمال" و"المادة الأولية" لكل نشاط إنتاجي .

JB Say : توسيعا وإثراءا لتحليلات Cantillon. وTurgot يجعل Say من المقاول حجر الزاوية في الديناميكية الرأسمالية بوضع تفاصيل "مهنة المقاول". حيث يحتل هذا الأخير مكانة خاصة في التقسيم الاجتماعي للعمل، بالتمركز بين عمل العالم (البحث) وعمل العامل (التنفيذ)، ليلعب دور الوسيط بين عمل الاثنين بإيجاد الطريق والكيفية التي يجسد بها عمل العالم بمساعدة العامل المنفذ. ولكن العملية ليست بسيطة كما تبدو، إذ لا بد على هذا المقاول أن يواجه العراقيل التي سوف تنتظره، فهذا المقاول : "ينقل الموارد الاقتصادية من مستوى إنتاجية ومردودية معينة نحو مستوى أعلى"[1]. فمقاول Say يخلق ثروات ومنه عمله منتج مثله مثل عمل العالم والعامل، إضافة إلى ذلك هذا المقاول مسير، منظم ومتحمل لتوابع قراراته . والأرباح التي يتحصل عليها هي مقابل خوضه للمخاطر لأنه يتحملها شخصيا، وقد تكون عواقبها جد خطيرة، وقد تصل إلى حد الإفلاس.

و بذلك يعتبر Say أن المقاول شخصية فريدة، وجهة النظر التي لا يشاطره Simon Sain فيها ، والذي يرى أن إدارة المؤسسات يمكن أن يتعلمها الفرد.

وباختصار مقاول Say هو : "الفرد الذي يملك ويدير في نفس الوقت مؤسسته"[2].

(1)Durcker Peter , Les entrepreneurs , Traduit de l'americain par Hoffman Patrice , Editions Jean – Claude Lattes , 1985 , p 53 .

(2)Ibid , p 54 .

لكن وسط هذا العرض كيف يصبح الفرد مقاولا بالنسبة لـ Say يجيب على هذا السؤال بالقول أن "الحاجة تحرض الخيال" بمعنى أن تعرض الفرد إلى مشاكل وشعوره بالعوز والحاجة تجعل منه مقاولا، فالمهم إذن ليس رأسمال، وإنما الأفكار، ورأسمال يأتي في المرتبة الثانية، خاصة وأن البنوك إنما وجدت لتوفير رؤوس الأموال، مع التأكيد أنه من الصعب إقناعهم .

إلى حد الآن تجمع لدينا كم من المعطيات ترسم شخصية المقاول في شخص الفرد الذي يشعر بالحاجة فتحرك خياله، خاض المخاطر محتلا مكانة الوسيط بين عمل العالم والعامل، وهو بذلك ممول رأسمال منظم ومسير مشروعه. ما يميز نشاطه أنه يعمل في محيط لا يقيني لكن بالمقابل هناك طرح آخر، نتعرف عليه في الأسطر الموالية.

Walras . L: على عكس مقاول Say، المقاول كما يصفه Walras لا يختلف أبدا عن باقي الفاعلين الاقتصاديين، بحيث هذا المقاول يجمع وينسق مختلف عوامل الإنتاج، الرأسمال والعمل، وذلك حسب السعر النسبي لكافة هذه العوامل في السوق. بحيث يتحصل العامل على أجر مقابل عمله، والرأسمالي على فوائد مقابل رأسماله، وما بين الاثنين المقاول يختار التكنولوجية الملائمة. والملاحظ أنه إذا كان Say قد حدد موقعا للمقاول ما بين العالم والعامل فما من مكان خصص للعالم لدى Walras وهو المتكفل بإنتاج المعارف العلمية التكنولوجية التي اختارها المقاول.

الاختلاف الوارد بين المقاول لدى Walras ومقاول كل من Cantillon وSay هو أن الأول يصفه في إطار اليقين وفق نموذج شفافية السوق، المنافسة الكاملة والحرة .

- Pareto : هو الآخر يتكلم عن المقاول في محيط يقيني . فهذا المقاول يربط ما بين السوق والمنتوجات من جهة، وعوامل الإنتاج من جهة ثانية نقطة اهتمام المقاول هي الإجابة عن السؤال : ما هي المنتوجات التي سوف تطور وتسوق لتلبية حاجيات المستهلكين ؟ بحيث بمقدور المقاول تلبيتها باستبعاد فكرة اللايقين، لتحل محلها محيط ومؤكد ويقيني .

- **Descartes** : بدوره يعرف المقاول على أنه : "هو الرجل العقلاني لأنه يعمل في مجتمع يتاجر أين الكل ينظم حسب المنافسة في السوق، أين لا بد من معرفة القياس سلفا، وأين لا نتمكن من اتخاذ قرار إلا لإبداء حكم معين"[1].

- **K . Marx** : لقد منح القليل فقط من كتاباته للمقاول، مع الإشارة إلى أن هذا الأخير لا يولد مقاولا، وإنما رأسماليا والذي يصبح "رئيس صناعة" وبهذه الطريقة يكون قد وجد طريقة للاغتناء .لكن المقاول الذي تحدث عنه Marx ليس حرا، وإنما سجين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي يتواجد فيها، بما فيها صيغة "تراكم – تراكم" فهذا الشخص محكوم عليه بسبيلين لا ثالث لهما، إما الاغتناء أو الاختفاء .

وفق هذا الطرح، دون مقاولين لا وجود للمنافسة ولا للمبادرة الفردية، ومنه يظهر الاختلاف ما بين المقاول والمسير . فالأول هو في نفس الوقت مالك، منظم ومسير للمؤسسة. والثاني هو أجير، فما هو إلا مسير ومنظم للمؤسسة، ولا يتحمل شخصيا القرارات التي يتخذها، على عكس المقاول الذي يصفه JB .Say .

- **Schumpeter** : يركب الأفكار السابقة ويجعل من المقاول دافع النمو الاقتصادي فيؤكد أن المقاول لا يتحمل المخاطر ويكنه يبدع، وبالمقابل يتميز هذا المقاول بسلوكه الهجومي في مواجهة اللايقين . هذا المقاول يجسد التركيبات الجديدة لوسائل الإنتاج، إنتاج سلع جديدة، إدخال طريقة جديدة للإنتاج، فتح أسواق جديدة، البحث عن منبع جديد للمادة الأولية، وصف طريقة تنظيم جديدة .

-و يتكلم Schumpeter عن المقاول في محيط لا يقيني : "ففي مثل هذه الأحوال من اللايقين يتردد رجال الأعمال العاديون عن القيام بالاستثمار ويتطلب هذا الأمر نوعا معينا من الأشخاص وهو (المقاول)، لكي يحرك ويدفع الأشياء إلى الأمام . فالمقاول يتحفز بشيء أكثر من الرغبة العادية في رفع مستوى الدخل، وبذلك المقاول في نظر شومبيتر هو المفتاح في عملية التنمية"[2].

---

(1)Verin Helene , “Entrepreneurs , entreprises” Quelques remarques historiques pour leur definition” , In Actes du colloque entreprise et entrepreneur en Afrique (XIX eme et XX siecle) , Tome 1 , Editions l’Harmattan , Paris , 1983 , p 33 .

(2) الليثي محمد علي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1977، ص 81.

لقد نظر Schumpeter إلى دور المقاول كوظيفة، فهو الذي يحدث : "التجديد والابتكار الذي يعمل على تحديث جميع عناصر الإنتاج والعمل والمال، ويرفع من مستويات الأنشطة والحياة الاقتصادية"[1]. كما يرى أن المقاول هو فاعل التغيير (تنفيذ التركيبات الجديدة) . مع العلم أنه لا يعتبر كل المقاولين مجددون ومبدعون، وإنما هناك مقاولون مقلدون ومع ذلك لا يمكن إغفال أهميتهم ودورهم في نشر التكنولوجيات الجديدة. لكن عموما يقول Scumperter : "إن دور المقاول يتمثل في إصلاح أو الثورة على روتين الإنتاج باستغلال اختراع ما، أو عموما إمكانية تنفيذ تقنية غير منشورة، إنتاج سلعة جديدة، أو طريقة إنتاج جديدة لإنتاج سلعة قديمة أو استغلال منبع جديد للمواد الأولية أو إعادة تنظيم فرع صناعي ما، وهكذا ..."[2].

منذ بداية سنوات 1980 تكثف الاهتمام بموضوع المقاول خاصة مع ظهور بعض المفكرين.

- **G . Gilder** : الذي يربط بين المقاول والمؤسسة المصغرة. فالمقاول في نفس الوقت هو مالك رأسمال، مسير ومنظم وأحيانا مهندس. ويمكن أن يكون عالما، حرفيا، رئيس مؤسسة ... ولكن رغم هذا التعدد، عموما المقاول من أصل متواضع، لأن امتلاك ثروة شخصية يشكل عائقا يحول دون أن يصبح الفرد مقاولا، فمثله مثل Say يصر Gilderأن الحاجة تحرض الخيال. هذا المقاول لا يملك دائما المعارف الكاملة والقيمة، لكنه يعرف كيف يحيط نفسه بذوي الكفاءة كما أنه ليس لعبة تتضارب عليها قوى السوق وإنما يعمل ويكيف محيطه.

- **Drucker** : على عكس السابق الذي يرى أن مكان تواجد المقاول هو المؤسسة المصغرة، يرى Drucker أن المقاول متواجد في كل مكان، في المؤسسة المصغرة، الكبيرة أو في الإدارة. فهذا المقاول يجعل من التغيير خط سيره، بحيث أن المقاول والإبداع متلاصقان أو متلازمان .ومع ذلك Drucker لم يحدد بدقة من يكون هذا المقاول، فلا هو منظر ولا رأسمالي ولا مستثمر ولا أجير، رغم ذلك تبقى وجهة

(1) عبد الرحمان عبد الله محمد، علم الاجتماع الاقتصادي، ج 2 في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص 414.

(2)Schumpeter J, Capitalisme, socialiste et democratie, traduit de D'anglais par Fain Gael, Petite bibliotheque Payot, Paris, 1967, p 186.

نظره مقتربة من تلك الخاصة بـ Schumpeter ما دام أنه يلح أيضا على دوره "الثوري على الاقتصاد" .حيث يقول Drucker : "المقاول ليس الرأسمالي مع أنه بحاجة إلى رأسمال ككل شكل من النشاط الاقتصادي .و ليس مستثمرا، وليس موظفا، بل يمكن أن يكون موظفا أو شخصا يعمل بمفرده وبنفسه" (1).

كما يؤكد أكثر من مرة على فكرة الإبداع، إذ يقول : "على المقاولين البحث عن منابع الإبداع، التغيرات والمؤشرات التي تبرز علامات الإبداعات التي من الممكن أن تنجح ولا بد أن يعرفوا ويطبقوا المبادئ التي تسمح لهذه الإبداعات بالنجاح"(2).

Kirzner . I : يرى أن دور المقاول يتمثل في مواجهة مخاطر التجارة ،لأن المقاول يعيش في عالم أين اللايقين يجعل من كل فعل معرض للمفاجآت بما فيها المحبذة وغير المحبذة (3).وجود المقاول بالنسبة لـ Kirzner راجع للطابع غير المتوقع للمحيط والموجاة غير المتوقعة للتغير . وأمام لا يقين السوق لا بد على هذا المقاول أن يطور المميزات التي تسمح له بالرد على مخاطر السوق . ويتمثل فعله في استغلال الفرص التجارية التي لم تستغل من طرف الآخرين .وبذلك على المقاول أن يبحث عن الموارد التي لم تستغل بعد سلاحه اليقظة في محاولة توقع المستقبل بالأخذ بالاعتبار الأحداث الجارية في الحاضر .

بعد التمعن في التعاريف السابقة، نلاحظ إجماعا على فكرتي التجديد والإبداع، بحيث "بالإبداع يحقق المقاول أشياء جديدة، أو ينتج أشياء تصنع الآن ولكن بطريقة جديدة (الإبداع)" (4). واختلافا في وصف المحيط الذي يعمل فيه المقاول، فإذا كان البعض (Say , Cantillon) يحلل عمله في محيط لا يقيني، فالبعض الآخر (Pareto , Walras) على العكس يؤكد على عامل اليقين، والذي يتأتى – من خلال تصوراتهم – من شفافية السوق والمنافسة . فالمقاول هنا يكون على اطلاع على "التكاليف والإيرادات التي

(1)Drucker Peter , op cit , p 50 .
(2)Ibid , p 43 .
(3)Cite par Cassavino Jean – Pierre , Les entrepreneurs Tunisiens et leur , op cit , p 10 .
(4)Cassarini Jean – Pierre , op cit , p 10 .

يواجهها، وكذلك ما ستكون عليه هذه التكاليف والإيرادات وعلى ذلك يمكن القول، أن المقاول يتخذ قراراته في جو يسوده عنصر اليقين"[1].

هناك خطاب آخر حول المقاول يربط ما بين المبادرة وشخص المقاول بحيث ترى H.Verin أن "تطور التحليل الاقتصادي بما فيه شبكة المفاهيم سمح بظهور شكل جديد للرجل الاجتماعي، وهو الذي يتصرف (يبادر) حسب عقلانية غاياته ويصبح بذلك مقاولا"[2] وتواصل شرحها قائلة أن : "المقاول يأخذ من المجال، الوقت، "الأشياء"، الأفراد، ليجعل منهم عناصرا لتحقيق مشروعه، إنه "يبادر"، يوجد نظاما حيث لم يكن يوجد شيء"[3].

المبادرة إذن هي التي تجعل من الفرد مقاولا، بحيث يستغل المحيط الذي يوجد فيه لتحقيق مشروعه أو بالأحرى مبادرته، فهذا المقاول "يعتبر بالتحديد مجمل العلاقات الاجتماعية التي تشكل تكوينة اجتماعية محددة كفرص المبادرة ولتحقيق أقصى ربح"[4]. ومنه لا يمكن لحد ما، الفصل ما بين المقاول والمحيط، فهذا الأخير يمثل "خزان" الأفكار والفرص – إذا صح التعبير – بالنسبة للمقاول، منه يستمد كل عوامل وعناصر تجسيد أفكاره ومشاريعه . الأمر الذي تؤكده H . Verin عندما ترى أنه "ما دام المقاول ينظم عملا ما، فيندرج إذن في النظام الاقتصادي الموجود، ومن خلال وجهته يحول المقاول هذا النظام، يستغله أحسن ويحدث خللا فيه علما أن المال هو وسيلته لذلك"[5].

هناك فريق آخر من الباحثين، يتطرق إلى المقاول من خلال تحديد أوصافه وخصائصه، فلتوجيه عمله "يمتلك المقاول مميزاته الشخصية، حس القياس، الروح العملية، التكوين النظري، كما يرتكز على اقتصاد السوق: السعر، علما أن

(1) الموسوي ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 359 .

(2)Verin Helene , op cit , p 30 .

(3)Ibid , p 34.

(4)Ibid , p 42

(5)Ibid , p 34

مكافأة المقاول هي الربح"[1] بالإضافة إلى أن "المقاول هو الذي يدير عملية الإنتاج . ما يميزه هو كفاءته الصناعية، موهبته الطبيعية أو المكتسبة، ونشاطه، وليس لأنه يمتلك رؤوس أموال[2]".

وباختصار المقاول هو "الشخص الذي تتوفر فيه الصفات التالية : المخاطرة، التجديد، الإبداع، الابتكار وحب المبادرة"[3]. وفي اعتقادنا هذا التعريف قد اشتمل على أهم الصفات والعناصر التي تحدثنا عنها سابقا مع التركيز على أن هذا المقاول يتواجد ويعمل في المحيط الذي ينتمي إليه .

1 – 3 . تعريف جامع للمقاول : بعد التمعن مليا في المعطيات المذكورة آنفا حاولنا تلخيص أبرز النقاط التي ترسم شخصية المقاول فهو :

شخص من أصل متواضع، شعوره بالحاجة حرض خياله ليبدع أفكارا قادته لأخذ زمام المبادرة بالبحث عن الجديد على مستوى إنتاج العالم المبتكر والمخترع، استعان بعناصر المحيط من مال، مواد، أشياء وأفراد لتجسيد فكرته التجديدية .عمليا هو مالك، منظم ومسير مشروعه. يتحمل شخصيا نتائج قراراته (المتعلقة بعمله) . مكافئته هي الربح الذي يتحصل عليه مقابل خوضه للمخاطر المتعلقة بالمحيط الذي يعمل فيه، محيط لا يمكنه التنبؤ بكل عناصره بالدقة التي تخلق الطمأنينة ومنه اليقين لدى هذا المقاول .

2 – المقاول الجزائري والمؤسسة :

من المعلوم أنه من أهم مراحل البحث العلمي إجراء حوصلة لمجمل الدراسات حول الموضوع وإتباعا لهذه القاعدة، رصدنا أهم الدراسات والأبحاث حول موضوع المقاول والقطاع الخاص في الجزائر فوجدنا أن من أهم الكتب حول هذا الموضوع مؤلفين، أولهما للباحث الفرنسي J. Peneff (1981) [4]والثاني للمرحوم ج. اليابس

(1)Baudhuin Fernand , Principes d'economie contemporaine , la production , les Editions Gesard et C, Belgique , 1966 , p 197 .

(2)Suter JF , Du liberalisme au saint simonsisme , cite par Verin Helene , op cit , p 28 .

(3)Hisrich RD et Piters MP , Entrepreneurs ship , Lancer , elaborer et gerer une entreprise , Economica, Paris , 1991 , p 24 .

(4)Peneff Jean : Industriels algeriens, CNRS , France , 1981 .

(1984)[1]، إضافة إلى إحصائيات عن الديوان الوطني للإحصاء وبعض المقالات المنشورة في كل من مجلة المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط[2]، مجلة مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية [3]، مجلة إنسانيات[4]... الخ، وفيما يلي عرض لأهم الدراسات حول موضوعي المقاول والقطاع الخاص الجزائري[*] :

2 – 1 . دراسة Jean Peneff (1981) : لقد درس هذا الباحث المقاولين الجزائريين بغرض معرفة الشروط الاجتماعية التي ساعدت على تشكل هذه الفئة، فاعتمد على متغير أساسي وهو "المسار الاجتماعي". ولتتبع هذا الأخير والتمكن من تحديده اعتمد على مجموعة أخرى من المتغيرات: الأصل الاجتماعي، الأصل الجغرافي، المستوى التعليمي والمسار المهني .كما حاول الباحث الكشف عن الاستراتيجيات التي يعتمد عليها هؤلاء المقاولون في إنشاء المشروع الصناعي ولتحديد موضوعه أكثر حدد تعريفا للمقاول مفاده أن له كافة الصلاحيات في مؤسسته فهو منشؤها ومسيرها على كافة المستويات[*].و بعد تتبع المسار الاجتماعي للمقاولين المقدر عددهم بـ(250) توصل الباحث إلى تحديد الأصول التالية :

2 – 1 – 1 . المقاولون التجار : في معظم الأحيان من أصل ريفي، وتحديدا من شرق وجنوب البلاد (قسنطينة، سوف، مسيلة، بسكرة) ومن عائلات نبيلة، تلقوا تعليمهم في مدرسة ابن باديس . ومن حيث نشاطهم الاقتصادي فلقد عملوا في ميدان الاستيراد والتصدير، تجارة الجملة، ومارس بعضهم نشاطات خارج الجزائر . كما أنشئوا مؤسسات للنقل، تخصصوا في إنتاج وتوريد التمور، تعليب أو تحويل المنتوجات الفلاحية وحولوا نشاطهم من التجارة إلى الصناعة بصدور قانون الاستثمارات 1966،

(1)Liabes Djillali : Capital prive et patrons d'industrie en Algerie (1962 – 1982) ,Opcit , 1984 .
(2)Revue de CENEAP, CENEAP, Alger, N 2 , Juin 1985 .
(3) Revue du CREAD, CREAD, Alger, N 11. 39. 40.
(4)Revue Insaniat , CRASC , Oran , N 1 . 2
* لقد رتبت الدراسات المعروضة حسب تاريخ صدورها.
* انظر ص

فانشئوا وحدات ذات حجم صغير ما بين 50 و100 عامل وتوجهوا إلى قطاعات النشاط التي تتميز بتكنولوجية غير معقدة وذات مردودية عالية كالمواد الغذائية والنسيج .

صنف الباحث نوعا آخر من المقاولين الذين انشئوا مؤسسات ذات حجم أصغر ما بين 20 – 50 عاملا، على رأسها وجد تاجر سابق من أصل قبائلي أو مزابي، من عائلات متواضعة، تعلموا في المدارس الفرنسية دون المرور بالمدارس الإصلاحية (على عكس النوع الذي تلقى تعليمه في مدرسة ابن باديس). تمكنوا من مراكمة رأسمال خلال السنوات الأخيرة من الاستعمار . هؤلاء المقاولون أحفاد باعة متجولين من القبائل أو التجار المزاب من سوق فتحوا تجارة جديدة، مدابغ، مخابز، مآرب في المدن الصغيرة للعاصمة أو الغرب .

أهم ما يستخلص أن هذا النوع من قدامى المقاولين والمنحدر من ميدان التجارة غير متخصص في المهنة التي يمارسها ولا المنتوج الذي ينتجه . فانتقاله إلى الميدان الصناعي تم خلال ظروف اقتصادية وسياسية مرت بها البلاد . ورغم تحويل نشاطه ما يزال يتصرف وفق ذهنية التاجر الذي يهتم بالبيع فقط، ويكون ذلك على حساب وظائف الإدارة والتسيير فيضطر إلى الاستعانة بأهل الاختصاص لسد هذا الفراغ.

2 – 1 – 2 . المقاولون العمال : النوع الثاني هم عمال مؤهلون، إداريون، إطارات متوسطة، والتي تحاول تحسين دخلها، فكثيرا ما يتشارك اثنان أو ثلاثة في مشروع ما .من بينهم أيضا إطارات سابقة في التسيير الذاتي الصناعي، صف ضباط سابقين في جيش التحرير الوطني، منخرطون في جبهة التحرير الوطني، وعمال وموظفون من القطاع العام .و فيما يخص أصلهم الاجتماعي، فهم من عائلات فقيرة، فلاحية أو تجار . تحصلوا على تمدرس جيد في المدرسة الابتدائية الفرنسية، تممت دراستهم بمتابعة الدروس المسائية أو بالمراسلة أو من خلال التمهين، وهذه الفئة لا تملك شهادات لكنها تملك تكوينا تطبيقيا واسعا .بعضهم مهاجرون سابقون خاصة القبائل، كانوا مالكين لمقاهي أو سيارات أجرة في المهجر، وبعد عودتهم إلى أرض الوطن استثمروا مدخراتهم في شراء ورشات أو آلات الحرفيين الأوربيين الذين عادوا إلى أوطانهم .

من أهم خصائصهم احتكاكهم بالميدان الصناعي والذي سمح لهم باكتساب الخبرة الميدانية على عكس النوع الأول الذي يطغى على تصرفاته السلوك التجاري، فيقول الباحث : "خبرتهم في الصناعة الفرنسية كعمال، تربصاتهم أو سفراتهم إلى بلدان الشرق كمنخرطين أو تقنيين سمح لهم بالتعرف على وضعيات صناعية متنوعة، واكتسبوا خلال رحلاتهم حس الملاحظة والتصرف التي جعلت منهم تقنيون متعددي المهام مستعدون لتصليح ورشة متروكة وآلة قديمة"[1].خاصيتهم أنهم يشاركون بأنفسهم في العمل الإنتاجي (على عكس النوع الأول) إذ فضلوا خوض المغامرة الصناعية بعد ترك مناصبهم في القطاع العام بسبب ضعف الأجور وقلة فرص الترقية .

مما يميزهم أيضا عدم الاستقرار على مستوى المؤسسات، فتظهر لتختفي بعدها ليغير النشاط الإنتاجي من جديد. توضع الآلات في المساكن أو في القبو، تتميز بالإنتاج الموسمي أو الظرفي. ولكن رغم كون هذه المؤسسات : "ذات وزن اقتصادي خفيف، تلعب هذه الرأسمالية الصغيرة دورا غير متجاهل في عرض التشغيل والسوق وذلك بعرض سلع ذات نوعية رديئة لكن بسعر ضئيل لزبون فقير"[2].كما أنهم يستعملون آلات قديمة سبق استعمالها، يصلحونها لتشتغل من جديد لعدم تمكنهم من شراء تكنولوجية عالية بسبب قلة مواردهم المالية ما داموا ينتمون إلى عائلات ذات دخل بسيط أو متوسط . ويصرح الباحث أن: "وجود مقاولين من أصل بسيط ومن طبقات متوسطة وشعبية يعطي للرأسمال الجزائري طابعا خاصا"[3].

2 – 1 – 3 . المقاولون غير المسيرين : توصل الباحث إلى تحديد مجموعة أخرى من المقاولين وهم أولئك الذين يملكون مؤسسات لكنهم لا يديرون مباشرة مصانعهم، بحيث يهتمون بأعمال أخرى كالاستيراد والتصدير، الملكية العقارية، في الوقت الذي يوكلون مهمة تسيير وإدارة مصانعهم إلى تقنيين أو إطارات أجنبية (تونسيين، ليبيين، فرنسيين، سويسريين...) .كما توجد في الجزائر أيضا مؤسسات

(1)Peneff Jean , Les chefs d'entreprises en Algerie" , In actes du colloque , entreprises et entrepreneurs en Afrique , (XIX eme et XX eme siecle) , Edition L'Harmatan , Paris , Tome 2 , 1983 , p 577 .

(2)Peneff Jean , Les chefs d'entreprises en Algerie, Opcit, p 576 .

(3)Peneff Jean : "Industriels algeriens" CNRS , France , 1981 , p 94 .

مختلطة بفعل الجمع بين رؤوس أموال جزائرية وأخرى فرنسية، إيطالية أو ألمانية، والملاحظ أن عددا قليلا منها فقط مسير من طرف جزائريين .

أما عن أصلهم الاجتماعي فهم أولاد موظفين جزائريين خلال الفترة الاستعمارية، تمدرسوا في التعليم الثانوي أو العالي، لم يشاركوا في الثورة، شخصياتهم متكتمة وحذرة، مما جعل الباحث يجد صعوبة في التعامل معهم أثناء إجراء البحث [1].

بعدما عرضنا مختلف أنواع المقاولين اعتمادا على متغير الأصل الاجتماعي، نعرض أهم ما توصل إليه الباحث بخصوص ذهنياتهم وتعاملاتهم، الأكثر أهمية تتعلق بـ "روح عائلية للمؤسسة". فعلى المستوى القانوني، الشركات المنشأة هي عادة على شكل مؤسسات ذات مسؤولية محدودة SARL، والتي تجمع عموما ما بين 3 و4 شركاء، عادة من نفس العائلة . فمن أهم المميزات أيضا أن الشركاء يرتبطون بعلاقات أخرى عدا المؤسسة، وحتى من حيث تراكم رأسمال فإنه يتأتى من مجموعات عائلية صغيرة أو عن طريق الادخار، فأصل رأسمال من التجارة وخاصة تجارة الجملة .و إذا لم تكن العائلة هي عماد الشراكة يكون البديل هو التجمع المهني، عمال فيما بينهم، أو تجمع لتجار نفس المدينة . وباختصار أهم مبادئ الشراكة هي العائلة والمهنة .

يكمن سر نجاح هؤلاء المقاولين في المحافظة على سر مشاريعهم . وأهم ما يدعم الحفاظ على أسرار المهنة كشرط أساسي لتوفير عوامل النجاح، توظيف أفراد من العائلة في الوظائف المهمة .و بذلك تلعب العائلة دورا مهما في حياة المؤسسة . فمن جهة كانت منبع رأسمال الذي احتاج إليه المقاول لإنشاء المؤسسة . ومن جهة ثانية، توفر هذه العائلة للمؤسسة اليد العاملة التي تدعم وتسعى إلى نجاحها .و من خصائص هذه العائلات المرتبطة بنفس الأعمال أنها تقطن في نفس المنزل . ومنه أدت هذه الذهنية العائلية إلى تقوية وتدعيم الروابط العائلية . إلا أن ذلك لا ينفي النزاعات والخلافات، خاصة فيما يخص تقسيم العمل وعدم تقبل البعض لعلاقات السلطة الممارسة من طرف أحد أفراد العائلة، مما قد يؤدي إلى انسحاب أحد المساهمين . إلا أن ذلك لم يمنع

(1)Ibid , p 579 .

الباحث من الجزم أن العائلة لعبت دورا أساسيا في إنشاء المؤسسة وحياتها .و من زاوية أخرى يؤكد الباحث أنه : "إذا كانت الرأسمالية تقتل بعض أنواع الروابط العائلية فإنها تحيي أخرى، فإذا كانت تفجر العائلة الممتدة التقليدية، فإنها تدعم وتقوي العلاقات في إطار العائلة النووية الصغيرة"[1].

من خصائصهم كذلك أنه بغياب تكوين مهني لدى هؤلاء المقاولين نجدهم يبحثون باستمرار على تقليد منافس آخر قد نجح، تقليد سيرورة إنتاج نجحت، أفكار تسييرية، نماذج السلع أو الإجراءات التقنية، لهذا السبب يسافرون كثيرا إلى خارج الوطن، يزورون باستمرار المصانع ويتحصلون على تربصات في المصانع الفرنسية[2].

فيما يخص العلاقة مع الدولة والإدارة، يبحث هؤلاء المقاولون عن ولوج وخلق جماعات ضغط بداخلها، فلا ننسى أن بعضهم كان ينتمي إلى جبهة التحرير الوطني، وبعضهم كان إطارا في الدولة الجزائرية الفتية بعد الاستقلال، مما يسهل الاتصال .

نستطيع القول إذن أنه رغم توجه هؤلاء المقاولين إلى القطاع الصناعي الخاص (بعضهم لتحسين دخله) لم يحدثوا القطيعة الكاملة مع القطاع العمومي. ورغم ما تدره المؤسسة الخاصة من أموال، فاحتمال الفشل وارد والملاذ في هذه الحالة هو القطاع العام الذي يضمن الأجور وكل المحفزات والخدمات الاجتماعية (الضمان الاجتماعي، التأمينات، التكوين...).

في الأخير توصلنا مع الباحث أنه اعتمادا على متغير المسار الاجتماعي هناك تمييز بين المقاول صاحب المهنة، وهو ذلك الذي احتك بالعالم الصناعي، وتعلم تقنيات الإنتاج واكتسب الخبرة في ميدان التسيير، فيقوم بتسيير رأسماله ومؤسسته في آن واحد .و المقاول الذي يقوم بتسيير رأسماله دون المشاركة في تسيير مؤسسته وهو ذلك الذي احتك بعالم التجارة والتي أثرت على سلوكاته ليهتم بعمليات البيع موكلا مهمة تسيير مؤسسته إلى أهل الاختصاص في التسيير والإنتاج .

2 – 2 . دراسة جيلالي اليابس (1984): لقد أجرى الباحث دراسة حول المؤسسة الصناعية الخاصة ومختلف علاقاتها وتأثيراتها على مجمل النظام الاقتصادي

(1)Peneff Jean, Industriels algeriens, Opcit,p 580 .

(2) Ibid , p 579 .

والاجتماعي الذي تنشط فيه، مؤكدا أنه من غير الممكن دراسة هذه المؤسسة دون دراسة ممارسات تقييم رأسمال المحول إلى عناصر سيرورة العمل . كما أنه لا يمكن إجراء الدراسة دون اعتبارها كقاعدة مادية لبورجوازية صناعية، والتي انبثقت عن بورجوازية تجارية، نشطت خلال سنوات الاستعمار . ويرى الباحث أن المقاول هو ذلك الشخص الذي يجمع ويسير ويعيد بعدها إنتاج عوامل العملية الإنتاجية.

من جهة ثانية قام الباحث بتحليل تاريخي لخطاب الدولة الوطنية حول رأسمال الخاص، الملكية والبورجوازية والاستغلال، ونلخص فيما يلي أهم نتائج الدراسة :

على كل المستويات، يوفر قطاع الدولة قاعدة التواجد والعيش للقطاع الخاص ويسمح له بإعادة إنتاج نفسه بإعادة توزيع الأجور، حماية السوق، تدعيم الأسعار وتحمل التكاليف الاجتماعية. ومنه لا بد من إدراج الآثار المترتبة عن سياسات الدولة على رأسمال الخاص عند محاولة تحليل هذا الأخير، فمن أهم النتائج المتوصل إليها أن البورجوازية الصناعية الخاصة جد مرتبطة بالدولة الوطنية.

لا يمكن دراسة القطاع الخاص دون الرجوع إلى ظروف استغلال قوة العمل، فلا يمكن لرأسمال الخاص أن يعيد إنتاج نفسه دون استغلال قوة العمل والتي تتم بتشغيل النساء، خاصة في البيوت لحساب ورشة خياطة أو حياكة مثلا، تشغيل الأطفال، كما وجد الباحث أن : "الخواص يستعملون السياسة التوافقية لتسيير الموارد البشرية"[1] بحيث يقومون بالمزج بين الحديث والتقليدي . فالأول يخص المصنع والتكنولوجيا المستعملة، والثاني يتعلق بعلاقات السيطرة التقليدية من علاقات قبلية وجهوية، والتوظيف الانتقائي والتي تمثل وسائلا أساسية للتخفيف من المقاومة العمالية . كما يتخذ صاحب المصنع من العوامل الدينية وسيلة لإدماج العمال في المصنع كأن يخصص مكان للصلاة أو منح العمال منحة عيد الأضحى .

يلعب رأسمال العلاقات دورا كبيرا في نجاح المشروع، "لا يمكن أن ينجح إلا الذي حضر أرضية للمؤسسة، بتسيير أحسن لمصالحه ولرأسمال علاقاته وذلك بتزويج أولاده من موظفين سامين أو أبنائهم، بالبحث عن حامين أو حلفاء من جهاز الدولة.

(1)Liabes Djillali , “Entreprises et bourgeoisie d’industrie en Algerie” In Les cahier du CREAD , CREAD , Alger , N 1 , 1984 , p 102 .

باختصار بالاستثمار اليومي والمزدوج للاقتصادي والاجتماعي الرمزي، وكذا النظام الاجتماعي والسياسي في مجمله"[1].فثمة علاقة بين رأسمال العلاقات والمؤسسة، فكلاهما يمد الآخر بامتيازات، فمثلا الأول يضمن ظروف إعادة إنتاج رأسمال الثاني .و عموما، من المستحيل أن يوجد رأسمال خاص دون الوجود النشط للعائلة، مكان التراكم والقاعدة المادية لتمركز رأسمال .

في الأخير، يرى ج . اليابس أنه في نهاية الأمر لم يسبق أن وجدت بورجوازية جد مرتبطة بالدولة وبممارساتها، فلقد ولد وتطور القطاع الخاص في ظل هذه الدولة .

يربط الباحث كما رأينا بين القطاع العام والخاص مبررا ذلك أن ظهور القطاع الثاني لم يكن ليتم بمعزل عن القطاع العام الذي هيء له بطريقة ما أسباب النشأة والتوسع خاصة بتسهيل عملية التراكم (تدعيم الأسعار، حماية السوق ...) .و أهم ما يركز عليه الباحث وما يهمنا نحن هو راسمال العلاقات الذي يسعى المقاول لخلقه وتدعيمه رأسمال الذي يساعده ويمكنه من تحقيق فعالية المؤسسة.

2 – 3 . دراسة نورين جلوات (1987) : تجمع هذه الدراسة ما بين الفعالية الاقتصادية المرتكزة على تقاليد العمل المنظمة والمقننة وفق العقلانية الاقتصادية الأوروبية، والممارسات المحلية المميزة لمجتمعنا في مجال المؤسسة وذلك في محاولة لرصد العلاقة بينهما، وهل من سبيل لتعايشهما معا ؟. أما عن المنهج الذي يفضله الباحث هو المونوغرافية من حيث أن لكل مقاول امتيازا وتاريخا محددا، مما يستدعي الإلمام بكل الجوانب لمعرفة طبيعة العلاقات مع المحيط، وبذلك يعرض لنا دراسة حالة مؤسسة خاصة، تخضع لشبكة غير رسمية من الممارسات .

يتعلق الأمر بمقاول كان في البداية رئيسا حرفيا وتاجرا في مدينة ساحلية قبل أن يحول نشاطه إلى الصناعة سنة 1966، بعدما نصحه أخ زوجته بإنتاج المنتوجات النسيجية التي يبيعها. ولقد حضي بالاحترام والتقدير من طرف الجماعة والمنطقة التي ينتمي إليها ولقد وصفه الجميع "بالرجل العامل والطيب"، ونعرض فيما يلي أهم نتائج الدراسة :

2 – 3 – 1 . عملية التوظيف : بعد اطلاعنا على هذه العملية رصدنا مجموعة من الملاحظات :

(1)Ibid, p 15 .

1 – كل المناصب الحساسة في المؤسسة من نصيب أفراد تم اختيارهم على أساس الشبكة العلائقية التقليدية ذات المرجعية الكاريزمية، فكثيرا ما كان يقول والد أحدهم للمقاول : "اعتني به كما لو كان ابنك"[1].و بذلك يتم توظيف أفراد من عائلة المقاول، نسيبه وصهره، ومن أفراد الجماعة وبعض الذين كان يتعامل معهم عندما كان تاجرا.

2 – كل شجار أو خلاف عائلي يؤدي بالضرورة إلى ترك العمل في المؤسسة، ومنه حياة العائلة وأجواؤها تنعكس سلبا أو إيجابا على حياة المؤسسة .

3 – لقد بعث المقاول مجموعة من الرجال الذين ينتمون إلى عائلته، وأخرى من النساء اللواتي وظفن من الحي إلى خارج الوطن للاستفادة من تربص تكويني، وبذلك تشكل أول فريق من التقنيين. لكن الملاحظ أن مجموعة من النساء طردن من المصنع بعد العودة من التكوين الذي استغرق سنة ونصف لأحد السببين:

إما لأنهن لم يتحملن الانضباط الروحي الذي فرضه المقاول.

إما بسبب الحكم عليهن بأنهن "غير محتشمات" فإرسالهن إلى خارج الوطن كان لمحاكاة التكنولوجية وليس لتقليد الممارسات الأجنبية.

4 – لقد طرد المقاول أحد المشرفين (فرد من العائلة)، بعد أن اتهمه بتحويل أموال لصالحه. ما أغاض المقاول أن أعضاء جماعته وقفوا مع المطرود ضده وبذلك قرر مقاطعة الجماعة. ويؤكد الباحث أن هذه المقاطعة التي تمت بعد إصرار الجماعة على ضرورة إعادة المشرف إلى المؤسسة تعكس تخوف المقاول من التدخل المباشر لأعضاء الجماعة في إدارة الأعمال، تدخلا قد يصل إلى حد المشاركة في رأسمال[2]، فلقد أدرك المقاول بوضوح تداخل المشروع والجماعة وأن كل صراع بإمكانه أن يشكل عائقا في وجه تراكم المشروع .

(1)Djelouat Nourine , "Efficacite economique et gestion symbolique , Etude de cas d'une entreprise privee" , In Les cahiers du CREAD , CREAD , Alger , N 11 , 1987 , p 46 .
(2)Djelouat Nourine, Opcit , p 47.

5 – في 1982، التحق الابن الأكبر للمقاول بالمصنع، الابن الذي تابع دراسات عليا خارج الوطن في مجال التسيير، والذي قدمه الوالد على أساس أنه الوريث الرئيسي.

2 – 3 – 2 . عملية التسيير : لقد تدخل هذا الابن الأكبر في حياة المؤسسة التي عملت حتى الآن وفق شبكة من العلاقات يخضع فيها الجانب المادي على الجانبي الرمزي أكثر منه على العلاقات التعاقدية العقلانية، ثم إن هذه الشبكة تتغذى من المعرفة الشخصية لشخص بعينه مما يسهل سير أمور المؤسسة ومعاملاتها [1].من ناحية أخرى، المنافسة إذا وجدت لا تخضع للتنظيم والتسيير أو الصيانة الفعالة، ولكن تقوم على العلاقات الشخصية القائمة على الشفوية، لمعرفة مثلا متى تصل الشحنة الموالية من المواد الأولية، وهنا يتحدد المقاول الماهر في امتلاك أحسن العلاقات وأكثرها فعالية .

ومنه تسيير هذه المؤسسة لا يتطلب كفاءة أو مهارة الجانب الاقتصادي وإنما التحكم في العلاقات الشخصية المسهلة لاكتساب المداخل، الأمر الذي لم يفهمه الابن الأكبر. فحصوله على شهادة للتسيير من خارج الوطن قاده إلى تبني تسييرا أكثر "اقتصاديا" والتخلي عما يأتي من الرمزي[2] في هذه النقطة يؤكد الباحث أن المقاول لم يمنح لابنه إدارة المشروع بسبب كفاءاته التسييرية وإنما لسببين:

استعمال شهادات الابن كرمز أكثر منه كمولد للفعالية، "المؤسسة مسيرة من طرف ابنه الذي زاول دراسات عليا".

تأكيد الخلود الرمزي للأب من خلال الوريث في نظر الجماعة والمجتمع، "لا يمكنكم التدخل والاستفادة من المؤسسة لأن لي وريثا".

لقد عجز الابن عن تحرير المؤسسة من العلاقات الرمزية وغير الرسمية في محاولته لإرساء قواعد عمل مرتكزة على عقلانية متحررة من الشفوية ومعتمدة على العقود المدونة والمسجلة. كما أنه اصطدم بعلاقات القوة التي يتميز بها أعضاء

(1)Ibid , p 48 .
(2)Ibid , p 48 .

المؤسسة خاصة في تأثر هذه الأخيرة بالصراعات والخلافات العائلية. وفي النهاية استقال، بعدما حكم على مبادرته بعدم الفعالية.

2 – 3 – 3 . النتيجة : توضح من خلال الدراسة أن مسعى المؤسسة لتحقيق غاياتها المادية لا يقوم على الاندماج الأفقي المحدد لإجراءات وقوانين خاصة بالعقلانية الاقتصادية وإنما تطبق اندماجا عموديا معتمدا على الشبكات الجمعوية والشخصية "الكاريزمية" لرب العمل، الذي يسعى للحصول على صفة "الشيخ" عوض المقاول. الصفة التي ستقوده لتحقيق الفعالية المادية : المقاول رجل مبارك من الله، ثروته نتاج لأربعين عاما من العمل وكذا المباركة الإلهية وليس كما ظن ابنه نتاج لفعل اقتصادي معقلن وإنما نتاج للتحكم في الرمزي .

من هذا المنطلق يؤكد الباحث على وجود ثوابت سوسيولوجية تمنح فعالية مادية أكبر لعلاقات الإنتاج من تلك العلاقات القائمة في الاقتصادي الأوروبي والمعاد إنتاجها في الأنماط التقليدية للتطور.

من خلال هذا المثال تبين لنا أن المؤسسة تستمد عوامل وجودها واستمرارها من العائلة وأفراد من الجماعة التي تنتمي إليها، على أنها تسير وفق نمط رمزي شفوي قائم على شبكة من العلاقات الشخصية. بالإضافة إلى أن هذا النمط التسييري يتعارض مع النمط العقلاني الأوروبي ومنه توضح عدم إمكانية تعايش النمطين معا ما دامت السيطرة كانت لصالح التسيير والفعالية الرمزية .

2 – 4 . دراسة أحمد هني (1993) : قد تساءل الباحث في البداية ما إذا كانت الحملة الاستعمارية وبعدها ضرورة التطور قد وضعا حدا للممارسات الاجتماعية ما قبل الصناعية ؟ وما إذا كانت العلاقات التي أدرجتها العصرنة فعلا جديدة ؟ ومنه يحاول الباحث معرفة ما إذا كانت هذه الممارسات المنعوتة بالمتخلفة والبدائية "كبح" للتصنيع ومقاومة للعصرنة ؟ أم أنها نمط لمضاعفة كل من التصنيع والعصرنة ؟

2 – 4 – 1 . دور رب العمل "الشيخ" : يسعى رب العمل إلى ضمان استمرارية وجود مؤسسته من خلال استقرار التموين والعمال . فأما الجانب الأول فيحققه اعتمادا على تكوين شبكة من الزبائن، وأما الثاني فيسعى إلى خلق الوفاء لدى العمال حتى

لا يتسببون في كبح الإنتاج وتسريب أسرار العمل ... وبما أنه لا يستطيع تحقيق ذلك عن طريق الأجر ما دام أن كل رفع في الكتلة الأجرية يؤدي إلى تقليص حجم الأرباح .فإنه يسعى إلى توظيف أفراد من عائلته، قبيلته أو قريته، وفي نفس الوقت يمنحهم مجموعة من الامتيازات كالمساهمة في مصاريف الزواج، الحج، التكفل ببعض مشاكلهم، وتفقد أحوالهم . وما يسهل ذلك كونه رجلا متدينا وذا سلوكات جيدة بما يؤهله لاكتساب صفة "الشيخ" وبذلك يتحصل على مكانة اجتماعية، ويتحدد دوره [1]على مستوى كل من عائلته ومؤسسته من خلال :

1 – التكفل شخصيا بمشاكل أقربائه وعماله.

2 – يمكنهم من تحسين مكانتهم الاجتماعية من خلال قدرته .

3 – مطالب بان يكون نموذجا مثاليا ، فهو الرجل المتدين ذو التصرفات الجيدة.

2 – 4 – 2 . فعالية المؤسسة وعملية التوظيف : الكفاءة الفعلية للمؤسسة ليست اقتصادية وإنما اجتماعية، بحيث إذا أراد رب العمل الوصول إلى مكانة اجتماعية معينة اعتمادا على حجم وجودة الأشياء فسيفشل . لذلك يعمل على إعادة توزيع "الرمزي" بما يسمح بخدمة مؤسسة . فيعتمد إذن على توظيف أفراد من جماعته ويضبط عمله على أساس النمط الأخوي . هذا النمط الذي يزود المؤسسة بعمال أوفياء وبذلك تدعم الجماعة المؤسسة ماديا من خلال العمل "الفعال" لعمالها . وبالمقابل لا يحقق هذا النمط فعالية للمؤسسة إلا إذا كانت فعالة بالنسبة إليه ماديا ورمزيا: الحصول على مكانة اجتماعية مرموقة.

لقد أشار الباحث إلى نقطة هامة مفادها أن هذا النمط الأخوي يعمل حسب حجم وطبيعة المؤسسة وكأنه في علاقة طردية مع الحجم، لأن المؤسسات الكبيرة لن تتمكن من توظيف عمال ينتمون إلى نفس الجماعة أو القبيلة فتستعين بمناطق أخرى مما يخلق صراعات للسيطرة على المؤسسة .

(1)Henni Ahmed , Le cheikh et le patron , Usage de la modernite dans la reproduction de la tradition" , Opcit, p 26 .

2 – 4 - 3 . مقارنة بين النموذج الفيبيري والنموذج الأخوي :ينطلق الباحث من فرضية أن العلاقة الأجرية لا تعمل على النمط الاقتصادي كمنتج لرأسمال (القيمة التبادلية) ولكن تعمل على النمط الأخوي : وهل تنتج رأسمال ؟

يرى الباحث أن رأسمال المنتج هو رأسمال شبكة (Capital reseau): وهو مخزون من العلاقات، وجودها هو الذي يمنح استمرارية وتفوقا للمؤسسة، فكلما كانت هذه العلاقات متعددة وفعالة كلما نمت إمكانيات توسع وتكثف إنتاج المؤسسة.و منه يكون لهذه الشبكة دورا مزدوجا:

1 – تسمح بضمان توظيف أعضاء من نفس الجماعة، وبذلك ضمان الفعالية المادية.

2 – تضمن نمو نشاط المؤسسة بضمان استمرار وزيادة التموين بالتجهيزات والمواد الأولية[1]، لذلك تحاول وضع عدد من الأفراد في مراكز تقديم الرخص (رخص الاستيراد، الإنتاج ...)

العمل وفق النموذج الفيبيري "مجرد" لأن ما يهم هو كميته فقط، وليس مرتبطا بشخص بعينه (من عائلة أو قرية معينة)، فهو كمية مجردة لنشاط الفرد غير المختلف وغير المعرف أي دون هوية شخصية، فالأسماء لا تهم وإنما الكفاءة والوظيفة وهو إذن عمل "بيروقراطي" بالمعنى الفيبيري[2].

وبالمقابل يحدد الباحث أنه في مجتمعاتنا، الفرد لا يعرف ككمية وإنما كعلاقة، بحيث تتأتى قيمته من نوعية هذه العلاقة ومن المكانة التي يحتلها في شبكة العلاقات. مسالة "من" ؟ تبقى أولية في سير الاجتماعي . الاسم يسبق الكفاءة لأنها تتماشى مع المكانة التي نحتلها، وبذلك المكانة تمنح الكفاءة، وهذه الكفاءة تبقى كفاءة التحكم في الأشياء والأفراد وليست كفاءة تحويل المادة. وضمن هذه السيرورة يتم تجاهل الأسماء التي لا تدخل في سيرورة التعيين المتبادل، أي تعيين أحسن منتج من اسم رب العمل بما يخدم الأخوة . فالإجابة على "من هو الأحسن في هذا أو ذاك النشاط؟" لا تتم حسب معيار الإنتاج المادي، العلمي أو الفني، ولكن حسب قاعدة

(1)Henni Ahmed , Le cheikh et le patron , Usage de la modernite dans la reproduction de la tradition" , Opcit , p 29

(2)Ibid , p 34

الاسم، لا نتعرف إلا على ذوينا، ومنه سيولة الأسماء هي التي تحكم السيولة المادية . فكل من التوظيف، الترسيم والترقية تتم بالتعرف على الشخص من خلال الاسم وليس الشهادة والكفاءة [1].

من خلال هذا العرض، يتبين أن المشروع الخاص المجسد في شخصية رب العمل الذي يأخذ صفة "الشيخ"، يوظف ويستغل خصوصيات المجتمع لخلق عوامل نجاحه. هذا النجاح الذي يعتمد على الجانب الاجتماعي الرمزي أكثر من الجانب المادي . فعملية التوظيف وما يتبعها من إجراءات إدارية تخضع لقاعدة "من تكون" بالنسبة لأقارب ومعارف رب العمل، مما يسهل مسعى خلق الوفاء لدى العمال .و من ناحية أخرى، وجود واستمرار المؤسسة يتعلق برأسمال رمزي قائم على شبكة من العلاقات التي تسهل وتضمن سيولة العلاقة بين المؤسسة ومحيطها .

2 – 5 . دراسة احمد بويعقوب (1997) : بداية يؤكد الباحث أنه قبل الإصلاحات التي أجريت في 1988 لم يكن من السهل تحديد الجوانب السوسيولوجية والاقتصادية للمقاول الجزائري . ولكنه منذ بدء هذه الإصلاحات وتحرير المجال الاقتصادي سمح بظهور عدد جد مهم من المقاولين والذين وصفهم بالجدد مقارنة مع الذين ظهروا خلال فترة الاقتصاد الموجه .

إن التركيز على معرفة خصائص هؤلاء المقاولين الجدد يمكن من إجراء مقارنة بينهم وبين قدامى الفاعلين الخواص"[2]. كما يرى الباحث أن هذه المقارنة التي تمكننا من استخراج الإختلافات بين كلا المقاولين تسمح بتسطير ظهور فئة جديدة من الفاعلين الاقتصاديين المرتبطين باقتصاد السوق والمتطورين في إطار ميكانيزمات متناقضة والمنتمية في نفس الوقت إلى قواعد الاقتصاد الموجه (بعض الحماية الجمركية للسوق، وجود الاحتكار، اقتصاد وتعاملات لارسمية ... الخ) وتلك الخاصة باقتصاد السوق (حرية المبادرة، تحرير الأسعار، سيولة الأملاك ورؤوس

(1)Ibid , p 36

(2)Bouyacoub Ahmed , “Les nouveaux entrepreneurs en Algerie en periode de transition : la dimention transationale” , In Les cahiers du CREAD , CREAD , Alger , N 40 , 2 eme trimestre , 1997 , p 105.

الأموال)، ليصرح في النهاية أن هؤلاء المقاولين الجدد ظهروا في ظل ميكانيزمات التحول، غير المستقرة والمتناقضة في معظمها[1].

التساؤل الذي انطلق منه الباحث هو معرفة ما إذا كانت فئة هؤلاء الفاعلين قادرين على التحول إلى فاعلين اقتصاديين فعليين وفئة اجتماعية حاملة لمشروع اقتصادي واجتماعي جديد؟ .و لقد أجري البحث على 35 مقاولا، وزعت عليهم استمارات مهيئة للإجابة على تساؤل البحث . وفي مرحلة ثانية تم إجراء مقابلات مطولة مع المقاولين الذين وافقوا على ذلك . وبعد معالجة الاستمارات لم يحتفظ الباحث إلا بعشرين مقاولا، اعتبروا جددا لأنهم انشؤوا مؤسساتهم بعد 1989، البقية كانوا من قدامى المقاولين، والذين لم يقبلوا تسجيل مقابلاتهم .أهم المؤشرات التي اعتمد عليها الباحث لتحديد مميزات هؤلاء الفاعلين الاقتصاديين الجدد هي المسار الشخصي وكيفية ولوج المجال الاقتصادي .

2 – 5 – 1 . خصائص المقاولين الجدد : من حيث السن المقاولون الجدد شباب نسبيا، ذوي مستوى جامعي، متحصلون على شهادات الهندسة أو العلوم الإنسانية والاجتماعية .و يشير الباحث إلى أنه من حيث المستوى التعليمي، هناك قطيعة اجتماعية فعلية مع مقاولي سنوات السبعينات، مؤكدا أنها إحدى خصائص المقاولين الجدد .

من أهم خصائصهم كذلك، أنهم من أصل عائلي، قليل الصلة بالفلاحة، فهم من عائلات التجار، الحرفيين والصناعيين، ولقد راكموا خبرة طويلة في القطاع العام والقطاع التجاري قبل خوض تجربة إنشاء مؤسسة خاصة. ولقد أصبحوا مقاولين بفضل المساعدة العائلية، وأحيانا يتعلق الأمر بتوسيع أو تغيير نشاط الآباء وإما بالتشارك مع أصحاب رؤوس الأموال أو بالتجمع فيما بينهم .

ويعد الأصل العائلي والاجتماعي للمقاولين الجدد جد مهما لدراسة مقارنة بينهم وبين القدامى . فلقد أوضح بوخبزة (1989)[2] أنه فيما يتعلق بأرباب العمل الذين ظهروا

(1)Ibid , p 106.

(2)Boukhobza M , "Rupture et transformations sociales en Algerie " OPU , Alger , Tome 2 , 1989 , p 635

بعد استقلال الجزائر، يمكن الكلام عن "قطيعة اجتماعية" فعلية، فحسب الدراسات التي أجريت في 1977، أرباب العمل غير الفلاحون أتوا بنسبة 39٪ من آباء فلاحين، 18٪ تجار وحرفيون، 13٪ عمال فلاحون، 15٪ عمال غير فلاحين و2٪ إطارات متوسطة .

من العرض السابق نجد أن المقاولين الجدد شباب في معظمهم، تابعوا دراسات جامعية، من أصل مهني متنوع لكن بسيطرة القطاع العمومي. ومن أصل اجتماعي قليل الصلة بالفلاحة، فهم من عائلات التجار الحرفيين والصناعيين.

2 – 5 – 2 . نشاطهم الاقتصادي : تفوق القطاع التجاري : ف 55٪ من المبحوثين يمارسون النشاط التجاري . ويرجع الباحث ذلك إلى التحرر الشامل والسريع للتجارة الخارجية بعد إمضاء اتفاق Stand bay في افريل 1994[1]، مما سمح بتوسع النشاط التجاري في بلادنا .

المؤسسات المنشأة هي مؤسسات مصغرة وهي مؤسسات ذات المسؤولية المحدودة (SARL) فهي سهلة الإنشاء وتتوافق جيدا مع شراكة رؤوس الأموال وخاصة مع الشراكة العائلية .ولقد توصل الباحث إلى أن هناك تحول بطئ نحو المؤسسة العصرية . فبالنسبة للذين ورثوا نشاطات عن آبائهم أو التجار، يكمن الشكل العصري للمشروع في إعادة تنظيم المحل، نوع المنتوجات المعروضة، نمط التمويل، الممارسات غير الرسمية .

أهم ما استخلصه الباحث هو العلاقة التي يربطها المقاول بالمال والقائمة على اعتباره كرأسمال بالمعنى الاقتصادي للكلمة : "فاللغة الجديدة للمقاول هو أن رأسمال لا بد أن ينتج رأسمال، واستهلاك الثروة والرفاهية لا بد أن يؤجل إلى وقت لاحق" [2].

من أهم خصائص هؤلاء المقاولين الجدد أنهم يشكلون مجموعة مختلفة حيث تشير عينة البحث إلى تنوع واختلاف كبير في كل من نمط عمل هؤلاءالمقاولين الجدد، وكيفية ولوجهم عالم الأعمال ليقدم بعدها عاملين لشرح هذا الاختلاف .

أولا : فرع النشاط محدد، الأعمال المرتبطة بوضع سيرورة إنتاج تجذب عموما الإطارات السابقة للقطاع العام، والذين يسيرون أعمالهم بطريقة شفافة وجدية حتى في

(1)Ibid, p 111

(2)Boukhobza M,Opcit , p 113.

حالة إذا ما تشاركوا مع أصحاب الأموال .النشاطات التجارية من نصيب قدامى التجار والصناعيين الذين غيروا نشاطهم أو أبنائهم الذين ورثوا نشاط الآباء، وما يميز هذه النشاطات هو البحث عن الربح في وقت قصير .

ثانيا : يظهر أن الخبرة السابقة تلعب دورا مهما، فالإطارات السابقة في المؤسسات العمومية، قليلي الحضور في النشاطات البسيطة للتجارة، حيث يؤكد أحد هذه الإطارات على نبل العمل الذي ينجزه حاليا، والذي يثري الخبرة المحصل عليها سابقا .هذه الإطارات السابقة حافظت على علاقة عفيفة مع المال حيث يصرحون أنهم لم ينشؤوا مؤسسات لربح المال فقط، لأنه كان بإمكانهم الحصول عليه بطريقة أسهل بممارسة نشاطات أخرى .

ثالثا : حجم الأعمال المنشأة يشكل أيضا عاملا مهما لتصنيف المقاولين الجدد . فحقا معظم المؤسسات ذات حجم صغير من حيث التشغيل، لكن من حيث رقم الأعمال، يمكن أن يضاهي رقم أعمال أكبر المؤسسات العمومية، خاصة بالنسبة لتجار الجملة المستوردين [1].

كحوصلة لنتائج البحث، يقدم الباحث خلاصة مفادها أن [2]:

- المقاولين الجدد عبارة عن فاعلين اقتصاديين، والذين يبحثون عن التميز والتفرد مقارنة مع أرباب العمل القدامى. ويأمل معظمهم في أن يكون مستقبل البلاد مرتبطا بمستقبل المؤسسة الخاصة .

- هؤلاء المقاولين الجدد لا يكونون مجموعة متجانسة لا اقتصاديا ولا سوسيولوجيا، ولا حتى من حيث مشروع المجتمع الذي يتصورونه .

- مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق والمتميزة بميكانيزمات متناقضة، سمحت بتطور وظهور هؤلاء المقاولين الجدد . ولكن الدولة تلجؤ من وقت إلى آخر إلى التهديد بالرجوع إلى الرقابة الشديدة على النشاطات الاقتصادية بما فيها ميدان الجباية، منح السجل التجاري، دخول الاستيراد ... هذا الخطاب والوضع الأمني أضعف من حركة

(1)Ibid , p 118.
(2)Ibid , p 118.

الاستثمار الخاص المتميز بلااستقرار في فروع النشاط مع الإصرار على مبدأ تحقيق ربح سريع اليوم قبل الغد.

تضمنت هذه الدراسة إذن أهم خصائص المقاولين الجدد الذين ارتبط ظهورهم بمرحلة اقتصاد السوق وما تحمله من مميزات . حيث لاحظنا إحداث القطيعة مع المقاولين القدامى من حيث المستوى التعليمي والأصل العائلي، إضافة إلى أنهم يفضلون أكثر النشاط التجاري الذي يؤكد مبدأ الربح السريع، أما النشاط الصناعي فهو من نصيب الإطارات السابقة في القطاع العام .

الاستنتاج :

تنوعت الدراسات السابقة من حيث إشكالياتها، مناهجها ونتائجها، فإذا اعتمد البعض منها على المسار الاجتماعي والشخصي كمحدد أساسي للتعرف على خصائص هؤلاء المقاولين والبعض الآخر ربط المقاولين بالبورجوازية ومنه تحليل الخطاب الرسمي للدولة حول هذا القطاع الذي تمثله، فقد فضل البعض الاكتفاء بدراسة حالة واحدة ... الخ .

العامل المشترك بين نتائج هذه الدراسات، إن العائلة ظلت تلعب دورا مهما خاصة في عملية تراكم رأسمال، وإمداد المؤسسة الجديدة باليد العاملة التي تحتاجها والتي تحافظ – وهو الأهم – على سر الأعمال والنجاح. من ناحية أخرى، يعتمد هذا المقاول على علاقاته الاجتماعية لتهيئة أسباب نجاحه ونجاح مؤسسته في شكل رأسمال اجتماعي .

إن استعراضنا لهذه الدراسات مكننا من التعرف أكثر على الموضوع الذي نتعامل معه، ومكننا من التعرف على أهم المفاهيم وأهم خصائص هؤلاء المقاولين وسلوكاتهم في ميدان المؤسسة ومختلف ممارساتهم في المجال الاقتصادي وحتى الاجتماعي الجزائري، إلا أن الكتابات حول موضوع المقاول تتنوع كذلك على المستوى العالمي، حيث كرس عدة مؤلفين وباحثين جهودهم وأعمالهم لتحديد معالم وخصائص هذه الشخصية .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. عبد الرحمان عبد الله محمد، علم الاجتماع الاقتصادي، ج 2 في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار المعرفة الجامعية، 1997.

2. الليثي محمد علي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1977، ص 81 .

3. الموسوي ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

المراجع باللغة الفرنسية:

Les livres :

1. A.R. Francois, "Manuel d'organisation, organistion de l'entreprise, Les Editions d'organisation, Tome 2, Paris, 1983.

2. Baudhuin Fernand, Principes d'economie contemporaine, la production, les Editions Gesard et C, Belgique, 1966.

3. Bergeron Pierre et Kahl Alfre, Introduction aux affaires, Gaetan Morin, Editeur, Canada, 1993.

4. Boukhobza M, "Rupture et transformations sociales en Algerie "OPU, Alger, Tome 2, 1989.

5. Boutillier Sophie et Uzunidis Dimitri, L'entrepreneur, une analyse socio – economique, Economica, Paris, 1995.

6. Durcker Peter, Les entrepreneurs, Traduit de l'americain par Hoffman Patrice, Editions Jean – Claude Lattes, 1985.

7. Henni Ahmed, Le cheikh et le patron, usage de la modernité dans la reproduction de la tradition, OPU, ALGER, 1993.

8. Hisrich RD et Piters MP, Entrepreneurs ship, Lancer, elaborer et gerer une entreprise, Economica, Paris, 1991.

9. Liabes Djillali, Capital Privé et patrons d'industrie en Algérie (1962-1982), CREAD, Alger, 1984.

10. Peneff Jean , Les chefs d'entreprises en Algerie" , In actes du colloque , entreprises et entrepreneurs en Afrique , (XIX eme et XX eme siecle) , Edition L'Harmatan , Paris , Tome 2 , 1983.

11. Peneff Jean : "Industriels algeriens" CNRS , France , 1981

12. Schumpeter J, Capitalisme, socialiste et democratie, traduit de D'anglais par Fain Gael, Petite bibliotheque Payot, Paris, 1967.

13. Verin Helene, "Entrepreneurs, entreprises" Quelques remarques historiques pour leur definition", In Actes du colloque entreprise et entrepreneur en Afrique (XIX eme et XX siecle), Tome 1, Editions l'Harmattan, Paris, 1983.

Les revues:

Boukhobza M, "Rupture et transformations sociales en Algerie", OPU, .Alger, Tome 2, 1989

1. Boutillier Sophie, "L'entrepreneur dans la theorie economique" In problemes economiques, N 2482,21 Aout, 1996.

2. Bouyacoub Ahmed , "Les nouveaux entrepreneurs en Algerie en periode de transition : la dimention transationale", In Les cahiers du CREAD, CREAD, Alger, N 40, 2 eme trimestre, 1997

3. Cassarino Jean Pierre, Les entrepreneurs tunisiens et leurs experience migratoire passee en Europe: la formation de reseaux" In correspondances, Institut de recherche sur le maghreb contemporaire IRMC, tunis, N 4, Fevrier 1997.

4. Djelouat Nourin, "Efficacite economique et gestion symbolique, Etude de cas d'une entreprise privee", In Les cahiers du CREAD, CREAD, Alger, N 11, 1987.

5. Liabes Djillali , "Entreprises et bourgeoisie d'industrie en Algerie" In Les cahier du CREAD , CREAD , Alger , N 1 , 1984

6. Revue Insaniat, CRASC, Oran, N 1. 2.

7. Revue de CENEAP, CENEAP, Alger, N 2, Juin, 1985.

أهم الجوانب التي تطورت في تنظيم ومحتوى العمل و انعكاساتها على العمالة بالمنشأة الصناعية

د. زكاز علي -جامعة الجزائر

ملخص:

أدت التطورات السريعة الحاصلة في الميادين الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية ... إلى إحداث ضغوطات على المنشأة الصناعية من حيث العمل على دفع هذه الأخيرة إلى تطوير وسائل وطرق العمل والذي يتطلب بدوره عمالة ذات تأهيل وتكوين معين يتماشي ومتطلبات إدارة العملية الإنتاجية الجديدة وهذا كله بهدف تحسين وزيادة القدرة الإنتاجية للمنشأة التي بواسطتها تتمكن من مواجهة ومنافسة أكثر حدة والبحث عن أسواق جديدة، وبالتالي تضمن لنفسها البقاء والاستمرارية والنمو.

Résume:

La rapidité des évolutions aux plans économiques, commerciales et technologiques, etc; s'opérant dans l'environnement de l'entreprise ne laissent guère indifférents cette dernière, quant. à la nécessité de se mettre au diapason du niveau de la concurrence.

La nécessité de s'adapter à ces changements implique le développement des moyens et de modes travail qui exigeant de nouvelles compétences, l'acquisition de ces dernières implique un personnel d'une capacité et de formation précise correspondant au fonctionnement de l'opération nouvelle de la productivité.

تمهيد:

لقد دفعت التغيرات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية... للبيئة الخارجية للمنشأة الصناعية بمسري هذه الأخيرة إلى إعادة تشكيل طريقة الإنتاج والتنظيم العام والأبنية، مما يترتب عليه تنظيم جديد للعمل وبترابط كل هذه العوامل يظهر أفراد جدد وخطاب جديد وإيديولوجية جديدة، مما يؤدي إلى نمو ممارسات جديدة لإدارة الإدارة وتسيير الموارد البشرية.(1)

و يمكن التطرق إلى أهم الجوانب التي تطورت في تنظيم ومحتوى العمل وانعكاساتها على العمالة فيما يلي:

أ - أهم الجوانب التي تطورت في تنظيم ومحتوى العمل: لقد كان للتطور التكنولوجي الأثر الواضح في التأثير على تنظيم ومحتوي العمل لأنه من الأهمية بمكان أنه عندما نتكلم عن التغيير في تنظيم العمل أن نفرق ما بين الجانب الذي يخص سيرورة الإنتاج والجانب الذي يخص محتوي العمل، فالاثنان مرتبطان أشد الارتباط ومن الصعب التفريق بين السبب والنتيجة.(2)

و عليه يمكن تحديد أهم الجوانب التي تطورت في تنظيم ومحتوى العمل ضمن النقاط التالية:

1. ستزداد الحاجة للعمالة غير المباشرة ضمن الهيكل التنظيمي.
2. ستظهر الحاجة إلى ووظائف مثل أخصائيو البحوث والتطوير وفنيو الصيانة للتعامل مع تجهيزات عالية التعقيد.
3. تتطلب الحاجة إلى إعادة تصميم الوظائف ومن ثم إعادة تحليلها ووصفها.
4. تدفع الحاجة إلى تزويد القيادات بمفهوم تمكين العاملين، أي إتاحة الفرصة للقادرين والراغبين لأن يقدروا الموقف ثم يتصرفوا دون الرجوع إلى رؤسائهم.
5. التقليل من عدد العمالة اليدوية والكتابية وغير الماهرة عموما.

(1) Bellier (s) : le savoir – être dans l'entreprise : utilité en gestion des ressources humaines :Librairie vuibert : paris : 1998 : P 146.

(2) Ibid : P :147.

6. ستزداد الحاجة لبرامج البحوث والتطوير، لأن التطورات التكنولوجية لا تقترن فقط بزيادة الاستثمارات في التجهيزات، بل أيضا بالاتفاق على برامج البحوث والتطوير.

7. ستظهر الحاجة إلى التزويد بالتكنولوجيا المعلومات لتساعد على إحداث اتصالات تنظيمية أكثر مرونة وأعلى سرعة.[1]

8. التقليل من حجم العمالة[2] وهو الاتجاه الذي أنتجته المنشآت وذالك للبحث عن الكفاءة وتخفيض التكاليف والذي أنجز عنه أن اختفت ملايين الوظائف[3].

9. إعطاء للعاملين فرصا أكثر حرية وأوسع في تخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة أعمالهم[4].

10. لم يعد تنظيم العمل موكل إلى فرد واحد وإنما إلى جماعة حيث أن أعضاء هذه الأخيرة يوزعون المهام والمسؤوليات والمراتب مع استفادتهم بدرجة مؤكدة من الاستقلالية في هذا التنظيم[5].

11. لم يعد المؤطرون أداء وصل للنقل ما بين مستويات القرار والتنفيذي في الأنظمة التسلسلية للمنشأة فقط، وإنما أصبحوا أيضا مصدر حقيقيا للإجابة بفاعلية أفضل عن متطلبات الإنتاجية التنافسية ولهذا يجب على المؤطرين أن يكونوا في طلب سيرورة التغيير في إعداد وتشخيص وتحليل المهنة وتحديد توجيهات التنظيم، وإن يكونوا كذلك في طلب السيرورة كخبراء ومنشطين ومكونين ومسيرين[6] أي إن

---

(1) أحمد سيد مصطفى : تحديات العولمة و التخطيط الاستراتيجي : رؤية مدير القرن الحادي و العشرين : من دون مكان و لا دار نشر: ط2، 1999 ص ص : 165، 167

(2) نفس المرجع : ص : 172.

(3)راوية حسن: السلوك في المنظمات : الدار الجامعية، الاسكندرية: 1999: ص276.

(4) بشير العلاق : اسس الأدارة الحديدة : "نظريات و مفاهيم" دار اليازوري العلمية : ط1 ، عمان : 1999 ص : 307

(5)reuzeau (M) : économie d'entreprise : organization, gestion, stratégie d'entreprise : édition : ASKA : Paris : 1993 : P 167

(6) verne (E) devaude et (J.M) et d'autre: changer les organisations du travail: édition INSEP: Paris : 1993: P : 49

يتحول الرؤساء من مشرفين مسيطرين متحكمين إلى قادة محفزين مسيري مشروعات بحيث يتاح للعاملين ممارسة قدر من التفكير وحرية التصرف[1].

12. التحول نحو أنماط العمل بالمشاركة والعمل الجماعي المتكامل والقائم على اللامركزية وتقليص البناء الهرمي والتوسع في توزيع المهام والاختصاصات وتوزيع السلطة[2].

13. ستحل أخلاقيات التعاون والتنافس محل الصراع[3]

14. تغيير شكل التنظيمي من الهرمية، أي من مستويات إدارية متعددة إلى أخرى أقل عدد، وظهرت فرق العمل المتكاملة المحفزة، كما ظهرت الاتصالات المرنة ونظم الاقتراحات التي ساهمت كثيرا في تفوق الإدارة اليابانية وتحولت مركزية السلطة إلى اللامركزية والتفويض وتمكين العاملين[4]

15. تحتاج متطلبات العمل المستجدة إلى توفير المناخ الملائم والمعطيات الإدارية المناسبة لجهة بين إطلاق قدر من الحرية الفردية والعمل الجماعي[5]

16. التحرر من القواعد والنظم والإجراءات الجامدة ورفض الالتزام الحرفي، حيث تترك للفرد والجماعة حرية الانتقال والعمل والتمييز ما دام يسعي الجميع لأهداف مشتركة.

17. يتبني التنظيم الجديد مفاهيم الرقابة الذاتية.

18. الوظائف الإشرافية مهتمة بنواحي التنسيق والتشجيع والمساهمة في حل الإشكاليات.

19. مشاركة جميع العاملين بدرجات مختلفة بصرف النظر عن ووظائفهم ومستوياتهم الوظيفية من منطق أن نمط التنظيم الجديد يقوم على الفرق وليس على الأفراد[6].

---

(1) أحمد سيد مصطفى: المرجع السابق: ص175.

(2)محسن أحمد الخيضري: الإدارة التنافسية للوقت: المنظومة المتكاملة لامتلاك المزايا التنافسية الشاملة في عصر العولمة و بعد القات: إتراك للنشر و التوزيع: الطبعة الأولى: القاهرة: 2000: ص22.

(3) وليم و روث: تطور نظرية الإدارة: منذ ما قبل اختراع وايت watt للألة البخارية إلى ما بعد تكنولوجيا الروبوت robot و عصر المعلومات، الترجمة العربية: إتراك للنشر و التوزيع: ط1 : القاهرة: 2001: 132.

(4) أحمد سيد مصطفى: المرجع السابق: ص 163.

(5) ربحي أبو الحاج: التغيير في القوى و هياكل الإنتاج: الجمعية العربية وللبحوث الاقتصادية: القاهرة: 1994: ص18.

(6) على محمد منصور: مبادئ الإدارة "أسس و مفاهيم " أس و مفاهيم " مجموعة النيل العربية.ط1: القاهرة 1999 : ص:365،364،361.

لا يقوم العمل الجماعي على التخصص الدقيق، بل على المعرفة الشاملة حيث لا يبقي الفرد داخل المنشأة في وظيفة واحدة مدة طويلة، بل أنه يتنقل من وظيفة إلى أخرى بهدف الإلمام بكل أنشطة المنشأة التي يعمل فيها[1]

و نستطيع أن نلخص كذلك التغيرات الكبرى المتعلقة بأشكال العمل فيما يلي:

-التوسط في الإنتاج فالعامل الذي كان ينتج مباشرة أصبح الذي يعمل على الآلة التي تنتج.

- تغيير في الكفاءات التي أصبحت تتجه شيئا فشيئا نحو مراقبة وتسيير التعطيلات.

ثم في نفس الوقت تعديل أشكال الاتصالات والتعاون[2] غير أن هذه التطورات التي مست جوانب تنظيم ومحتوى العمل هى مرتبطة "المرونة" الذي له مكانة هامة في البرامج التي تهتم بها الإدارة الصناعية في الدول الصناعية الحديثة وبمفهوم المرونة عدة معان فقد يشير إلى حرية التعيين

والفصل عن العمل أو زيادة أو نقص ساعات العمل استجابة للتغيرات في العرض والطلب، كما يشير مفهوم المرونة إلى تنوع الأعمال التي يجب أن يتم تدريب العمال على أدائها، أو إلى قدرة المنشأة على استخدام أساليب إنتاج متنوعة أو التنوع في خطوط الإنتاج استجابة لظروف العرض والطلب المتغيرة والاتجاه نحو اللامركزية يصاحبه البحث عن المرونة المتزايدة في التنظيم وأداء العمل، حيث نجد أنه في كثير من الدول الصناعية أن هناك قواعد ومعايير تحكم مسائل العمل مثل تعيين العمال الجدد أو فصلهم وعدد ساعات العمل والترقية والتدريب وأن هذه القواعد والمعايير قد استقرت أو يتم تعديلها بمرونة متزايدة حتى تتاح لأصحاب العمل حرية في التصرف، وإن المرونة في التنظيم وأداء العمل تجعل من السهل تفويض السلطة ومشاركة العاملين في اتخاذ القرارات وتشجيع فريق العمل وتدعيم التنسيق بين وحدات العمل.[3] أي تعمل المرونة على معالجة أي تطورات تطرأ أو متغيرات تحدث، ولهذا فالمرونة عملية ضرورية لإضفاء الحيوية على الهياكل التنظيمية وحمايتها من أخطار الجمود الإداري القاتل لقدرات ومواهب الأبدع والابتكار[4]

---

(1) محسن أحمد الخيضري : الإدارة في دول النمور الأسياوية : إتراك للنشر و التوزي، ط1، القاهرة : 1996 ص : 48

(2) Bellier (s) OPCIT : PP : 147 – 148

(3) المجلة المصرية للتمية و التخطيط: المجلد السابع: العدد الثامن: ديسمبر، القاهرة، 1999: ص44.

(4) محسن أحمد الخيضري : الإدارة في الدول النمور الاسياوية. المرجع السابق :ص.52

و لهذا يجب معرفة كيفية تأليف بقايا التايلورية مع ممارسات أخري بهدف العمل على إنشاء أشكال تنظيمية جديدة بدقة أكثر مرونة من التنظيمات القديمة، وهناك نموذجان كبيران للتجديد قد اشتركا في ذلك في أول الأشكال الجديدة للتفكير والأداء والثاني الأشكال الجديدة لتنظيم العمل والإنتاج وأن هذين مرتبطين بدقة ويحددان الشروط الملموسة لعمل الإجراء ولتشغيلهم ويعبران عن حركة مرونة التنظيمات الإنتاجية.(1)

وعليه فإن التحولات السريعة الحاصلة في البيئة الخارجية للمنشأة الصناعية قد دفعت هذه الأخيرة بأن تتبني نموذجا تنظيميا مرنا، لكي تساير وتواكب هذه التحولات ولكي تضمن القدرة على الاستمرار والبقاء، والجدول التالي يبين أهم الجوانب التنظيمية التي تحولت في السنوات العشرين الأخيرة.

مـــن	إلـــى
هيكل تنظيمي هرمي ومستويات إدارية متعددة	هيكل تنظيمي أقل هرمية ومستويات إدارية أقل
إدارات تعمل كل منها في إطار متخصص مستقل	فرق عمل متكاملة التخصصات، محفزة وذاتية الحركة
اتصالات رأسية من الريس للمرؤوسين قد تكون في اتجاه واحد لنقل تعليمات وأوامر	اتصالات أفقية ورأسية الاتجاهين مرنة ومتفتحة لتبادل المعلومات والأفكار ونقل الاقتراحات
وظيفة محددة، حيث تؤدي واجبات ومستويات و إجراءات محددة	وظيفة ثرية تضم مهام متكاملة تؤدي بإجراءات مرنة مع مساحة أكبر من حرية التصرف تتناسب مع قدرات الموظف
احتكار السلطة لدى الرؤساء	تمكين العاملين وفرق العمل من أداء مهام أوسع ومسؤوليات عن النتائج
مركزية القرار وبطء عملية صنع القرار	توزيع مراكز صنع القرار للمديرين المؤهلين على أكثر من مستوي

المصدر: أحمد سيد مصطفى نفس المرجع السابق: ص: 164

(1) BARBIER (j.c), Nadel (H) : la flexibilité du travail et de l'emploi : DEMONOS : FLAMARION :Paris :2000PP37-38

وبصفة عامة فقد كان الانتقال من بيئة كانت بطيئة التغيير ومن نموذج تنظيمي جامد إلى بيئة ديناميكية سريعة التغيير تتزايد فيها عوامل عدم التأكد ودرجة المخاطرة وتتطلب نموذج مرنا[1]

غير أن تبني المنشاة الصناعية لهذا النموذج التنظيمي المرن قد كانت له من دون شك انعكاسات على العمالة، فما هي إذن هذه الانعكاسات ؟ هذا ما سنجيب عنه فيما يلي:

ب- انعكاسات تطور تنظيم ومحتوى العمل على العمالة: إن التطورات التي حدثت في التنظيم ومحتوى العمل كانت لها انعكاسات على مختلف الفئات المهنية داخل المنشأة الصناعية وهذه الانعكاسات يمكن حصر البعض منها فيما يلي:

1) فقدان بعض العمال لوظائفهم، بينما البعض الأخر يواجه خيار التحول إلى وظائف أخرى.

2) تزايد وتنوع الاحتياجات التدريبية للعاملين، حيث تتكرر الحاجة للتدريب مع تلاحق المتغيرات الفنية[2]

3) فرص الترقية، وأصبح لزاما على الأفراد أن يتعلموا مهارات جديدة وأن يتكيفوا مع متطلبات العمل المتغيرة فالأمن الوظيفي أصبح غير مضمون.

4) أصبح توظيف الافراد مرتبطا بما لديهم من مهارات ومعارف، وفي هذا الإطار فإن أفضل شيء تقدمه المنشأة للفرد هو توفير فرص للاستمرار في تنمية مهاراته بالطرق التي يتطلبها سوق العمل.

5) تقدم هذه التغيرات التنظيمية بعض الفرص للأفراد، مثل فرصة لإعادة تجديد المستقبل المهني للفرد من خلال تخصص مهني جديد، وإن هذه الفرصة لا تحدث دون التكلفة وتتمثل هذه التكلفة الرئيسية في عدم قدرة المنشأة على تقديم الالتزام طويل الأجل للأفراد[3].

(1) نفس المرجع السابق: ص:164.
(2) نفس المرجع السابق :ص ص168،166
(3) راوية حسن : مرجع سابق :ص ص: 349،345

6) قلة الفرص المتاحة أمام المستخدمين للانتقال إلى المهن ذات الأجر الأعلى، إذ أن تنظيم العمل في كثير من الصناعات الحديثة لا يسمح بإتاحة الفرصة أمام بعض العاملين لترقي إلى المهن ذات الأجر الأعلى[1]

7) كان العامل في الفترة الماضية لا يفكر إلا في إطاعة الأوامر، أما الآن فعلى العامل أن يفكر فيما يمكن أن يساعده على رفع كفاءة عمله وكفاءة عمل زملائه تماما[2]

8) لقد كان المنصب المشتغل هو الذي يحدد التصنيف ومستوى الأجر في التنظيم التقليدي، بينما في التنظيمات الجديدة فالعكس، حيث أصبحت المهارة والكفاءة أولى مهما كان المنصب[3]

9) لم تعد الدولة مسؤولة تماما عن توفير خدمات الرعاية الاجتماعية لعمال الصناعة، حيث أصبح أصحاب العمل أو المشروعات الخاصة يتحملون مسؤولية كبيرة في توفير هذه الخدمات، كما ظهرت الحاجة إلى مدخل أكثر مرونة لعلاقات العمل[4]

10) الاتجاه نحو تقييد الدور الذي تقوم به النقابات العمالية فيما يتعلق بالمفاوضات الجماعية حول مسائل العمل بوجه عام، الأمر الذي إلى ضعف الدور الذي تؤديه النقابات العمالية فيما يتعلق بتقديم أوجه الرعاية والخدمات[5]

وبصفة إجمالية يمكننا القول أن لدى المنشآت توجه نحو الابتعاد عن أشكال " التسيير العلمي " ذي الطابع التايلوري التقليدي الذي يريد بالعمال تنفيذ مهام متكررة ومتخصصة والخضوع إلى تأطير هرمي.

إن هذه الأشكال التنظيمية التقليدية قد استبدلت تدريجيا بأشكال جديدة لتنظيم العمل الذي يتضمن على مهام أكثر تنوعا، تاركة للأجير استقلالية أكبر في

(1) المجلة المصرية للتنمية و التخطيط: مرجع سابق: ص.41

(2)على محمد منصور : مرجع سابق : ص: 331

(3) Millot (M) Roulleau (J.P) transformer l'organisation du travail : « l'autonomie créatrice » 2eme édition : d'organisation : Paris : 1995 :P :63

(4) المجلة المصرية للتنمية و التخطيط: مرجع سابق:ص:34

(5) نفس المرجع ص:37

تنفيذ عمله، والسماح له بضمان مهام متعددة[1] أي أن هناك حركة عامة نحو المرور إلى شكل جديد لتنظيم المنشآت والناتجة عن الأزمة في الأشكال التايلورية[2] وعلى الرغم من أن النموذج التايلوري أصبح غير قادر على تقديم إجابات مواتية، إلا أنه لم يوجد أي نموذج عالمي فرض نفسه لتعويضه[3]

و بغض النظر عن كل هذا فإن التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية تجعل المنشآت المبدعة وحدها قادرة على تحقيق النجاح، ويتطلب ذلك من الإدارة جهودا مكثفة تدعم من خلالها العملية الإبداعية، و أن هذه الأخيرة تبدأ من قسم الإنتاج في رأي بيل (Bell) وبرنهام (Burnham) لأن تقديم منتوج جديد يتطلب هيكلا تنظيميا جديدا لا يمت بأية صلة إلى التنظيم الهرمي التقليدي الذي فرضية البيروقراطية، ويتطلب هذا بالطبع مشاركة كافة العاملين من مستويات مختلفة في الإبداع، مما يقتضي تغيرا شاملا ومقبولا من الجميع وينبغي أن تكون هناك ممارسات معينة لطلب العاملين ومكافأتهم بما يناسب إبداعهم وابتكارهم وضرورة إعداد جميع الأفراد للتغيرات الجديدة ولا يكون ذلك ممكنا إلا بالا شراكهم في العمل وفي اتخاذ القرار[4]

(1) ROJOT (J) Nouvelles Orientations dans l'organisation du travail : la Dynamique des relations professionnelles :O.C.D.E : Paris : 1992 : P 265

(2) GAVINI (C): emploi et régulation :les nouvelles pratique de l'entreprise : édition CNRS : Paris : 1998: P: 114

(3) TERSSAC (G) et Dubois (P) : les nouvelles rationalisations de la production : «édition : CEPADUES : Toulouse :1992 : P : 1

(4)عالم الفكر: المجلد 30: العدد 3، يناير، مارس: الكويت: 2002:ص ص: 232، 252، 253

رؤية في إستراتيجية تجديد دور المكتبات في ظل الذاكرة الرقمية

التعلـيم والتكـوين من منظور الثقافة عند مالك بن نبي

أ : باشيوة سالم- جامعة الجزائر

لقد توالت التطورات في المجالات التقنية بشكل كبير، كنتيجة منطقية وطبيعية لعملية التفكير الذي يتطور ويزداد سرعة أكثر فأكثر نتيجة للتراكمات التي يفرزها من حين لأخر، مما سمح بهبوب رياح التآلية (أو الحوسبة، الأتمتة)، ووجدت المكتبات غليلها في الحاسوب الذي يوفر الكثير من الخدمات والذي يمكن انجاز الكثير من الأعمال الروتينة به، فشمرت سواعد أمناء المكتبات إلى التمكن من أساسيات الحاسوب وتقنيات الشبكات (كمهارات جديدة) من أجل تحسين الخدمات من خلال تنويع المداخل وجعل حقول التسجيلة الببليوغرافية إحالات[1] مباشرة وسريعة إلى وثائق أخرى ذات العلاقة بالموضوع في مجموعات المكتبة، وحتى في خارجها.

ومع التطورات المتلاحقة، وما أتاحته من حلول، ليس في أدوات البحث الببليوغرافي فحسب، وإنما على مستوى تشكيل المحتوى، فإنه أصبح أمام المكتبي نوعاً آخر من مصادر المعلومات، تمتاز بأنها أكثر ديناميكية ومرونة وتلبية لحاجيات المستفيد. وقد شكّلت هذه البيئة التكنولوجية الجديدة واقعا آخر يفرض على مؤسسات المكتبات والتوثيق والمعلومات (بالخصوص الأمناء) تكييف استراتيجياتها التكوينية والتدريبية والتعليمية حتى تستجيب لمتطلبات هذا النوع الجديد من المكتبات، كتدعيم الأعمال والأنشطة الأساسية وإضافة مجموعة من المهارات[2]

---

(1) رياض بن لعلام . تحولات العمل التوثيقي في مجتمع المعلومات: التحديات وأدوات العمل الجديدة بالنسبة للمكتبات الجامعية .– "مجلة المعلومات العلمية والتقنية" .– مج 11، ع 1 (2001) .– ص 8- 27

(2) المهارة عبارة عن قدرة أو قوة مكتسبة تساعد الإنسان على القيام بعمله بطريقة فعّالة ومؤثرة.

اللازمة لتحقيق الجودة في الأداء، ومحاولة إدارة العلبة السوداء في المكتبة الرقمية، والظهور بمستوى راقي في تقديم الخدمة المعلوماتية للمستفيدين.

ولا يتسنى هذا إلاّ بالتعليم والتدريب المستمرين، اللذين يمثلان تحدياً كبيراً للمؤسسات الأكاديمية التي سيقع على عاتقها العبء الأكبر في إعداد المورد البشري الكفء واللازم (كمّا وكيفاً) من ناحية تدريس المهارات الجديدة التي من شأنها إكسابهم القدرة على التعامل مع البيئة الإلكترونية بوعي كافٍ.

سنحاول في هذه الورقة أن نبرز بعض معالم الخطة المنهجية، التي يمكن توظيفها في عملية الانتقال واستثمار مميزات وخصائص البيئة الرقمية الجديدة، التي باتت أمراً لا مفرّ منه، وأضحى جزءاً من الكيان الثقافي والمعرفي لمجموع أفراد المجتمع.

تتفاعل المجتمعات البشرية –اليوم– أكثر من أي وقت مضى بوتيرة تميّزت بالسرعة والكفاءة في صناعة المخزون الاجتماعي والفكري... للأفراد، من خلال التكنولوجيا التي أضافت قيمة فنيّة على التفاعل، وبالتالي فإن المجتمعات أصبحت تكرّس ثقافاتها وتقاليدها بأدوات المجتمع الحاضر ومستقبله، لكن الهدف والغايات تبقى واحدةً، إثبات الذات.. ومهما كانت الخلفيات، فالغالب دائما يبحث في أن يكون مخزونه الحضاري حمولة تغار منها الشعوب الأخرى.

سنتطرق في هذا المحور، إلى الخطة الإستراتيجية الحضارية التي قد تساعد مكتباتنا في ضوء الموجة الرقمية التي اكتسحت عالم المكتبات بشكل عام، في تسجيل حضورها كمرحلة لممارسة التأثير ضمن البيئة الجديدة التي تحدّها الحدود الجغرافية والزمانية والمكانية، ففي الوقت الذي تقود المكتبات الوطنية والجامعية سياسة بلادها في استثمار تكنولوجيا المعلومات في الحفاظ على ذاتها أو كيانها الحضاري، نجد العكس في بلادنا، وإن وجدت فهي خارج الأطر الرسمية المكتوبة.

ومن هذا المنطلق لابد من إعطاء تصوّر للدور (الحضاري) الذي يمكن أن توظفه المكتبات في قيادة كل هذه المؤثرات لتجعل منها أرضية صلبة وقوية في الحفاظ على البعد الحضاري للبلاد.

وإذا عدنا إلى الوراء فإننا نجد أن حركة الرقمنة ما هي إلاّ وجه من الأوجه الحديثة في ممارسة الفعل الحضاري على الأمم الأخرى، ونجد أن هذه الحركة بدأت

كلّها من محور الثقافة والتراث ومن الخلفية المحلية لهذه البلدان، فالمستقرئ للمشروعات الغربية يجد أنها انطلقت من مخزوناتها الثقافية والتراثية.

حتى وإن لم تظهر الخفايا الحقيقية لهذه الحركة العلمية والتكنولوجية جلياً، إلاّ أنها تهدف في غالبها إلى "قولبة" العالم وتنميطه، من وجهة الثقافة الأحادية، مما يسمح لها في تحديد وتوقع المنتوجات الثقافية الموجهة للاستهلاك.

فالرقمنة إذا بهذا المعنى شكل ينبغي علينا استغلاله أيما استغلال في صياغة خطة التجديد الثقافي من خلال مؤسساتنا التوثيقية والمعلوماتية. وحتى تكون لهذه المؤسسات الوثائقية والمعلوماتية (المكتبة مثلاً) المحورية في الخطة الثقافية، من باب التكوين والتعليم، ينبغي أن تكون التهيئة على مستوى الأبعاد الكلية التالية:

- محور بناء البيئة المعرفية.
- محور بناء العلاقات العامة.
- محور بناء المنظومة السلوكية.
- محور بناء منظومة المهارات.
- محور بناء المنظومة الوقائية (ممارسة اليقظة)

أولاً: محور بناء البيئة المعرفية.

إن بناء المنظومة المعرفية، يستوجب علينا التذكير أنها تتشكل من أربعة عناصر، منظومة المبادئ، الأفكار، المنهجية، والقدرات، والتي سيتم التطرق اليها بالتفصيل، فيما يلي:

أ- **بناء منظومة المبادئ:** في هذا المحور ينبغي مراجعة الموروث المعرفي والمنهجي الذي أصاب مسيّري مؤسساتنا التوثيقية والمعلوماتية..، والعمل على إعادة تصوّر للمبادئ السامية لرسالة المكتبي والمكتبة، لما لحق بهذا التصوّر من شوائب ورسوبات موّهت حقيقة هذه المؤسسة وميّعت جوهرها، من جرّاء الهوة والانفصام بين النظري (التكوين) والعملي (الميدان) الذي غيّب الأبعاد والمبادئ الأساسية عن أصلها.

إن المشكلة في هذا الجانب ليست أن نعلّم المختص في المكتبات والتوثيق والمعلومات حقيقة هو يعلمها، ويملكها، وإنما المهمّ أن نرد إلى هذه المسلّمة فاعليتها وقوتها الايجابية وتأثيرها في قضايا المجتمع وذاكرته.

إن مهمتنا هنا هي أن لا نحاول البرهنة على ملائمة وجدّية تخصّص المكتبات والتوثيق والمعلومات بالنسبة للطلاب، وإنما أن يساهم هذا التكوين في إشعاره بمدى ملامستها لواقعه وواقع أمته ومجتمعه، ونملأ به نفسه باعتبارها مصدراً للطاقة والبذل.

ب- **بناء منظومة الأفكار:** حيث يجب أن يزوّد المتكون بمنظومة فكرية سليمة وصحيحة، خالية من الأوهام الفكرية والنفسية، حيث يقوم تفكير المتكون على منطقية تكوّن وتشكّل الأشياء وفهم جدليتها الطبيعية، واعتبار ما يتكوّن عليه أحد العناصر المكملة والتي لا يمكن الاستغناء عنها. لأن سلوك الإنسان هو ترجمة وإعراب وصورة لأفكاره واعتقاداته، لذلك فالتخصص "الناجح" هو الذي يملك كمّ هائل من الأفكار التي تنشّطه وتقويه، لا بقدر ما يملك من طلاب وقاعات ووحدات تدريسية.

لهذا يمكن أن نقول أن من أسباب "تقزيم التخصص" وفقدانه للدعامة النفسية يعود إلى غيّاب المنظومة الفكرية التي تؤطر له بشكل فعّال، حيث نخلص في هذا المقام إلى أن المنظومة الفكرية ترتكز على محورين:

- المضمون المعرفي: الذي هو عبارة عن مجموعة من المعارف عن المعلومة أو الوثيقة وكيفية تشكلها ومناط سيرورتها واستمرارها.
- المضمون المنهجي: والتي هي محور النقطة التالية.

ج- **بناء المنظومة المنهجية:** وتشمل على الآليات التي تمكنه من تحصيل المعارف والتحقق منها، والإحاطة بكيفية عملها وسبيل الاستفادة منها.

إن بناء القدرات الفكرية على الطريقة المنهجية تعدّ من بين الخطوات المهمّة، ذلك حتى تبقى الجهود المبذولة تنساب وتسير في سياقها الطبيعي الايجابي، لأن الخطأ المنهجي أفضل من الصواب الفوضوي، وقد تؤدي الحلول الجزئية إلى حل شامل للمشكلة عندما تكون منهجية، وقد تخيب الحلول الشاملة عن إيجاد الحل لافتقارها إلى الضوابط المكتوبة.

فبالعمل المنهجي المشترك والعمل الجماعي المقنن يمكن أن نحافظ على المضمون الفكري للتخصص، وإعطائه الفعالية العملية، والحفاظ على المكتسبات المحققة، لأنه إذا نظرنا إلى الكثير من الأعمال والنشاطات التي يقوم بها المهتمون بالتخصص نجد فيها حسن النية والقصد، ولكنها تفتقر إلى المنهجية في العمل

الجماعي والموحد، ولأن المرحلة هي مرحلة "القوة الجماعية" لا "الفردية القاصية" بل وقد تم الإعلان صراحة عن عدم جدوى المجهودات الفردية المعزولة لأنها تبقى بعيدة عن وتيرة العمل الجماعي وعن طموحات وتحديات الألفية والعالم الخارجي.

لذلك فالرقمنة كحركة فكرية، وسلوكاً ظاهراً في المكتبات لابد أن يرتكز على هدا الصواب المنهجي بدءً من طريقة التعامل معها، إلى استثمار واستغلال نتائجها.

د- **بناء منظومة القدرات النقدية:** ويقصد ببناء القدرات النقدية تمكين الفرد المتكون من امتلاك القدرة الفكرية والنفسية والمنهجية على إدراك مناحي القوة والضعف في مؤسسة المعلومات، وفي غيها وزللها على المستوى العام، مع تنمية روح المبادرة في بناء حركة المراجعة والتقويم من أجل خلق ديناميكية لتصويب الفهم وتسديد الخطط والمشاريع وتأطيرها لاستباق الخلل وضمان الوقاية المبكرة لمؤسسات التوثيق والمعلومات.

فالقدرات النقدية والتقويم أداة تسيرية هامة في حياة مرافق المعلومات، فهي بمثابة عامل تطهير جوهري مستمر من أسباب الفشل والأخطاء والفوضى.

بل إن غيّاب هذه القدرات النقدية في منظومة التكوين أو في مرفق المعلومات يعدّ خطرا حقيقياً، لما يفوّت من الفرص والإمكانيات الايجابية، وعدم تفطنه إلى التهديدات الحقيقية والمحتملة.

ولا يمكن لعملية النقد أن تلعب دوراً رياديا ما لم يكن هنا تمهيداً (إدارياً) صريحاً وغير ملتوياً في تقعيد هذه العملية، فالنقد لابد أن يرتقي إلى درجة الواجبات من الدرجة الأولى على المشرفين على مرافق المعلومات أثناء المنظومة التكوينية.

وعندما يكون النقد عبارة عن "طابو" فإن المنظومة المعرفية التي إذا ما استوعبناها في طريقنا نحو التكوين والتأصيل نكون قد وضعنا لبنة متينة في توضيح نقطة البداية، في عملية بعث حركية مؤسساتنا المعلوماتية.

ثانياً: محور بناء منظومة العلاقات العامة:

يتشكّل الإنسان من جانبين، يؤسسان حياته وهما الجانب المادي والجانب الروحي، وعليه فإذا إعتبرنا المؤسسات التوثيقية من حيث نشأتها وتطورها وسيرورتها

وتأثيرها في المجتمع شبيهة بحياة الإنسان[1]، فإنّ لها جانبان أساسيان أيضا وهما جانب المحتوى (الجانب المادي في حياة الإنسان) أو ما يعبّر عنه بالرصيد الوثائقي والمعلوماتي، وجانب إنساني (الجانب الروحي عن الإنسان) يتعلّق بالعلاقات العامة والأخلاق المهنية. ولا يمكن للمكتبة أن تحقّق أهدافها بدون تكامل هذين الجانبين.

فالعلاقات العامة في المؤسسات التوثيقية (بخاصة) تعبّر عن الجانب الروحي، والتي برزت نتيجة التغيرات المتعددة التي تولدت بين تفاعل العاملين وطبيعة المؤسسة التي يشتغلون فيها، فالجانب الروحي (الإنساني) محاولة لخلق الجانب الديناميكي في نفسية الإنسان العامل، وتدفعه إلى تحقيق الإنجازية المهنية بكفاءة.

إن الشيء الذي يجعل من المؤسسة (المعلوماتية) تسير بوتيرة طبيعية، ودون اللجوء إلى ممارسة دور "الشرطة المهنية" هو تنمية روح الإنتماء، وجعل وحدة المعلومات أو التوثيق وحدة إجتماعية يجب المحافظة عليها، بالصورة التي نحافظ بها على ممتلكاتنا الشخصية. [2]

ومن أجل رسم الخلفيات التي تمهّد وعليها يقع بناء هذه العلاقات الإنسانية في بيئة العمل، يستحسن التطرق إلى العناصر التالية:

-**محور العمل:** بمعنى أن علاقة العامل بعمله أو الطالب بالتكوين الذي يتلقاه ينبغي ان يكون على أساس بعد شامل وواضح، فلا ينبغي أن ينظر العامل أو المتلقي على أساس أنه يعمل من أجل يوظّف ويتلقى أجراً..، أو يدرس من أجل نزوات ورغبات شخصية بحتة، وإنما ينبغي أن يكون ارتباطه بالمقصد العلمي الأول الذي من أشكاله خدمة البلاد والعباد، وتطوير قواعد ومؤسسات المجتمع وتمتين ركائزه.

---

(1) ذلك إذا نظرنا إلى المؤسسات التوثيقية على أنها تمارس عملية الإتصال، واعتبارها في كثير من الأحيان الطرف المرسل في الحلقة الاتصالية، وبالتقريب فإن الفكرة تميل إلى محاولة استثمار أفكار مدرسة "بالو آلتو" في الإتصال الشخصي.

(2) فهذا العنصر يمكن ان تكون التجربة اليابانية انموذجاً جديراً بالدراسة والاستكشاف، وخزّاناً سلوكيا ومعرفيا لتنمية روح الإنتماء للمؤسسات عامة والتوثيقية والمعلوماتية بالخصوص. فالمتتبع لسلوكات أو العلاقات العامة في المؤسسات اليابانية يكتشف ذلك الإهتمام البالغ بالمؤسسة كما لو أنها ملكية خاصة من ناحية الخدمة والتضحية من أجل تطورها، وليس على أساس الإنتفاع الخاص.

فالسؤال يطرح نفسه، مالذي يجعل الفرد الياباني يتحرّك بهذه القوة في بيئة العمل؟

-**محور المراقبة:** وتعني استشعار القيّم العليا والواجب المهني الراقي، بالإضافة إلى نداء الأمة أو البلاد القاضي بمضاعفة الجهد والبذل من أجل إثبات الذات على مستوى الثقافة العالمية.

-**محور المحاسبة والتقويم:** بقصد بها محاسبة المؤسسة التوثيقية لنفسها وممارسة فعل المراقبة والمحاسبة والتقويم باستمرار، حتى تكون السيرورة دائماً في سياق الأخطاء المنهجية، والابتعاد عن الفوضى المهنية المنظمة.

-**محور النصح والتشاور:** حيث يتم بناء القدرات الفكرية وتصحيح المفاهيم ووجهات النظر حول الكثير من الأعمال والنشاطات التي تقوم بها الوحدة، فالأهداف تختلف من وحدة إلى أخرى بحسب عاملي المكان والزمان. وهذه الأرضية تعد جديرة بالاهتمام من حيث تنمية مهارة تعدد الأراء وقبول حوار الآخر وآرائه، وتنمية الحسّ الانساني العالي بين أعضاء الوحدة الواحدة.

إن إدراك العلاقة القائمة بين مؤسسة العمل، والعامل يعدّ محوراً أساسياً وهاماً في توضيب الفعالية الإنجازية بعيداً عن القيود المهنية التي تجعل من العامل يشعر بأنه مراقب في كل زاوية وفي كل لحظة.

ثالثاً: محور بناء المنظومة السلوكية

تمثل الوحدة التوثيقية أو المعلوماتية وحدة إنسانية من حيث تركيبتها البشرية، وباعتبارها تكتل من العاملين لأجل غاية واحدة، وهي خدمة القارئ وتلبية حاجات المستفيد من المعلومات والمعرفة.

ولما كانت السلوكات مظهراً أساسياً في هذا الشأن فإن مؤسسات التوثيق (المكتبات) ستكون مجبرة على إزالة التنميط المقصود للسلوك المكتبي، وحتى تصنعه في بعض الأحيان. بمعنى أن سلوك المكتبي يعبّر في كليته على مكانة المؤسسة التابع لها، وبالتالي فإن هذه المؤسسات تشكّل في مجموعها السلوك المكتبي الوطني وصولاً إلى نموذج الأمة.

إن بناء "السلوك المكتبي السويّ" ومحاولة الإرتقاء به في تقديم الخدمة، يعدّ من التحديّات الملحّة في أجندة العاملين بها، إضافة إلى الجهد المبذول من ناحية بناء المحتوى الأكاديمي والمهني.

فالسلوك المكتبي السوي مطلوب من الناحية المنهجية في الارتقاء المعرفي والروحي السابق ذكرهما، ذلك أنه مطلوب لذاته كسلوك أخلاقي بشري قبل أن يرتبط بالمؤسسة.

والسلوك حسب مالك بن نبي، "هو استخراج أقصى ما يمكن من الفائدة من الوسائل المتاحة"[1] ومهما كانت هذه الوسائل قليلة وبسيطة فإنه يمكن خلق نماذج سلوكية "مهنية" مقبولة، لأن صناعة التاريخ تبدأ من القيام بالواجبات البسيطة الخاصة بكل عمل أو زمن، ومن الخطأ أن ننتظر الساعات الحاسمة أو المعجزات الكبيرة، لذلك فالرقمنة كسلوك إضافي في تقديم الخدمات حسب Ollendorff Christine[2] لا يمكن أن يحدث فجأة، وإنما يقتضي المرور على الكثير من الأبجديات المنهجية في بناء النموذج المكتبي الناجح.

فعندما تذهب أعمالنا ونشاطاتنا اليومية في العبث والمحاولات الهائلة، تصير مؤسساتنا التوثيقية والمعلوماتية كحتمية في حالة من اللافعالية، من جرّاء افتقادنا إلى الضابط الذي يربط حركيتنا بين العمل وهدفه، وبين السياسة ووسائلها، وبين الثقافة ومثلها، وبين الفكرة وتحقيقها.

يكتسي الطابع الجمالي في الفرد أو المؤسسة مكانة هامة، فهو يدفع الفرد إلى النزوع نحو "الإحسان" في العمل، والبحث دائما عن الجانب الذوقي والجمالي في تأدية العمل وممارسة البناء، ذلك أن الحس الجمالي هو منبع الأفكار والإبداع والذي أجمع الكثير من الباحثين أنه من المهارات التي يجب توطينها داخل مؤسسات التوثيق والمعلومات.

وبناء السلوك السوي ينطلق أيضاً من تخليص الفرد من عقدة النقص والإحساس بالحاجة والوصاية، والميل إلى التقليد، من جهة، وتثبيت قيم المنافسة في الممارسة

---

(1) مالك بن نبي؛ تر. عبد الصبور شاهين، عمر مسقاوي . شروط النهضة . - دمشق: دار الفكر، 1987 . - ص. 145

هناك الخدمات القاعدية، والخدمات الإضافية والخدمات التكنولوجية التي أضافتها واقترنت بتكنولوجيا المعلومات. أنظر:

(2)Ollendorff, Christine, « L'offre de service en bibliothèque académique : Un essai de modélisation », BBF, 1999, n° 4, p. 47-54

[en ligne] http://bbf.enssib.fr Consulté le 7 avril 2008

الجدية في خدمة المستفيد، والتحاشي عن ارتياد آفاق المجهول، وشق الطرق الجديدة للمجتمع، والاستقلال الفكري في نفس الفرد، لأن التاريخ يبدأ عندما تسكن هذه القيم في نفسيته وتستقر في محيطه الاجتماعي، وفي هذا السياق فقد أشار مالك بن نبي إلى هذا المعنى بقوله "إن التاريخ لا يُصنع بالإندفاع في دروب سبق السير فيها، وإنما بفتح دروب جديدة"[1]

ومنا هنا فإن مسؤولية التربية في مجتمعاتنا المتخلفة يستوجب عليها أن تحذو نحو برنامج يجعل من المتعلم يكتشف طرقاً يتصدر بها موكب الإنسانية، وليس تعليمه طرقاً لتتبع خطى الآخرين، على أن تكون هذه التربية مشحونة بالنزوع الغيري أو الجماعي لتنمية القدرة على خلق الانسجام بين نشاطات المؤسسات التوثيقية والمعلوماتية.

رابعاً: محور بناء منظومة المهارات.

وبقصد بمنظومة المهارات خاصة الإنجازية منها، كل ما يساعد المتكون أو العامل بالمؤسسة التوثيقية من الخبرات التسييرية والإدارية والاتصالية والفنية والتقنية، للرفع من مدى الاستفادة من إمكانات وطاقات المعرفة الكامنة والمعطلة، لأن البيئة الرقمية تمتاز بأنها تمارس ضغطاً إضافياً يختلف بدرجة كبيرة عن قرينه في البيئة التقليدية، من حيث الزخم والسيلان المعلوماتي اللامتناهي حيث نسجل مثلاً نشر حوالي 1000 عنوان كتاب يومياً عبر المعمورة[2]، مما يفرض توفر مهارات وتقنيات وفنيات (إبداعية) جديدة في الفرد (الرقمي) الذي نحن بصدد تكوينه وتدريبه.

ويمكن توظيف واستثمار نموذج التكوين الأنجلوساكسوني LMD، في تكوين دفعات من المكتبيين بمهارات جديدة ومتوائمة مع المتغيرات والمتطلبات المتقلبة بحسب وتيرة النمو الاقتصادي والإشباع الثقافي والمخزون الاجتماعي.

فالخلاصة التي يرجى تحصيلها بعد بناء هذه المنظومة تكمن في رفع مستوى الأداء المهني الفني للمكتبي إلى أعلى مستويات النوعية والاحترافية المتقنة.

---

(1) مالك بن نبي؛ تر. عبد الصبور شاهين، عمر مسقاوي. مشكلة الأفكار. - دمشق: دار الفكر، 1987. - ص. 220

(2) عبد المجيد صالح بوعزة. التدفق المعلوماتي والفرق المعرفي: دراسة للمظاهر والتأثيرات وسبل التصدي مع إشارة للعالم العربي الإسلامي. – في: مجلة الملك فهد الوطنية. – مج 15، ع 2 (ديسمبر 2009). – ص.ص. 156- 173.

وبأخذ هذا البعد أهمية من خلال توفر الكثير من التجارب الناجحة حول العالم في مجال إدارة المؤسسات التوثيقية، ولا يمكن في هذا الصدد أن ننظر إليها باستعلاء أو انهزام، وإنما بنظرة موضوعية باحترام شروط نقل التجارب والخبرات، لأن هذه الحلول غالباً ما تتجرّد من الكثير من الخصائص التي تعبّر عن كيانها، وبالتالي تبقى هذه الحلول صحيحة موضوعياً، وفاشلة موضوعياً أيضاً إذا لم يتم تهيئة تلك العناصر التي تجرّدت بمجرّد النقل، والمتمثلة أساساً في العناصر الاجتماعية والثقافية.

خامساً: محور بناء المنظومة الوقائية (ممارسة اليقظة)

يتميز أي عمل أنه معرّض للكثير من الصعوبات والعراقيل (المؤقنة غالباً) والتي تترتب من ضعف الدراسة والتقدير، وعدم إشراك كل المتغيرات، أو لسبب قاهر، مما يعني في هذا السياق الرفع من وتيرة اليقظة التي تعبّر عن ترقب دائم ومستمر للمحيط من بوابة المستقبل، عكس المراقبة التي تقتصر على ممارسة فعل الحراسة من بوابة الماضي أو الشيء الموجود أصلاً.

وبالتالي فإن مؤسسات التوثيق والمعلومات عليها أن تعبئ رصيدها من الآليات المعرفية والقانونية والاقتصادية والسياسية... التي تمكّنه من المساهمة الجادة في عملية الوقاية المبكرة من المستجدات التي لا تنفك أن تتوقف، وحتى لا تكون تصرفاتها مجرد ردود أفعال لا تخلو من الرياء وتعقب الموضة التكنولوجية.

وقد تكون اليقظة إحدى الوسائل التي يمكن بها ترصد متغيرات الحاضر لبناء المستقبل، إضافة إلى الاستثمار في الطاقات البشرية للمؤسسات التوثيقية من خلال البحث عن المعرفة الضمنية التي لا يتوصل إليها إلاّ باتباع أساليب جدّ مرنة واجتماعية.

كما أن فتح المجال للتعبير الحرّ ونشر مبادئ ديمقراطية الرأي والنقد، يعدّ من بين الطرق الفعّالة في الحصول على الكثير من المعلومات الضمنية لدى العاملين بهذه المؤسسات.

بالإضافة إلى أهمية "التخطيط العلمي"[1] البعيد عن الشعوذة الإدارية ومنطق التغيير بالوخز وردود الأفعال، بحيث يمكّن –أي التخطيط العلمي– من جمع الأفكار والاقتراحات والمبادرات بطريقة علمية مدروسة ووفق معايير تذوب فيها النزعات

(1) سالم بن محمد السالم . التخطيط العلمي لبناء المكتبات المعاصرة: المكتبة المتخصصة أنموجا .– في: مجلة الملك فهد الوطنية .– مج 15، ع 2 (ديسمبر 2009) .– ص.ص. 62-105.

الجهوية والدينية والإيديولوجية وغيرها ثم شحذها وجعلها تنساق في وتيرتها الإنتاجية لتحقيق القيمة المضافة.

فتكون بذلك مؤسساتنا الوثائقية والمعلوماتية مؤسسات علمية صلبة ومتينة تساهم في "تكرير" الخام الوطني من المعرفة والكفاءات، وتتواءم مع الإهتزازات الإبداعية التكنولوجية من جهة، والتحولات الجذرية من جهة أخرى التي ما انفكت لا تتوقف لحظة واحدة، فيكون رد فعلها حينئذ منسجما مع المحيط الذي تعيش فيه بل وتبدع فيه أيما إبداع.

كذلك، يعدّ مهماً جداً التعرّف على المشاريع الرقمية (مبادرات الرقمنة) الجارية على المستوى المحلي الداخلي وحتى الدولي لأجل عدم تكرار الجهود، فقد تكون هناك مشاريع تكميلية أو مشابهة، وفي هذه الحالة فإن التعاون في مثل هذه المشاريع محبذ إذا تمّ مراعاة الشروط الموضوعية لإنجاح هذه المشاريع كتوحيد المعايير وأنماط العمل. وستشجّع هذه الإجراءات التعاون والمضي قُدما وبوتيرة سريعة في تحقيق هذه المشاريع.

وفي هذا الصدد، لابد أن تكون هناك نية وتوجه رسمي لاستيعاب هذه المشاريع التنموية، من خلال توفير قناة أو إيجاد آلية قانونية وتنظيمية لتسجيل هذه المبادرات في قاعدة بيانات وطنية. ويزداد هذا الأمر إلحاحاً خاصة وأن الظرف الذي تمرّ به البلاد النامية والجزائر خاصة، تتميز هذه المشاريع بأنها عبارة عن مبادرات ومحاولات فردية منعزلة، وبالتالي فإن هذه "القاعدة" تتيح تسجيل أي مبادرة للرقمنة وتسجيل كل المعلومات الخاصة بالمشروع، حتى يتمكن الجميع من معرفة المبادرات الجارية في الميدان، وتجنب التكرار من جهة والاستفادة من التجربة وكسب الخبرة من جهة ثانية. ففي الولايات المنتحدة مثلاً هناك قاعدة البيانات HINCH المهتمة بمشاريع الرقمنة في مجال الإنسانيات. يمكن الإطلاع على القاعدة من خلال الرابط: www.INCH.org

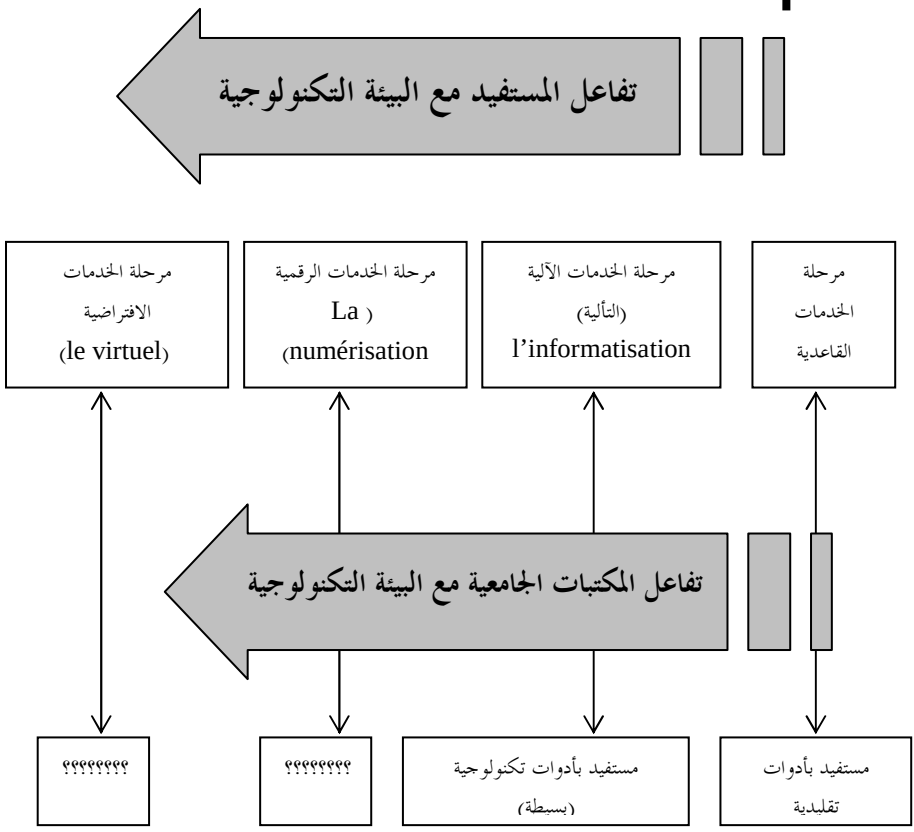

شكل يوضّح العلاقة بين تفاعل وحدات التوثيق (المكتبة) والمستفيد بالتكنولوجيات الحديثة.

فمن خلال ما سبق نقرّ بأن التكوين في مجال علم المكتبات والتوثيق باعتباره العمود الفقري لتخصص العلوم الإنسانية والاجتماعية خاصة والمعرفة بشكل عام، لم يحض بعد بالاهتمام الكافي والمناسب سواء من خلال المحتوى (الأفكار) أو من خلال البنية التحتية (الأشياء)، وبالتالي فإن أيّ مساهمة لتحسين أداء هذا التخصّص وترسيم المقاربات الجديدة للبحث فيه يعد بالفائدة على المعرفة بصورة أشمل، وذلك من خلال توضيح وإبراز الطرق المنهجية المثلى للبحث عن المعلومة واستكشاف مصادرها

وقنواتها، إضافة الى إبداع المنتوجات الوثائقية في حال إعادة إنتاجها وتصميمها لإحداث القيمة المضافة في أي تخصص من مجالات المعرفة.

إن تفعيل هذه المحاور بكليتها، إذا ما توفرت خلالها الإرادة المقترنة بقوة القرار ستشكل لا محال دفعاً قوياً لمهنة تخصص علم المكتبات بصفة عامة، والوحدات التوثيقية بوجه خاص، وستعطي نفساً جديداً لمرافق المعلومات في مواجهة البيئة الرقمية الجديدة التي تكبر وتكبر من يوم لآخر، حيث تقاس فيه الأمم ليس بما تملك، بل بما تشارك به الآخرين.

جريمة سرقة الأراضي في القانون الدولي
دراسة ميدانية لواقع فلسطين المحتلة (اللاجئين الفلسطينيين)

أ: عائشة زيبدي جامعة الجزائر .

مقدمة

لقد استطاعت الحركة الصهيونية بسط سلطتها وإقامة دولة يهودية على القسم الأكبر من فلسطين أي على أكثر من 70 ٪ منها وذلك بفضل الأعمال السياسية والإدارية والقوانين التعسفية التي سنتها سلطات الانتداب البريطانية بالاتفاق مع الحركة الصهيونية.

في الأربعينات عمل الصهاينة على الإسراع في المسار السياسي الذي أدى إلى قيام دولة يهودية حيث قاموا بأعمال إرهابية ضد القوات البريطانية في فلسطين بعد ان اطمأنوا للدعم الأمريكي.

في عام 1917 أحكمت بريطانيا قبضتها السياسية والعسكرية على فلسطين وفي 24 جويلية أقرت عصبة الأمم المتحدة التي كانت تهيمن عليها بريطانيا الانتداب البريطاني على فلسطين، عندها أبرمت بريطانيا عدة اتفاقيات مع الحركة الصهيونية والتي أدت الى تلك العواقب الوخيمة وفي نهاية الانتداب أعلن الصهاينة عن استقلال دولة إسرائيل والتي لا تحدد حدودها على أي مستند دولي.

وقد سمحت حرب 1948 لإسرائيل أن تحصل على اراضي أوسع بكثير من تلك التي كان المجتمع الدولي مستعدا للاعتراف بها، وفقا لقرار التقسيم عام 1948 ، وأكثر الاعتقادات تقول انه لولا الوجود العسكري البريطاني في فلسطين لربع قرن من الزمن لما حدث ما حدث وخاصة تلك السياسة الانجلو- صهيونية التي وعدت الدولة اليهودية المستقبلية بالاستيلاء على تلك الاراضي التي اقاموا فوقها مجموعة من المستوطنات (كيبوتس). بعدها انطلقت الهجمات الصهيونية من الاراضي التي

كانت فوقها تلك المستوطنات او من المدن اليهودية او من المدن المختلطة بين اليهود والعرب ومنها تحركت الجيوش الصهيونية لاحتلال ما كان مخصصا للدولة الفلسطينية.

وحسب مصادر انكليزية، ففي نهاية عام 1922 اي بداية الانتداب البريطاني كان بحوزة الصهاينة من الارض:

1922 مايحوزه الصهاينة من الارض 781.192 دونم

1945 مايحوزه الصهاينة من الارض 1.491.699 دونم

أي بعد عشرين عاما ومايساوي 67٪ من مساحة الارض الفلسطينية والتي كانت 26.323.23 دونم.

وان مجمل الأراضي التي كانت بحوزة اليهود في نهاية جوان عام 1947 وصلت الى 1.850.000 دونم وان مليون دونم او مايعادل 57٪ قد ابتيعت من اقطاعيين غرباء عن فلسطين.

وقد كتب الباحث الأمريكي كينيث ستاين(Kenneth Sten) في كتابه عن مشكلة الاراضي في فلسطين مايلي: " يجب الأخذ بعين الاعتبار بأن قسما من الأراضي، قد جرى تحويلها بشكل غير قانوني ولم يتم تسجيلها ، كما جرى نقل ملكيات غير قانونية وهذه الحالات بمجلها لم تخضع للتسجيلات البريطانية ولهذا، فإن ما كان يملكه الصهاينة عند اعلان قيام الدولة يبلغ مليوني دونم تقريبا.

وقد جرى التركيز بشكل اساسي على الاراضي الواقعة على امتداد الساحل ثم الى الجليل الشرقي وسهول مرج ابن عامر ومنطقة القدس.

حيث افضل الأراضي ، زراعية وخصوبة ومواقع هامة دينية واجتماعية حيث استطاع الصهاينة احتلال القسم الاكبر من فلسطين وطرد اكثر من نصف السكان اما ماتبقى من الاراضي فكان بحوزة الفلاحين العرب او كانت املاك أميرية تملكها الدولة بمافي ذلك صحراء النقب.

وعلى الرغم من الضغوط المتعددة (اقتصادية و سياسية وعسكرية) و التي مورست على الفلسطينيين فان ما امتلكه الصهاينة، لم يصل الى اكثر من 7.6 ٪ من مجمل الاراضي الفلسطينية وهي اعلى نسبة قدمها ستاين .

وقد عمدت الدعاية الصهيونية الى الزعم بانها تمتلك سلسلة من المستوطنات اليهودية فوق التراب الفلسطيني وذلك لانتزاع الحق الذي يتيح لها اقامة دولة يهودية في فلسطين ان هذا الادعاء يبدو غير معقول حتى لو بسطنا تلك المستوطنات على كل الاراضي الفلسطينية وليس على جزء منها.

أسباب طرد السكان :

أولا : لسبب ديموغرافي حيث ان عدد السكان العرب في المناطق التي احتلها الصهاينة يزيد على 860.000 نسمة يقابل هذا الرقم 650.000 يهودي وهذا يعني ان الدولة اليهودية الجديدة ستبدا حياتها وهي تمثل اقلية يهودية بين أكثرية عربية.

ثانيا: امتلاك الأراضي، فقد وجدت الصهيونية انها لن تستطيع ان تقيم دولتها بين الاكثرية غير اليهودية او الاقلية الكبيرة من اليهود اذا اخذنا بالحسبان التزايد السكاني الكبير عن طريق الهجرة الى فلسطين كما انها ليست المالك الحقيقي للارض التي تدعي السيطرة عليها، بل هي ملك للفلاحين الفلسطينيين وبعملية طرد الفلسطينيين و هكذا تمكنت من حل المشكلتين معا.

وان تفريغ القرى والمدن كان يستخدم في استيعاب المهاجرين اليهود الجدد بالمرحلة الاولى وقد كتب الإسرائيلي S.Sitton حول هذا الموضوع : ان اول الاحياء العربية التي استوطنها المهاجرون الجدد كانت في حيفا ويافا حيث استقر في كل مدينة عشرون ألف مهاجرا، بينما استقر المهاجرون الذين قدموا بعد ذلك في القرى المجاورة وفي بدايات عام 1949 تم اسكان اليهود الجدد في مدينة اللد والرملة وكل مناطق الساحل الجنوبي وكذلك مدينة عكا في الشمال بعد ذلك في مدينة بيسان على وادي الاردن وبئر السبع وفي منطقة النقب وبهذا جرى استيعاب اكثر من 120 الف مهاجر في الاحياء القديمة من المدن العربية ويذكر S.Sitton أرقاما دقيقة عن الاحصائيات التي اجرتها السلطات الاسرائيلية عام 1958 عن الممتلكات وتركات السكان العرب الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم ويقول : لقد كانت العقارات غير المنقولة التي تركها العرب وراءهم، بدون أدنى شك في غاية الاهمية بالنسبة

لاستيعاب المهاجرين الجدد حيث كان عدد المنازل 75 الف منزل بالاضافة الى المحلات المهنية مثل المخازن والمعامل والتي بلغ عددها 10 الاف.

أما في قطاع الزراعة، فترك العرب الفلسطينيين 350 قرية مهجورة أو شبه مهجورة ومساحتها 325 ألف هكتار أو ما يعادل 15٪ من مساحة البلاد وثمانية ألاف هكتار مزروعة بالحمضيات و20 ألف هكتار للزيتون والكروم وغير ذلك إلى جانب 3500هكتار تم استصلاحها أما الأراضي التي ظلت في حوزة العرب الذين ظلوا في البلاد وأصبحوا يحملون الجنسية الإسرائيلية مابين عام 1953 و1954. فقد طبقت عليها إجراءات غير قانونية وأخرى احتيالية بحيث انتزعت بواسطتها مساحات كبيرة من أيدي الفلسطينيين..

ويذكر المؤرخ الفلسطيني عارف العارف في كتابه الجزء الخامس ص 1056-1065 أن 474 مركزا عربيا قد سقطوا في ليدي اليهود وفي وقت لاحق وبعد التعاون بين رئيس الرابطة الإسرائيلية لحقوق الإنسان إسرائيل شاحاك اصدر قائمة كاملة عن 385 قرية تهدمت تماما من أصل 475. بالإضافة إلى مجازر عديدة قام بها الصهاينة بإعدام و حرق سكانها:

- مجزرة اللد والرملة عام 1948 حيث أنه كان سكانها حوالي 70 ألف ، ذبح المئات العزل من الأهالي و هجر الباقي تحت الرعب والإرهاب .
- مجزرة دير ياسين
- مجزرة كفر قاسم
- مجزرة الداويمة

بالإضافة إلى مجازر عديدة أخرى.

إن مخطط الصهيونية هو طرد السكان الأصليين الذين يشغلون الأراضي التي سيقام عليها التجمع الصهيوني. فقد كتب هيرتزل: " يجب نزع ملكية الفقراء و نقلهم و استخدام السكان الأصليين في نقل الثعابين و غيرها ثم إعطائهم وظائف في دول أخرى يقيمون بها بصفة مؤقتة ".

النتيجة:

إن إفراغ فلسطين من سكانها ، هو هدف صهيوني و ضرورة يحتمها منطق الأسطورة و لكي يحقق الصهاينة مخططهم تبنوا تكتيكات مختلفة . فلم يكن العنف المسلح هو الوسيلة الوحيدة بل استعمل العديد من الوسائل الأخرى.

و فد اتهم عالم الاجتماع النمساوي لودمينج جومبلوفيتش و هم من أوائل العلماء الغربيين الذين فهموا العالم الحديث إلى أهمية المؤرخ العربي ابن خلدون و اتهم هيرتزل بالساذج بسؤال : هل تريد أن تؤسس دولة بدون سفك دماء ؟ بدون عنف و مكر ؟

و هاتان الأداتان، اللتين استخدمتهما الصهيونية. فقد قاموا بجرائم عديدة، قتلوا الناس شردوهم، عرضوهم للإرهاب و طردوهم و سرقوا أراضيهم بدعم من القانون الدولي الذي يدعى الأمم المتحدة. و بداية من وعد بلفور مرورا بتقسيم فلسطين الوهمي بين دولة عربية و دولة يهودية.

إن مجموع الفلسطينيين اليوم يبلغ 8 مليون و250 ألف، منهم 5 ملايين لاجئ.

منهم 46٪ يعيشون على ارض فلسطين (الضفة الغربية- غزة- أراضي 1948) و 42 ٪ ، يعيشون في دول الطوق أي أن 88 ٪ من الفلسطينيين يعيشون على ارض فلسطين التاريخية وفي دول الطوق حولها لا يزيد عن 100 كلم

هذا يعني أن الشعب الفلسطيني وبعد 60 عاما من التشرد لا يزال ملتصقا بالأرض وقريبا منها ولا يزال جغرافيا يطل عليها من وراء الحدود.

أما الباقي، أي 12 ٪ ،فنصفهم موجود في الدول العربية الأخرى وأوروبا وأمريكا وهم حوالي مليون نسمة، يعملون في أماكن اقتصادية هامة.

اذا حجم الجريمة التي وقعت على الشعب 5 مليون لائ منهم 70 ٪ منه لاجئ ارض مسلوبة تقدر مساحتها ب 18.0 مليون دونم وباعتراف القانون الدولي وتوقيع العالم.

إن حق العودة مكفول اجتماعيا بحق تقرير المصير وهذا الحق اعترفت به الأمم المتحدة عام 1946 واعتبرت أن حق تقرير المصير مبدأ قانوني .

وكلمة مبدأ معناها انه غير قابل للتصرف وليس موضع مفاوضة أو انتقاص منه وهو ليس قرارا سياسي وهو حق مطلق للشعوب وهو حق معلق في ذمة الفلسطينيين إلى أن يستطيعوا تنفيذه.

ان حق العودة مكفول للفلسطينيين حسب القانون الدولي أفرادا: حسب الميثاق الدولي لحقوق الإنسان والتي أصبحت قوانين وضعية في معظم دول أوروبا وغيرها ، وجماعة : عن طريق حق تقرير المصير.

هناك سجلات عن أملاك الفلسطينيين وأيضا هناك خرائط مفصلة لكل فلسطين فيها وصف لأدق التفاصيل في القرى وممكن مطابقتها على الأوضاع الحالية ومعرفة كل قطعة ارض

ان نسبة الفلسطينيين الذين ولدوا في فلسطين قبل عام 1948، تقدر بحوالي 12٪ أي هناك 88 ٪ ولدوا خارج فلسطين وحسب الدراسة الميدانية التي قمت بها على اللاجئين وجدت، أن هؤلاء لديهم الاهتمام والحماس للعودة إلى أراضيهم وارض إبائهم وأجدادهم ووطنهم رغم تدمير قراهم وبيوتهم و رغم أن إسرائيل وتحاول القيام دائما بتطهير عرقي يشير إليه التاريخ من خلال قتل العديد من أبناء الشعب الفلسطيني يوميا وخاصة الأطفال وجرائم ضد الإنسانية ومنها القتل وسوء المعاملة ونهب الملكيات العامة وتدمير غير مبرر والاحتجاز وأعمال السخرة والنفي والاضطهاد والتعذيب على أساس عرقي وديني، في مقابل قرارت حق الفلسطينيين في وطنهم و أرضهم و عودتهم إليها في أسرع وقت. نعيد إلى الأذهان الفقرة الخاصة بيهود المنفى في وعد بلفور التي جاء فيها أنه لن يتم نقل أي شيء يكون من شأنه الإخلال (بالحقوق التي يتمتع بها اليهود في أي دولة أخرى). و هذه نتيجة لضغط أعضاء الأقلية اليهودية في بريطانيا، الذين كانوا يخشون أن يحولوا إلى مواطنين في الدولة اليهودية و أجانب في أوطانهم.

إن وعد بلفور هو قرار دولي أعطت به بريطانيا لنفسها الحق في منح أرض فلسطين مجانا إلى الدولة الصهيونية التي أصدرت بدورها قوانين عديدة وهيئات مختلفة بهدف ترجمة مفهوم الشعب الفلسطيني إلى واقع قائم. و من أهم هذه القوانين " قانون العودة " الذي يمنح جميع اليهود الحق بالعودة إلى وطنهم القومي تحت عنوان (لم شمل المنفيين في ارض إسرائيل التاريخية وتدعيم وحدة الشعب اليهودي).

إن دولة إسرائيل و منظمة العمل الصهيونية، قامت بإجبار اليهود في العالم على اعتناق رؤية للحياة و التاريخ قد لا يقبلونها أصلا. بل إكراههم و إخضاعهم و التحكم في مصير الأقليات اليهودية بالعالم تحت اسم مركزية إسرائيل في حياة الشتات و ليس

دائما التدخل في شؤون اليهود الشتات له شكلا دبلوماسيا بل تدخلا في شؤونهم خاصة اليهود العرب في الوطن العربي الذين لهم خلفية تاريخية: مثال منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر طبقا لمرسوم كريمييه الصادر عام 1870 و قبيل اندلاع الثورة الجزائرية عام 1954 كان الأغلبية منهم قد أصبحوا فرنسيين.

لقد لعبت الصهيونية بالجزائر دورا على التخريب في صفوف الأقلية اليهودية ونجحت قي دق إسفين بين الجالية اليهودية الجزائرية التي استوعبتها الثقافة الفرنسية و بين باقي الشعب الجزائري و نظمت لجان صهيونية لتجنيد مهاجرين للاستيطان في فلسطين. أقيم معسكرا لاستقبال المهاجرين في الجزائر خلال الخمسينات، أرسلت إسرائيل إبان نضال الشعب الجزائري مبعوثين لتكثيف الأنشطة الصهيونية هناك إلا أن الثوار أعدموهما.

إذا، أن تحقيق خلاص الشعب اليهودي و عودته إلى الأرض المسروقة المزعومة كان بالقوة.

القانون الدولي والقضية الفلسطينية:

القرار194: الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة :

يقضي القرار الصادر بتاريخ 1948 .12. 11 بإنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع مدينة القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة الى ديارهم في سبيل تعديل الاوضاع بحيث تؤدي الى تحقيق سلام في فلسطين وتطلب من اللجنة بدء عملها فورا حتى تقيم في اقرب وقت علاقات مع الاطراف ذاتها وبين اللجنة.

القرار394:بتاريخ 14 ديسمبر 1950 وفيه الايعاز الى اللجنة التابعة للامم المتحدة بتنفيذ عودة اللاجئين وتعويضهم عن خسائرهم.

القرار 1604: بتاريخ 21 افريل عام 1961 وفيه الايعاز الى اللجنة برفع تقرير عن اعادة اللاجئين الى ديارهم.

القرار رقم 2649 بتاريخ 30 نوفمبر عام 1970 وفيه ادانة انكار حق تقرير المصير خصوصا لشعوب جنوبي افريقيا وفلسطين .

وعليه يجب الاسراع في منح الاستقلال للشعوب والدول المستعمرة من اجل ضمان فعال لتنفيذ اتفاقية حقوق الانسان والتقيد بها.

وان كثيرا من الشعوب مازال محروما من حق تقرير المصير ولا يزال خاضعا للسيطرة الاستعمارية.

القرار رقم 2672 بتاريخ 8 ديسمبر 1970 وفيه الاعتراف لشعب فلسطين بحق تقرير المصير والطلب مرة اخرى من اسرائيل اتخاذ خطوات فورية لاعادة المشردين الى بلادهم وأراضيهم.

القرار رقم 3236 بتاريخ 22 نوفمبر 1974 وفيه تاكيد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين غير قابلة للتصرف خاصة:

- الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.
- الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.

وعليه يجب عودتهم الى ممتلكاتهم وديارهم التي شردوا عنها.

القرار رقم 35/169 بتاريخ ديسمبر 1980 وفيه تعرب اللجنة عن معارضتها لكل السياسات والخطط الرامية الى اعادة توطين الفلسطينيين خارج وطنهم.

القرار رقم 2792 بتاريخ 6 ديسمبر 1971

التاسف لتدمير اسرائيل ملاجئ اللاجئين الفلسطينيين وطردهم ن غزة والطلب من إسرائيل اتخاذ خطوات فورية لارجاع اللاجئين والاعراب عن القلق الشديد لانكار حق تقرير المصير لشعب فلسطين.

القرار 242 بتاريخ 22 نوفمب ان 1976 وفيه انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية واقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط وضمان الامن والحرية وتسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين.

- نص قرار تقسيم فلسطين رقم 181
- دستور فلسطين و حكومتها المستقلة

أ- إنهاء الانتداب، التقسيم والاستقلال

1) ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن على ألا يتأخر في أي حال عن 01 أوت 1948

2) تنشأ في فلسطين دولتان مستقلتان عربية و يهودية . هو حكم دولي خاصا بمدينة القدس و ذلك بعد شهرين من إتمام جلاء القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة

على ألا تتأخر عن 1 أكتوبر عام 1948. أما حدود الدولة العربية و اليهودية و مدينة القدس فتكون كما وصفت في الجزأين الثاني و الثالث.

3) تكون الفترة ما بين تبني الجمعية العامة توصيتها بشان فلسطين و توطيد استقلال الدولتين العربية و اليهودية.

ب - فترة انتقالية:

4) تؤلف لجنة مكونة من ممثل واحد لكل دولة من خمس دول أعضاء و تنتخب الجمعية العامة الأعضاء و الممثلين في اللجنة على أوسع أساس ممكن جغرافيا و غير جغرافي.

5) لا تنكر او تمس الحقوق القائمة المتعلقة بالأماكن المقدسة و الأبنية و المواقع الدينية

6) تضمن حرية الوصول و الزيارة و المرور بما ينسجم مع الحقوق القائمة لجميع المقيمين و المواطنين في الدولة الأخرى و في مدينة القدس.و كذلك الأجانب دون تمييز في الجنسية

7) تصان الأماكن المقدسة و المواقع الدينية و لا يسمح باي عمل يمكن أن يمس بطريقة من الطرق صفتها المقدسة ،من الطرفين سواء كانوا عرب أم يهود

8) المواطنة " Citizenshipأي الحق لكل مواطن يهودي أو عربي بالسكن في الأرض التي يختارها و تحت الجنسية التي يختارها.

تعقيب:

إن القرارات الدولية هي تطبيق للقانون الدولي وليس اختراعا لمبدا جديد وتكررت عشرات المرات ومعناه ان تصميم المجتمع الدولي على تنفيذها في اجماع دولي وحق العودة نابع من حق الملكية الخاصة التي نهبتها اسرائيل .

اذا ان اسرائيل التي سرقت اراضي القلسطينيين رغم القرارات الدولية لن تنفذ اي قرار من تلك القرارات لانها تعتبر نفسها فوق القانون وهي في تناقض مع ما قيل ان الارض كانت فارغة من اهلها فهي لاهل ليس لهم ارض اي ياتي يهود العالم الى فلسطين باخراج اهلها منها وجعلهم لاجئين ومن ثم عدم الاعتراف بحقهم في العودة والتعويض عما فقدوه تحت مضمون القوة.

قرارات لجنة حقوق الإنسان

لقد تم تعريف الاحتلال على أنه:

انتهاك لميثاق الأمم المتحدة و معاهدة جنيف الرابعة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

إن الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين يعد انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة و معاهدة جنيف و إعلان حقوق الإنسان و هي جريمة حرب و جريمة ضد الإنسانية.

و تدعو إسرائيل إلى: حماية حقوق الإنسان و السكان في الأراضي الفلسطينية.

أنه من القلق أن تقوم إسرائيل بأعمال و سياسات تؤثر في خصائص الأراضي المحتلة و حقوق سكانها و تطلب منها عدم ضم أجزاء الأراضي العربية و عدم بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية و نقل السكان إليها.

يجب عدم ترحيل السكان العرب و نقلهم و طردهم

عدم نسف البيوت و مصادرة الأملاك

إنكار حق اللاجئين المشردين في العودة إلى أراضيهم و بيوتهم.

و يؤسفها إصرار إسرائيل على تحدي و إهمال جميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة و حفظ التكوين السكاني و الطبيعة الجغرافية للأراضي.

نتيجة

إن الملاحظة الفاحصة للمجتمعات الإنسانية، تفضي إلى أنها جميعا و على تباين صورها التاريخية، تقوم على تلازم جمع من عناصر هي:

الأرض- الإنسان- الأدوات و المعرفة و القيم و قواعد الضبط و السلوك.

و ن الواقع الاجتماعي و الواقع السياسي تبعا له، يتباين من مجتمع إلى مجتمع بتباين واقع هذه العناصر المتلازمة.

إذا استحالة دراسة المجتمعات الإنسانية منفصلة عن إطارها الجغرافي الذي يمثل حقيقة علمية ثابتة. و هذه القضية هي من الاستعصاء بمكان فهمها ، فهي بمعزل عن الحقائق العلمية. فالإنسان لا ينتمي للجغرافيا و بذلك لا تتلازم عناصر المجتمع مع بعضه، خاصة أن الإنسان الذي استورد ليسكن الأرض المسروقة، لا تهيء

له حياة اجتماعية بل تعوق له تقدم هذه الحياة. فهو لا ينتمي إلى باقي العناصر التي هي الأدوات و المعرفة و القيم و قواعد الضبط و السلوك.

إذا إسرائيل المزعومة قامت بهجمات سرقت من خلالها الأرض و شردت أصحابها و تحت مرآي و مسمع القانون الدولي. إن الإشكالية هنا هي:

إذا كان القانون الدولي يحكم بسرقة وطن له عناصره من الأرض، الإنسان و معرفة و قيم و حضارة و ثقافة و يسمح بتشريد أصحابه ليقم في أرضهم أماس آخرين، فكيف لهذه الجريمة أن يقاضى عليها المجرم و إلى أي قاض سيحتكم بعد ذلك ؟

المراجع

ص 4 : سلمان أبو ستة- حق العودة- المؤسسة العربية للدراسات و النشر- بيروت 2001 -ص70 .

ص 5 : صحيفة هآرتز- تل أبيب- 18- 9- 1987 –ص7

ص 6: عارف العارف: القضية الفلسطينية- دار النهضة- القاهرة 1987 ص 53.

ص 7: الموسوعة اليهودية.المجلد 16.تاريخ اليهود.ص 331 عام 1970.

لودمينج جو مبلوفيتش: علم الاجتماع السياسي. ترجمة عثمان الرمحي –عمان 1980

ص 14 : حقائق أسرار عن نكبة فلسطين.مؤسسة ليليوياسو.ترجمة نور الدين حميد. دار الأقصى .ص 305 عام 2001 .

ص 15 : قرارات الأمم المتحدة. مركز باحث للدراسات. بيروت 2005 .

ظاهرة الانتحار في الجزائر:مسارها وتطورها

د. عثمان فكـار- جامعة سعد دحلب البليدة

مقـدمـة:

لقد مثل الإنتحار ظاهرة قديمة قدم المجتمع البشري، كما شغل بال الفلاسفة والمشرعين ورجال الدين وذلك لما له من إنعكاسات وآثار وخيمة على الفرد والمجتمع على السواء،لقد خصصت في العصور القديمةالإغريقورومانية أنماط من الدفن للمنتحرين، ومنعهم من أي تشريف للموت، كما أن العقاب الإجتماعي كان مرتبط بالسبب المؤدي إلى الإنتحار،وعليه فمنذ العصور الأولى شرعت قوانين تمنع القيام بالفعل الانتحاري، واختيرت العقوبات كوسيلة للردع. كثيرمن المذاهب الدينية تجمع على تحريمه بإعتبار الفعل الإنتحاري هو تعدي على الذات نفسها،وقطيعة مع الحرمة الإلهية، فهو ممنوع ومحرم، بعض الديانات الأخرى تعتبره كفعل سلبي منبوذ، وأخرى تبيحه عندما لا تكون للفرد أي رغبة في الحياة، هذا السلوك كان يبيحه الفكر الأستوبيسي(stoiciens)، وقد ظهرت العديد من الأفعال الإنتحارية المسبقة عند الأشخاص المحكوم عليه بالإعدام، بعض الديانات أيضا تعتبره تضحية طقوسية وامتثالا لقيم إجتماعية وثقافية، كما هو الحال في بعض مناطق الهند على سبيل المثال.

لقدأصبح السلوك الإنتحاري ظاهرة عالمية لإنتشار نطاقها في كثير من المجتمعات، بشكل واسع وسريع بدرجة أن المنظمات الإقليمية والدولية أصبحت تنادي بوضع سياسة وقائية للحد منها،وإقامة مراصد وطنية للإتباعها.

على غرار المجتمعات الأخرى تعرف الجزائر تفشي الظاهرة بصورة متنامية، لا تعرف الحدود بين المناطق ولابين الفئات الإجتماعية، لإنتشارها في مختلف الشرائح الاجتماعية، والفئات العمرية، خاصة الفئة الشابة.

إن المتطلع على الصحافة اليومية المكتوبة يكتشف الأرقام والحقائق المرعبة عن الظاهرة، التي مافتئت وأن تعرف منحنيات خطيرة مع العشرية الأخيرة، سنحاول من خلال هذه الدراسة رصد بعض الجوانب المتعلقة بالخصائص السوسيودمغرافية، وإجراء مقارنة بين المناطق التي تعرف تفشي الظاهرة أكثر، وهذا من خلال قراءة للإحصائيات التي جمعناها من المصادر، بالإظافة إلى عرض لبعض رؤى المتتبعين للظاهرة.

إشكالية البحث:

إن الانتحار ظاهرة عالمية صاحبت الإنسان منذ ظهور البشرية، تطورت أساليبها وطرقها مع تطور وتعقد الحياة المعيشية، وحسب المنظمة العالمية للصحة ،الإنتحار يمس المليون شخص كل سنة ،أي ما يعادل أكثر من 100 شخص ينتحر كل ساعة [1]، تشير الدراسات من جهة أخرى أن كثير من الحالات الإنتحارية ليست محصية كأفعال حقيقية للإنتحار، بسبب اللّبس الذي تكتسيه هذه الأفعال، البعض منها مموه يدفع إلى إعتبارها موت عادية، وعليه المختصون في المجال الدمغرافي والإجتماعي والإحصائي يعتبرون أن الأرقام المطلقة للإنتحار غير مقدرة كما ينبغي، وهذا بنسبة 20% [2].

لقد أصبح الإنتحار في العشريات الأخيرة مهام الصحة العمومية، لا فرق بينه وبين الأمراض المستعصية الأخرى، لإستفحاله في المجتمعات وإنتشاره في مختلف الأوساط مهما كان مستواها الإقتصادي، الإجتماعي أوالثقافي.تختلف الدواعي والأسباب بإختلاف المقاصد والحالات التي يوجد عليها الفرد والمجتمع أيضا، يحمل السلوك الإنتحاري أيضا طابعا وظيفيا، كما يرى البعض من العلماء أنه يحمل صفات مختلفة :الإستغاثة، المعانات، الهروب القهري من الواقع المعاش، العدوانية تجاه الذات والآخرين... إلخ.

يمس الفعل الإنتحاري ثلاث مظاهر أساسية ومترابطة أيضا : المجتمع، الأسرة، الذات التي أقدمت على الفعل، ويرجع هذا الأخير أيضا إلى عدة أسباب، منها مايتعلق

(1)Jerome SOUTY, le suicide dans le monde, revue (Sciences humaines) n° 169, mars 2006, p.8.
(2)Christian BANDELOT, Roger ESTABLET? Le suicide l'envers de notre monde .Ibid, p.12.

بالحالة النفسية والمعنوية التى هي مختلفة[1]بدورها، ومنها ما يتعلق بالمحيط الإجتماعي الذي يعيش فيه، وكذاالوضعية الإقتصادية التي يعيشها المنتحر،وهذا يعني أن المحيط المعاش له أهمية ويؤثر على أية عملية إقدام على الإنتحار، كما أن الظروف الإقتصادية والإجتماعية تؤثر بصفة مباشرة أوغير مباشرة على معدلات الفعل الإنتحاري، ولها علاقة أيضا بالحجم الذي تأخذه الظاهرة في المجتمعات[2].

بالنسبة لبلادنا التي أصبحت تحتل مكانة معتبرة على مستوى الدول العربية من حيث عدد الوفيات الناجمة عن الانتحار، انتشرت الظاهرة فيها عبر السنوات، واستفحلت أكثر في العشريتين الأخيرتين(سنوات التسعينات والألفية الحالية خاصة)، كما تشابكت ظروفها وعواملها،وأصبحت أكثر تعقيدا بعدما كانت في الماضي مجرد حالات عارضة، تستهدف أشخاص أغلبهم يعانون أمراضا عصبية، أو إختلالات في تركيباتهم النفسية.

فبطابعها التوسعي شملت المناطق الريفية والحضرية معا ،وامتدت إلى مختلف الفئات الجنسية والعمرية،. خاصة فئة الشباب التي توسعت في أوساطها في الآونة الأخيرة، وأخذت منحنيات وأبعادا خطيرة، فئة أصبحت تعيش واقعا آخرا، واقع التهميش والبطالة هيأها إلى عدم التفريق بين وسيلة الموت، سواء أكانت غرقا في البحر على متن قوارب "الحراقة"[3]،أو بحبل يلف على العنق.

---

(1)من الإستعدادلت النفسية المهيئة نذكر على سبيل المثال لا الحصر:الإنهيار العصبي، الإكتئاب،الإظطرابات العقبية النفسية ...إلخ

(2)سنتعرض إلى هذه العوامل تفصيليا لاحقا.

(3) لقد أقر المشروع القانوني التمهيدي المعدل والمتمم للأمر رقم66 المؤرخ في 8جوان 1996، معاقبة " الحراقة" بين 20 ألف إلى 60 ألف دينار جزائري، ومابين شهرين إلى ستة أشهر نافذة سجنا، ومع هذا مازال الحراقة يختار بين مخالب السجون وأنياب البحر يختار عبور البحر، مجازفا بذاته مجسدا مقولة الحراقة " يأكلني الحوت ولا الدود" " كارتونا في روما ولا قعدة في الحومة"، وتشيرنادية بن علي في مقالها حول "الحراقة" أنه تم إحصاء 1530 حراقة من بينهم= =1485 جزائري.للتوسع أنظرالمقال« le phénomène des harraguas nous dépasse» المنشور في يومية" l'expression "يوم 27- 01- 2009.

إستفحال الظاهرة وتشابك عواملها وأسبابها، جعل الدارسين لها يؤكدون أن المجتمع الجزائري يعيش حاليا مرحلة تفكك خطيرة، سوف تخلق كوارث عديدة في المستقبل القريب لو ضلت الأمور على حالها ولم تتحرك بشأنها هيآت الدولة، فماهي إذن الدوافع الحقيقية لتزايد إنتشارها ؟ وفيما تتمثل أسبابها الحقيقية؟ وماهو الحجم الذي تأخذه عبر المناطق ؟ كيف يتوزع الفعل الإنتحاري بين الفئات العمرية والجنس؟ وأخيرا كيف ينظر إليه الخبراء والمحللين؟ للوصول إلى هذه الأهداف ،سنحاول التطرق بالعرض والتحليل إلى العناصر التالية:

1) تعريف ظاهرة الإنتحار ومواصفات الفعل الإنتحاري

2)العوامل المؤدية إلى الانتحار

3) ظاهرة الإنتحار في الجزائر:قراءة سوسيولوجية لبعض الإحصائيات:

4) تعقيب عـام

1) تعريف ظاهرة الإنتحار والمواصفات المرتبطة بالفعل الإنتحاري:

أ)الإنتحار في اللّغة العربية:إن كلمة إنتحارفي اللغة العربية مشتقة من الفعل" نحر" الذي من معانيه الذبح،[1] وانتحر الشخص يعني ذبح نفسه أو قتل نفسه. لغويا انتحار يعني قتل الذات لذاتها، يقال في اللّغة أيضا تناحر القوم يعني تشاجر إلى حد الموت والهلاك[2].

ب) الإنتحار في اللّغة اللاّتينية: من الناحية الاشتقاقية كلمة "Suicide" متكونة من شطرين : "Sui" وتعني النفس أو الذات و"cide" تعني القتل ، والكلمة المركبة تعني قتل الذات، فهي مرادفة للتعبير "" homicide de soi même"، أي الفعل الإرادي المتسبب في قتل الذات [3].

(1)معجم المنجد الأبجدي، بيروت، دار المشرق، 1968، ص105.

(2)الجيوش ناجي،الإنتحار دراسة نفسية وإجتماعيةللسلوك الإمنحاري،دمشق مِسسة الشبيبة للنشر والإعلام، 1990،ص23.

(3) Le Robert de la langue francaise, Paris Ed : M. S. N ,1985, p.116.

ج) مختلف وجهات النظر المتطرقة للإنتحار: يرى "إ . دوركايم " الإنتحار هو" نهاية الحياةالناجمة مباشرة أو غير مباشرة من فعل إيجابي أو سلبي للضحية بحد ذاتها، التي تعرف مسبقا بأنها ستقتل نفسها.يرى من جهةأخرى أ ن الإنتحار أنماط ونماذج من الأفعال، إذ يختلف الفعل الإنتحاري من حيث كونه: إنتحار آنومي أو الّامعياري كمايسميه والذي يحدث أثناء الأزمات التي تمر بها المجتمعات أو عند إختلال النظام الإجتماعي، أوإنتحارغيري (إيثاري) الذي يحدث من قبل الأشخاص الذين لا يريدون أن يكونوا عبئا على المجتمع، أويثيرون بأنفسهم بإخلاصهم من أجله أو من أجل الغير، إنتحار أناني الذي يحدث عند الذي يفقد القيم والضوابط التي تحكمه، فينطوي على على مبالغة تقدير نفسه.[1]

أما وجهة نظر" س فرويد" فقد رأى أن الإنتحار ناجم عن الدوافع النفسية، المرتبطة بسيطرة غريزة الموت والقطيعة مع الحياة (la prévalence de la pulsion de mort) ،التى تمثل خاصية بسيكوباثولوجية، كما يربط هذا السلوك بالهوية أوالتشخيص الذي يعطيه المنتحرللشيء(الآخر) الذي ينقلب ضده (nul ne trouverait peut –être l'énergie nécessaire pour se tuer s'il ne se tuait pas en même temps un objet avec lequel il s'était identifié, tournant ainsi contre lui-même un désir de mort primitivement dirigé contre autrui)، في حين يرى" أ أدلار" أن الإنتحارهو الفعل الناجم عن عدم تحقيق الهدف ،أو المبتغى الذي من المفروض يكون مقبول من طرف الآخرين لصالحهم، يتحول ضده وضد الآخرين[2]

أما القانون، فيرى من جهته أن الإنتحار فعل يؤدي إلى قتل الذات، أو إلحاق الأذى بها يؤدي إلى الموت ،مع إمتلاك الفرد المنتحر لكافة قواه العقلية، ومسؤوليته عن سلوكه وتصرفاته ،مسؤولية تامة.[3] يقدم القاموس القانوني الثلاثي تفسيرا

(1)عبد الفتاح مراد،موسوعة البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات،الإسكندرية، الهيئة القومية لدار الكتب ولوثائق المصرية،د.ت، ص 1402

(2),Le suicide,article publié par B.Saint-Girons et al,in Encyclopédie Universalis,no 15,Paris,1980, p p.510,.511.

(3) نفلا عن عيدات أحمد "الانتحار" مقال نشر في مجلة الدركي، نوفمبر 2008 العدد 26، ص32.

جناءيا مرتبطا بالجريمة باعتبار أن اللّجوء إلى قتل الذات على طلب الضحية من قبل شخ يصبح جريمة قتل[1]

لقد كان ينظر إلى الإنتحار على أنه سلوك إجرامي، يجب معاقبته، ففي الحضارة الإغريقورومانية كانت تقطع يد المنتحر، وتدفن في مكان بعيد عن جثته، كما كانت تصدر أمواله وممتلكاته دون مراعاة لمحيطه الإجتعائلي.

التشريع في العصور الوسطى لم يكن يختلف عن التشريع في العصور السابقة، حيث كان المنتحر يحرم من مراسيم الجنازة،ومع ظهور تيار اللاّئيكية تغيرت النظرة إلى الإنتحار من الناحية القانونية بعد صدور القوانين الوضعية(نذكر هنا على سبيل المثال القانون الذي أصدره نابليون في فرنسا في 1810).

لقد أصبح ينظر إلى الفعل الإنتحارى على أنه مسألة تخص الفرد وحده، لكن مع الإعلان عن حقوق الإنسان، تطور تيار حرية الفعل الإنتحاري إلى أن أصبح يخلط بينه والأوتانازيا(euthanasie)،التي أصبحت تنادي به الجمعيات أكثر فأكثر، وهذا من أجل تسهيل موت المريض(المرض المزمن) دون مراعاة الجانب الديني والأخلاقي.

بناءا على ما تقدم من تعاريف يمكن القول أن الإنتحارهو قتل النفس عمدا، هذا الفعل مرتبط بعوامل سابقة أومؤهلة له، فردية متعددة تمتد من القلق إلى الإنهيار العصبي ...إلخ، وبعوامل إجتماعية إقتصادية تمتد من الصراع والأعباء إلى العزلة الإجتماعية ...إلخ، ويبقى المحيط الإجتماعي بمعية الظروف الإقتصادية ذات أهمية بالغة في القدوم إلى الفعل،وكذا في معدلاته.وهذا ما يؤكد عليه الباحثين الإجتماعيين (Christian Baudelot,Maurice Establet)في تفسيرهم للظاهرة " ليس المجتمع هو الذي يعطي نظرة عن الإنتحار وإنما هذا الأخيرالذي يعطي نظرة على المجتمع Ce n'est pas la société qui éclaire le suicide,c'est le suicide qui éclaire la société ." [2]

(1)مورس نخلة وآخرون، القاموس الثلاثي، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، د ت، ص301.

(2)Jérôme Sousty , Le Suicide dans le monde.OP.cit,p.8.

د) المواصفات المرتبطة بالفعل الإنتحاري: يرتبط بفعل" الإنتحار" عدة تعابير ومقاصد تحمل أبعادا ومواصفات مختلفة ،وهذا بإختلاف السياقات والظروف التي عاشها المنتحر أو محاول الإنتحار، ويمكن أن نشير في هذا السياق البعض منها على سبيل المثال: محاولة الإنتحار(la tentative de (suicide ،مايعادل الإنتحار(l'équivalent suicide)، الأفكار الانتحارية (idées suicidaires) ،المؤهل للإنتحار (le suicidaire)، فبالنسبة لمحاولة الإنتحار تشير العبارة إلى الفعل الإنتحاري الغير الكامل ،أي الغير المؤدى إلى الموت، هذا السلوك حسب المختصين في الأمراض النفسية له دلالته السيكلوجية ،التي تشير إلى رغبة الفرد في الحياة من جديد بطريقة أخرى، كما عرف "إ . دوركايم "هذا السلوك بفشل الوصول إلى الموت النهائي[1]، كما يمكن أن تتبع المحاولة،محاولات أخرى تصل إلى الإنتحار الفعلي الذي ينتهى بالموت، أما الأفكار الإنتحارية فتمثل الرغبات والمقاصد المعبر عنها، بواسطة التعابير أوالسلوكات التي يتظاهر بها الفرد، لجلب النظر إليه وإثارة النقاش حول حالته، يتساوى في المعنى أيضا ما يسمى بالمؤهل للإنتحار والذي هوسلوك معبر لنية في الإنتحار بطريقة سلوكية تأهيبية.

يشير تعبير " مايعادل الإنتحار إلى السلوكات أو المواقف التي يتحذها الفرد - الذي غالبا ما يعيش حالات قلق عميقة أو إكتئاب أو إنهيار عصبي قوي – تؤدي به إلى خطر الموت، ويمثل على سبيل المثال كل من رفض العلاج، التوقف عن الأدوية الإدمان المتواصل ...إلخ ،من الحالات التي تعبر عن السلوك المعادل للإنتحار [2].

نشير من جهة أخرى، أن الدراسات والأبحاث الإبدميولوجية ،التي تناولت الظاهرة تصنف الإنتحار المؤدى إلى الموت ضمن الدراسات الخاصة بالوفيات، أما محاولات الانتحار ضمن الدراسات الخاصة بالأمراض (Les études de morbidité).

إن البحوث هذه، سبقتها الطريقة الإحصائية التي نشرها "إ.دوركايم" حول الإنتحار، مبرزا الأبعاد السوسيولوجية(كالعزلة وضعف الروابط الإجتماعية على

(1)Emil DURKHEIM, Le Suicide , Paris P. U. F,1969,pp. 3-11.
(2)Pierre MORON, Le Suicide,Paris,Ed :P U F , 1975,P.18.

سبيل المثال) التي ترتبط بالظاهرة، حيث كان ينظرإلى الإنتحار على أنه راجع إلى إعتبارات فردية مرتبطة بالحالات النفسية الخاصة.

إن القراءة السوسيولوجية(للمعطيات الإحصائية) التي قدمها "إ.دوركايم" سمحت بدورها تحويل النظرة المعطاة للمجتمع ،واستدعت فهم المعنى العميق الذي يعطيه الفاعلون لحياتهم الإجتماعية.

2) **العوامل المؤدية إلى الانتحار:**

بالنظرإلى ميزة الفعل الإنتحاري المعقدة ،والمعنى المتعدد المعطى له من النواحي :الدينية، الطقوسية، الفلسفية، الثقافية ،الإجتماعية، النفسية المرضية...إلخ، فإن الأسباب والعوامل المؤدية إليه تعددت وتشعبت، سنركز في هذا العنصر على ثلاثة جوانب تبدو لنا لها الأثر المباشر والغير المباشر في الفعل الإنتحاري [1] وهي: العوامل النفسية، العوامل المرضية، العوامل الإجتماعية.

- **العوامل النفسية:** من هذه العوامل يمكن أن نذكر على سبيل المثال :

- الإكتئاب أو ما يسمى بالملونخوليا (la mélancolie):يمثل من أهم العوامل المرتبطة بالسلوك الإنتحاري .
- اليأس المتواصل والحزن الشديد يولدان بدورهما الأفكار الإنتحارية والرغبة في الموت.
- عدم الثقة بالنفس وفقدان القدرة على التأقلم مع المحيط والأوضاع الحياتية الصعبة.

- **العوامل المرضية:** من هذه العوامل المرضية يمكن أن نذكر على سبيل المثال:

- الإنهيار العصبي المزمن (La dépression chronique)، إنفصام الشخصية أوما يسمى بـ " الإسكيزوفرينيا" المرتبطة بتقلبات الميزاج(الحزن الشديد تارة، والفرح تارة أخرى)، القلق والوسواس القهري.
- الأمراض الجسمانية المستعصية، كالسرطان، الإيدز...وغرها من الأمراض ،التي تولد لدى المصاب رد فعل قهري، لقتل الذات لتجنب الآلام والمعاناة النفسية.

(1)سنركز على بعض العوامل، علما أن هناك عوامل أخرى لها دور في بروز الفعل الانتحاري.

- **العوامل الإجتماعية :** من هذه العوامل الإجتماعية يمكن أن نذكر على سبيل المثال أيضا :

- العزلة الإجتماعية والإنطواء على الذات، تعرض الذات للتفكيرعلى الإنتحار،بسبب الفراغ الإجتماعي، وغياب العلاقات الحميمية والتفاعل الإجتماعي، وهذه الحالات أشار إليها "إدوركايم" أن الإنتحار يزداد طرديا مع العزلة، ومع الطلاق أيضا.

- التفكك الإجتماعي وهذا ما يظهر جليا في حالات الطلاق المؤدية للإنتحار، باعتبارها صدمات إنفعالية عنيفة، تترك آثار نفسية واجتماعية وخيمة على الفرد الذي يعيشها على مدى الحياة.

- الصراع الإجتماعي أقل حدة من التفكك، لكنه يؤدي إلى حالات الإنتحار عندما تتراكم الصراعات ،وتزداد شدتها مع الحياة.

من العوامل الأخرى يمكن أن نذكر أيضا :الأزمات الإقتصادية التي يعيشها الفرد كالإفلاس والبطالة المزمنة، الفشل الدراسي، الكآبة العاطفية ،الفقر وإن كان هذا الأخير لا يعد عاملا حاسما في السلوك الإنتحاري[1]، يضاف إلى هذه العوامل عوامل مرتبطة بالصحبة السيئة وما ينجر عنها من إدمان على الخمر والمخدرات، فالأشخاص المدمنين عليها معرضين أربعة مرات أكثر إلى الإنتحار من الأفراد العاديين[2].

3)ظاهرة الإنتحار في الجزائر:قراءة سوسيولوجية لبعض الإحصائيات:

في الواقع عند الحديث عن الإحصائيات الخاصة بالإنتحار، نجد نفسنا أمام إشكالية حقيقية ،وذلك لعدم تواجد أية مؤسسة رسمية لديها جرد تام وموضوعي لعدد حالات الإنتحارو محاولاته وهذا على المستوى الوطني، فمصلحة الدرك تنشر من الحين والآخر بعض الأرقام والدراسات [3]، وهذه الأخيرة ما هي إلاّ معطيات عامة،

(1) كثير من الدراسات السوسيولوجية أشارت إلى أن الفقر يحمي من الانتحار وهو ما أكد عليه (إ. دوركايم) في دراسته حول الانتحار :« la misère protèg » .

(2)أحمد عياش، الإنتحار – نماذج حية لم تحسم بعد- بيروت، دار الفرابي، 2003،ص97.

(3) أنظر على سبيل المثال، المقال المنشور في المجلة (مجلة الدركي)، رقم 16،المرجع السابق، ص ص31- 36.

متعلقة بعمليات تدخل وحداتها في الأرياف والمناطق النائية ،في حين تحصي مصالح الأمن الحالات التي تقع في المدن والمناطق الحضرية حيث نطاق تدخلها، وهناك أيضا فرق الحماية المدنية التي تجمع بعض الإحصائيات التي تبقى هي الأخرى محدودة وفي حدود حالات تدخلها.

يؤكد الخبراء والمختصين بالظاهرة في هذا السياق،أن الأرقام المقدمة من مختلف المصالح المشارإليها بعيدة عن الحقيقة، لعدة أسباب يأتي في مقدمتها العامل الإجتماعي، لاتزال الأسر الجزائرية تعتبر التصريح بالإنتحار يجلب العار، ولهذا تحاول بقدر ما في وسعها لكتم الحقيقة،التي أصبحت ثقافة سائدة لدى الأسر الجزائرية التي عاشت الظاهرة،غير أن المفارقة التي أثارت إنتباه الباحثين وتساؤلاتهم أيضا، أن الأرقام المقدمة من قبل الجهات الأمنية لا تكشف عن الواقع، وإلاّ كيف نفسر النسبة المنخفضة بالجزائر العاصمة المتواجد بها ما يتعدى الـ3 ملايين نسمة مقارنة مع الولايات الأخرى، بجاية على سبيل المثال، ولهذا فثقافة الكتم وعدم التصريح ،أو بالأحرى التلاعب بالأرقام من بعض الجهات حسب تصريح أحد الأخصائيين في الأمراض العقلية، الغرض منها إخفاء الحقيقة.[1]

نشير في سياق مسار تطور الظاهرة ،أن الإحصائيات المتعلقة بالانتحار أثناء المرحلة الإستعمارية الفرنسية [2]، المنحصرة بين 1942- 1949، تكشف عن 1501 حالة انتحار، منها1086 ذكور و415 إناث، وهذا يعني أن نسبة الرجال المنتحرين(72 ,36%) تفوق نسبة النساء المنتحرات (27,64%) بما يعادل(2،66).

أما الفترة التي تراوحت مابين 1950- 1955، فتكشف عن 1476 حالة إنتحار حسب المدن الرئيسية الثلاثة وهي: الجزائر، قسنطينة، وهران، وتمثل سنة 1955 الأكثر إنتحارا(302حالة) ،مقارنة مع السنوات الأخرى(سنة 1950 سجلت 214 حالة، سنة1951سجلت244 حالة، سنة1952سجلت 212حالة، سنة 1953سجلت 237 حالة،

(1)نقلا عن مقال لسليمان حاج إبراهيم أرقام وحقائق مرعبة عن الانتحار في الجزائر الموقعwww.amanjordan .org

(2)Annuaire statistique de l'Algérie, Nouvelle série, deuxième volume, 1942-1949, Pub : Service de statistique général, Tableau (suicide) P13.

سنة1954سجلت 260 حالة) وفي كلتا الفترتين يمثل كل من الشنق ،واستعمال السلاح الناري من الوسائل الأكثر إستعمالا مقارنة مع الوسائل الأخرى.(1)

بالنسبة لفترة ما بعدالإستقلال،يلاحظ غياب شبه تام لنشرالإحصائيات، وهذا يرجع إلى عدم توفرمصلحة تختص بجردالظاهرة، حسب تصريح ممثل"المديرية العامة للأمن الوطني – D G S N "(2) ،وقد يعود هذا النقص كما أشرنا إليه إلى التغاضي عن الظاهرة من قبل السلطات ،باعتبار السلوك الإنتحاري في المجتمع الجزائري غير منتشر بكثرة في تلك الفترة، ولايستدعي مرصد وقائي، ونشير في هذا السياق إلى الدراسة التي أعدّتها جمعية الدكتور" محفوظ بوسبسي"Recherche et culture " أن الجزائر العاصمة إحتلت الصدارة من حيث نسبة الإنتحار في سنة 1964.(3)

أما دراسة الطبيب " فريد كاشا"حول الإنتحار في الوسط الحضري، تمثل من بين الدراسات الإبدميولوجية الأولى التي تناولت الموضوع بعد فترة الإستقلال[4]، وقد إنحصرت العينة بمستشفى " القطار" على 503 محاولة إنتحار عن طريق إستهلاك المواد السامة[5] " التسمم الإرادي الحاد– intoxication aigue volontaire"،بعد تحليل معطيات الملّفات توصل الباحث إلى نتيجة مؤداها أن من 503 محاولة إنتحار يوجد386 محاولة من فئة الشباب الذين لايتعدى سنهم 25 سنة، وهو مايعادل (76%) و(3%) من الحالات يمثلها الفئة العمرية المتراوحة بين 45- 55 سنة، كما توصل إلى 388 حالة يمثلها النساء أي مايعادل(77،13%)، 115 الحالة يمثلها الرجال(22،86%) ،وهذا يعني أن المحاولة الإنتحارية

(1)Ibid,p.13.

(2) إستجواب أجري من طرف الطالبة علال حكيمة أثناء إعدادها لمذكرة التخرج " فكرة الإنتحار عند المراهقين : دراسة ميدانية بثانوية عمر بن الخطاب بالبليدة، إشراف الأستاذ عثمان فكار، جامعة سعد دحلب البليدة.

(3) نقلا عن مقال: رم منشور فى موقع « suicide en Algérie » Que faut-il comprendre du suicide:.

(4)Farid KACHA,Contribution à l'étude du suicide en milieu urbain.Thèse de doctorat en médecine, faculté d'Alger, 1971.

(5) أشار الباحث إلى حالات الرفض عن الإجابة في الدراسة من قبل بعض المبحوثين،وحالات عدم التصريح من قبل العائلا ت لإخفاء الحادثة.

هي سلوك أنوثي والإنتحار النهائي هوسلوك ذكوري[1].نشير من جهة أخرى أن الباحث أجرى مقارنة مع عينة أخرى من مستشفى " ليل" الفرنسي سنة 1969[2].

1) الانتحار في فترة الثمانينات:

لقد دلت دراسة إبدميولوجية خصصت للفترة (1980- 1987) أجريت بمستشفى" باشا الجامعي "على 2039 ملف خاص بعملية التشريح، وقد أكدت الفحوصات على أن نسبة (32,4 %)يمثلها إناث و(67,6%) يمثلها ذكور ،وهي حالات(إنتحارية)،هذه الدراما الإجتماعية ترتفع بشكل بارز ما بين شهر أفريل وسبتمبر،تمثل الأشهر الأخيرة من هذه الفترة، فترة الصيف أين يجد الفرد نفسه في حالة جرد وتقييم للذات إجتماعيا ونفسيا، وبينت الدراسة من جهة أخرى أن نسبة الإنتحار ترتفع عند العزاب الذكور بنسبة (67,8%)و(25,6%)عند المتزوجين، و(13,8%)عند المطلقين، كما ترتفع النسبة بـ (53,4%)عند العازبات، و(19%)عند المتزوجات،و(1,6%)عند المطلقات، كما بينت الدراسة أن(5،1 %)إنتحرن بسبب العلاقات الغير شرعية(فقدان العذرية)[3].

2)الإنتحار في فترة التسعينيات:

إن المعطيات الإحصائية تخص الفترة الممتدة بين 1990- 1994، مصدرها مصلحة الأمن الحضري[4]، حسب تصريح مصلحة الإتصال والإعلام بلغت حالات محاولة الإنتحار793 محاولة منها 475 يمثلون الذكور، وهو ما يعادل (60 %) و318 يمثلون الإناث أي نسبة(40 %) ،بينما بلغت حالات الإنتحار299حالة، منها 189 يمثلون الذكور، وهو ما يعادل (62،21 %) و110 يمثلون الإناث،أي بنسبة تقدر بـ(36،79%) ،وهذا يعني أن المرحلة هذه تمثل خصوصية سوسيولوجية مميزة وهي أن كلا حجم الإنتحار ومحاولته يرتفعان عند الذكور مقارنة مع الإناث حلال هذه المرحلة.

---

(1) للتوسع حول الدراسة أنظر الصفحات 26 وبعدها.

(2) للتوسع أكثر راجع الأطروحة.

(3)Le phénomène du suicide :des gardes fous, article publié par le quotidien El Moudjahid du14avril1992,p.p.4-5.

(4)مذكرة إحصائيات من مصلحة الأمن، نقلا عن علال حكيمة، المرجع السابق ذكره، ص80.

أما عن الوسائل المستخدمة، فيمثل كل من إستهلاك المواد السامة،الشنق والسقوط من الأماكن العلوية من أكثر الوسائل المستخدمة للوصول إلى الإنتحار النهائي.

3)الإنتحار في فترة الألفية الجديدة:

نشير مرة أخرى إلى غياب مرصد وطني يخول له احتساب حالات الإنتحار وتقييمها، وهذا ما يجعل مهمة الباحث محدودة، لاتمكنه من كشف حقيقة الظاهرة[1]،التي أخذت حسب المحللين أبعادا خطيرة، سنتقيد في هذا العنصر بالإحصائيات المقدمة من طرف إدارتي مصالح الأمن(الدرك والشرطة) أيضا، فحسب مصالح الدرك،أنه خلال الفترة الممتدة بين 1993- 2003 تم تسجيل 4111 بين انتحار ومحاولة انتحار،وقدر حجم محاولة الانتحار بـ769محاولة أي ما يعادل نسبة(19%)، في حين قدر الحجم الإجمالي للانتحار بـ3342 وهو ما يمثل نسبة (81 %)،أما فيما يخص العلاقة بين متغير الجنس والظاهرة، فإن المعطيات تبين أن الذكور يمثلون 445 حاولوا الإنتحار أي ما يعادل نسبة (58 %)،في حين بلغ عدد المحاولات عندالإناث324 حالة أي ما يعادل نسبة(42 %).

لقد بلغت حالات الإنتحار خلال هذه الفترة أيضا 2500 عند الذكور أي ما يعادل نسبة (75 %)، أما عند الإناث فقد بلغ العدد842 حالة،أي ما يعادل نسبة (25 %)،وهذا ما يبين أن الذكور هم أكثر إقداما للانتحار ومحاولته حسب مصادر الدرك، ويمثل الإنتحارالناجح ميزة سوسيولوجة بارزة عندها(فئة الذكور)،كما تأخذ المحاولة الإنتحارية حسب ذات المصدر إتجاها تصاعديا من الإناث إلى الذكور، رغم تقاربها نسبيا.

وحسب دراسة أشرف عليها مجموعة من الخبراء من تخصصات مختلفة (علم النفس، علم الإجتماع، علم الأعصاب) من مركز" البحث والدرسات المعمقة حول

(1)لقد صرح البروفيسور " بن صحه" أثناء إنعقاد اليوم الدراسي حول المظاهر الطبية الشرعية للإنتحار بالمعهد الوطني للصحة العمومية، أن الجزائر تعتبر من بين الدول الفليلة التي هي غير مسجلة في قائمة المنظمة العالمية للصحة، لعدم توفر الإحصائيات الرسمية الوافية.للتوسع حول الموضوع يمكن الرجوع إلى الموقع : www. AL-khial.com

الإنسان" لحساب منظمة غير حكومية، أن الولاية" تيزي وزو" التي كانت تحتل الريادة على مستوى القطر، فإنه يلاحظ فيها إنخفاض في حالات الإنتحار بالنسبة لسنة 2004، حيث لم تتعدى 62حالة، واحتلت ولاية بجاية المقدمة بـ 99 حالة انتحار،وتأتي في المرتبة الثالثة ولاية تيارت بـ 24 حالةإنتحار، تليها ولاية وهران بـ 21 حالة وبومرداس بـ 18حالة، معسكر بـ 17 حالة...إلخ[1].

تفيد مصالح الدرك وهذا حسب التقرير السنوي لسنة 2005 و2006 أن نسبة الإنتحار قد إنخفضت من 192 حالة إنتحار في سنة 2005 إلى 112 حالة إنتحار في سنة 2006، وهذا على مستوى نطاق تدخلها في المناطق التي تدخل ضمن صلاحياتها.

أما فيما يخص مدى انتشار الظاهرة في أوساط الشباب، فتفيد تقارير إحصائية رسمية عن الدرك الوطني أيضاعن تزايد مستمر، فقد تم تسجيل2974 حالة إنتحارمن سنة 1993 إلى غاية أوت 2005، وهذا في وسط فئة الشباب التي يتراوح عمرها ما بين18 إلى 40 سنة، فيما تأتي الفئة الأقل من 18 سنة في الترتيب الثاني بالنسبة لسنتي 2004 و2005 ، كما تم تسجيل عند هذه الفئة وهذا خلال التسعة الأشهر الأولى من سنة 2007، ما يصل إلى 99 حالة انتحار و98 محاولة انتحار فاشلة، أي ما يعادل أكثر من 10حالات في الشهر الواحد، والملفت للإنتباه هو عدد الأطفال الذين إنتحروا خلال نفس الفترة المذكورة إذ تبين الإحصائيات، تواجد 14 حالة انتحار مقابل 19 حالة فاشلة عند فئة القصر، أي الأقل من 18سنة.كما تفيد ذات المصادر أنه خلال فترة الـ7 أشهر الأولى من سنة 2008 ،تم إحصاء مايصل إلى100 حالة إنتحار ،منهم 78 ذكور مقابل 22 إناث،في حين بلغت حالات المحاولة134 محاولة،40 محاولة يمثلها الذكورو 94 إناث، أما عن الفئة العمرية التي مستها الظاهرة نجد 70 حالة سجلت عند الفئة الأقل من 30 سنة، وهو ما يبين جليا مدى استفحال الظاهرة في الوسط الشبابي، أما الوسائل المستعملة في تنفيذ الفعل الإنتحاري فإن أكثر من 70 % يلجأون إلى الشنق الطريقة

(1) نقلا عن مقال لسليمان حاج إبراهيم أرقام وحقائق مرعبة عن الإنتحار في الجزائر الموقع www.amanjordan .org

الأكثر تداولا عند الذكور، في حين يلجأن الإناث إلى إستهلاك العقاقير الطبية أو مواد التنظيف ،أو السقوط من الأماكن العلوية (الشرفات والأسطح)[1].

إنها الوضعية التي آلت إليها الظاهرة في الجزائرإذن،فمع مسار إنتشارها وتوسعها في وسط المراهقين الذين يفضلون الموت بدلا من الحياة، إنها الوضعية التي تستدعي التوقف عندها أيضا وإتخاذ الإجراءات اللاّزمة لتطويقها، على مستوى العائلة، المدرسة والمجتمع أيضا،وتشجيع على فتح قنوات الحوار، خاصة وأن فكرة تقبل الإنتحار لدى الشباب أصبحت من اليوميات المتداولة في الخطاب الشعبي،" الموت ولا الحياة" ما ناش عايشين" رانا ضايعين" إلى غير ذلك من العبارات التي نسمعها هنا وهناك ،تقريبا كل يوم عند الفئة الشابة التي تمثل لوحدها أكثر من(75 %) من سكان الجزائر.

إن تصاعد الظاهرة يبينه الجرد العام لمصلحة الشرطة القضائية على مستوى المناطق الحضرية حيث نطاق تدخلها،تؤكد المعطيات إجمالا أنه في سنة 2007 بلغت حالات الانتحار 309 حالة ،منهم 253 ذكور أي ما يعادل(82 %) مقابل 56 إناث وهو ما يمثل أيضا(18 %)،في حين بلغت حالات المحاولة بـ992محاولة،322 محاولة يمثلها الذكور و670 إناث، في سنة 2008 بلغت حالات الانتحار 325 حالة ،منهم 242 ذكور(75 %) مقابل 83 إناث(25 %)، في حين بلغت حالات المحاولة1027محاولة،287 محاولة يمثلها الذكور(28 %)و 740 إناث(72 %)،أما الثلاثي الأول من سنة 2009 تشير الإحصائيات إلى61 حالة إنتحار على المستوى الوطني منها 45 حالة يمثلها الذكور (74 %) و16 الحالة يمثلها الإناث(26%)،في حين بلغت حالات المحاولة337 محاولة،68 (20 %) محاولة يمثلها الذكور و269إناث(80 %)، أما على مستوى المدن تحتل ولاية تلمسان المرتبة الأولى بـ 52 حالة منها إنتحارين و50 محاولة إنتحارية، تليها ولاية وهران بـ35 حالة أي إنتحارين و33 محاولة إنتحارية، ثم تيارت بـ 31 حالة منها انتحار واحد و30 محاولة، الجزائر بـ 26 حالة منها 06 إنتحارات و20 محاولة، تيبازة بـ 24 حالة،

(1)نفلا عن عيدات أحمد "الإنتحار "، المرجع السابق، ص34، 35

تأتي ولاية تيزيوزو في المرتبة السادسة في حجم الظاهرة بـ 21 حالة ولكن تحتل الصدارة من حيث الإنتحار الناجح وذلك بـ: 11 إنتحار مقابل 10 محاولات فاشلة .

تعقيب عام:

إستهدفنا من خلال هذا المقال محاولة الكشف عن واقع ظاهرة الإنتحار، والمعدلات التي أخذتها عبر المناطق والفئات الإجتماعية بمختلف الأعمار والجنس ،كما حاولنا إبراز العوامل المهيئة لها، مع محاولة تقديم قراءة سوسيولوجية للمعطيات الإحصائية، ومن أهم الإستنتاجات التي يمكن الخروج بها في هذا الصدد ما يلي:

- يمثل الإنتحار ظاهرة معقدة بالنظر إلى تشابك العوامل المؤدية إليه، كما يجر معه عبئ انفعالي ضخم، وصدمة يمتد مداها إلى الحياة الإجتماعية،كما يترك آثارا وخيمة وإحساس بالذنب الدائم في الوسط العائلي.

- تختلف الأسباب والدواعي المؤدية إليه باختلاف الجنس،حيث تؤكد أغلب الإحصائيات والدراسات- إلاّ في حالات محدودة- أن محاولات الإنتحار تكثر عند الإناث مقارنة مع الذكور الذين ينتحرون أكثر، وهذابمعدل 3 أضعاف أكثر منهن،كما تبين أن الفعل الإنتحاري إمتدّ إلى فئتي الشيوخ والأطفال.

- تكثر معدلات الإنتحار ومحاولاته في الأوساط الفقيرة وبصفة خاصة عند فئة البطالين الذكور،حيث تشير إحصائيات تقارير الأمن العام إلى إحتلالهم المراتب الأولى في القوائم الإجمالية، والجدير بالملاحظة أيضاأن الظاهرة أضحت تمس أكثرفأكثر فئة الشباب والمراهقين في آن واحد.

- من بين الوسائل المستعملة لتجسيد الفعل الإنتحاري: إستهلاك المواد السامة والمنظفة،العقاقير الطبية، السقوط من العلو، تمثل ميزة أنوثية على العموم، في حين يمثل كل من السقوط من العلو،إستعمال السلاح الأبيض والناري، الشنق وسيلة ذكورية، تكاد الوسيلة الأخيرة أن تصبح الأكثر إستعمالا، وهذا ما يفسر أن العلاقة تجاه الموت هي علاقة عنيفة جذرية عند الذكور بالمقارنة مع الإناث ،اللاّئي يكثرن من المحاولات الإنتحارية كما تؤكده الإحصائيات العامة،فإذا كانت هذه الأخيرة تعتبر بمثابة نداء

وإستغاثة وجلب المحيط نحوهن، فإن مبتغى الموت عند الذكور هوشجاعة، ورد الإعتبار للذات التي أضحت لاتتحمل العبئ المتراكم.فالدافعية نحو الإنتحارالناجح سمة الذكور.

- على مستوى المناطق الجغرافية تبين الإحصائيات أنه ليس هناك علاقة بين الحضرية والإنتحار بل أن الظاهرة تتجلى أكثر في المناطق الريفية والمدن المتوسطة،وتعود منطقة القبائل إلى إحتلال الصدارة في القائمة حسب الثلاثي الأول من سنة 2009 كما أشرنا إليه.

- إذا كانت الأغلبية تعتقد أن لعامل الدين دور في كبح الإقدام على الفعل الإنتحاري(على أساس أن الإقدام على الفعل حرام والآيات المبينة كثيرة)، فإنه يلاحظ من جهةأخرى إنتشار الظاهرة في الأوساط المحافظة،وإلاّ كيف نفسر الظاهرة المنتشرة لدى النساء الماكثات بمدينة " غرداية" وهي من أكثر المدن الجزائرية المحافظة.

- إن تفشي الظاهرة وإنتشارها أكثر فأكثر مع العشريات الأخيرة في مختلف الأوساط الإجتماعية والمناطق الجغرافية، وفي مختلف الشرائح الإجتماعية، مع أخذ بعين الإعتبارالعوامل المذكورة آنفا،يمكن القول في نهاية المطاف أن التحولات الإقتصادية والسوسيوثقافية والتناقضات التي صاحبتها في سيرورتها ،نتج عنها صراعات ومشاكل، خلقت بدورها باثولاوجيا نفسية واجتماعية ،عائلية وفردية، فالعلاقة الإرتباطية بين الإنتحار وهذه التناقضات لا يمكن نكرانها.

نشير في نهاية هذا العرض إلى ضرورة إنشاء المرصد الوطني للإنتحار، بدونه لايمكن تقديم جرد حقيقي ودراسات وافية عن الحالات، يضاف إلى هذا ضرورة الدعم الموجه إلى الأخصائيين من أطباء مشرعين، أخصائيين في الأمراض العقلية والنفسية، تدعيم المنظمات المدنية والجمعيات التى تعمل على التحسيس بالظاهرة ،كفتح مراكز الإستماع لنشر الوعي الوقائي لمواجهتها،هذا الأخير يقوم أساسا أيضا على قاعدة دراسات، وأبحاث طبية، إذ لايعقل أن تفتقر البلاد إلى دراسات إبدميولوجية إلى يومنا هذا.

قائمة المراجع باللّغة العربية:

1) الجيوش ناجي،الإنتحار دراسة نفسية وإجتماعيةللسلوك الإمنحاري،دمشق مِسسة الشبيبة للنشر والإعلام، 1990.

2) أحمد عياش، الإنتحار – نماذج حية لم تحسم بعد- بيروت، دار الفرابي، 2003.

3) عبد الفتاح مراد، موسوعة البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات، الإسكندرية، الهيئة القومية لدار الكتب والوثائق المصرية، د.ت.

4) عيدات أحمد "الإنتحار" مقال نشر في مجلة الدركي، نوفمبر 2008 العدد 26.

5) معجم المنجد الأبجدي، بيروت، دار المشرق، 1968.

6) مورس نخلة وآخرون، القاموس الثلاثي، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، د ت.

قائمة المراجع باللّغة الفرنسية:

1) Annuaire statistique de l'Algérie, Nouvelle série, deuxième volume, 1942-1949, Pub: Service de statistique général, Tableau (suicide).

2) Farid KACHA, Contribution à l'étude du suicide en milieu urbain.Thèse de doctorat en médecine, faculté d'Alger, 1971.

3) Jerome SOUTY, le suicide dans le monde, revue (Sciences humaines) n° 169, mars 2006.

4) Le suicide, article publié par B.Saint-Girons et al, in Encyclopédie Universalis, no 15, Paris, 1980.

5) Le phénomène du suicide: des gardes fous, article publié par le quotidien El Moudjahid du14avril1992, p.p.4-5.

6) Emil DURKHEIM, Le Suicide, Paris P. U. F, 1969.

7) Pierre MORON, Le Suicide, Paris, Ed: P U F, 1975.

قيم المجتمع الجزائري بين التغير والثبات

بلخير بن ملوكة- علم الاجتماع

مقدمة:

إن ما أصبح عليه المجتمع الجزائري من تبنيه لقيم ثقافية واجتماعية، لا تمت بأية صلة لمقوماته الأصيلة، التي عرفها وتمسك بها لعصور عديدة ، يعود لعدة أسباب تراكمت بتركز لفترات متفاوتة،عمل أصحابها بدون ملل أو كلل على تثبيتها بقوة الإكراه تارة وبوسائل الإغراء تارة أخرى،ابتداء من الاحتلال وانتهاء بأعوانه وعملاءه الذين رفعوا من وراءه مهمة تثبيت هذه المكتسبات الثقافية والاجتماعية ، بل وعملوا على المحافظة عليها ونشرها وتطويرها في المجتمع ، بدعم وتشجيع مطلقين من الدول الاستعمارية السابقة. وهكذا وجد مجتمعنا نفسه بين تيارين متضادين، الأول الوطني الأصيل المتبني والداعي للعمل والتمسك بقيم الأصالة النابعة من مكوناته والمتجذرة في تاريخه النابع من حضارته العربية الإسلامية، الثاني المتنكر لكل ذلك والداعم لإحلال قيم غريبة عن المجتمع لتصبح هي المثل الذي يحتذي به، والغريب في الأمر أن الأخير أصبح هو المسيطر على جوانب المجتمع، ويعمل على محاربة وعرقلة كل ما هو أصيل ، بل إلى إحداث شرخ بين أبناء المجتمع الواحد،حتى وصل إلى حد التهميش وممارسة أنواع من أساليب الضغط القهري ، وتطور الأمر في أحيان عديدة من العنف اللفظي إلى العنف الجسدي والعنف المضاد.

مفاهيم عن القيم

إذا راجعنا ما يمكن أن يرادف هذه الكلمة في اللغة الغربية لوجدنا كلمة"ETHIQUES" باللغة الإنجليزية التي تدل على مجموعة قواعد السلوك، كما نجد كلمة"VALEURS" باللغة الفرنسية، ومن معانيها ما يعتبر حقًا وجميلاً وخيرًا ، طبقًا لمعايير شخصية أو اجتماعية، ويوظف كمعيار ومرجع لمبدأ خلقي.

أما ما تشير إليه الكلمة، وتوحي به ظلالها في اللغة العربية، فالقيم جمع قيمة، وهي ما يكون به الشيء ذا ثمن أو فائدة، يقول المثل العربي "قيمة كل امرئ ما يحسنه".

وتشير القيمة إلى الخصلة الحميدة،والخلة الشريفة التي تحض الإنسان على الاتصاف بها، كحرصه على اقتناء الأشياء ذات القيمة الثمينة والاحتفاظ بها، والقيمة ثمن الشيء الذي يقوم مقامه، فتبعًا لهذا الأصل اللغوي فإن القيم هي تلك المبادئ الخلقية التي تمتدح وتستحسن وتذم مخالفتها وتستهجن،وباختصار فهي تلك السجايا الكامنة في النفس، وهي أيضًا المظهر الخارجي لتلك السجايا1[1].

عرفت القيم عدة تعريفات نذكر منها تعريف " كليمان" الذي حددها في مجموعة من الفلسفات والافتراضات والمعتقدات، والمبادئ والتوقعات، والاتجاهات وقواعد السلوك، التي تجعل أي مجتمع مترابطا في شكل وحدة متماسكة ، كما صنف " سبرينجر" القيم إلى قيم نظرية ، وهي تلك المتعلقة بالبحث والكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر، وقيم اقتصادية ، وتتعلق بكل ما هو نافع ومحققا للكسب المادي، وقيم جمالية وتتمثل في الاهتمام بتحقيق التناسق والانسجام الشكلي، والقيم السياسية وتعني الاهتمام بالسيطرة وقيادة الآخرين، وممارسة عوامل الضغط عليهم. أما عند مفكرين آخرين فالقيم هي نتيجة تفاعل مجموعة من الأفكار والخبرات والتجارب،مما يؤدى إلي إيجاد نظام من الأحكام والآراء الثابتة نحو مختلف جوانب الحياة، ومن جهة ثانية فان مضمون القيم لدى الأفراد، يتغير حسب المحيط الاجتماعي والثقافي الذي يعيشون فيه، والثقافات التي يحتكون بها. أما القيم الاجتماعية فيمكن تعريفها بأنها اهتمام الفرد بالآخرين وتقديم يد العون لهم، باعتبارهم غايات يسعى لخدمتها ، أما بخصوص القيم الدينية فتتركز خاصة على علاقة الفرد بربه، وتأمل ملكوته وسعيه لإتباع تعاليمه الدينية ، وتطبيقها في واقعه المعاش ومعاملة الآخرين معاملة طيبة كما يرضاها الله عز وجل[2].

---

[1] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1979، ص88 إلى 110.

(2)Gilles Férréol, Philippe et Autres, Dictionnaire de sociologie, ARMOND COLIN, 3ème édition, Paris, 2004, P248.

لاشك أن ما نعانيه الآن من مشكلات كثيرة في حياتنا اليومية، على صعيد الأفراد ومن خلاله على صعيد الوسط الاجتماعي ، الذي نعيش فيه من جهة وعلى صعيد الحياة المؤسساتية في العمل من جهة ثانية، مرجعه الأساسي وجود اختلال كلي وكبير في منظومة القيم والسلوك. فالإنسان هو أساس كل شيء الأمر الذي يوجب علينا أن نعطيه جل اهتمامنا وعنايتنا منذ نشأته الأولى في البيت، بتربيته التربية الصالحة وبتلقينه القيم والمثل والأخلاق الكريمة، كحب العمل والتفاني فيه، وإيثاره الغير على نفسه ، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وكل ما يصب في فعل الخير ، والتي ستشكل في النهاية مجموعة من القيم والمثل الأخلاقية الحميدة، التي ستنعكس إيجابا على سلوكياته وتصرفاته في المجتمع انطلاقا من بيته وانتهاء بالمجتمع الذي يعيش فيه. وعلى العكس من ذلك فإذا ما أهملناه ولم نغرس فيه الخصال الحميدة ، وتركناه عرضة لاكتساب مجموعة من القيم والسلوكيات اللأخلاقية ، كسيطرة الذات وحب الأنا وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، والتقاعس عن العمل، واعتباره فرصة لتحقيق مآربه وأهدافه الشخصية، وعدم الاكتراث بالآخرين ، والتي من حيث النتيجة ستشكل مجموعة قيم وسلوك وذهنيات وتصرفات غير سوية، والتي ستنعكس بدورها سلبا على المجتمع، وبالتالي هذا كله سيؤدي إلى نشر الفساد واستشراءه في المجتمع، وإلى هدر كل طاقته، التي يعتبر الإنسان هو أحد بل أهم عناصرها ومواردها، فإذا تحلى هذا الإنسان من خلال تربيته ورعايته بالقيم والسلوكيات الأخلاقية واندمجت كلها مع ما اكتسبه من تعليم وتأهيل وتدريب وإيمانه بقدراته وإمكانياته، وبتفاعلها مع حبه لمجتمعه ووطنه ورغبته في الانجاز والتميز، وصولا للإبداع من خلال استخدامه لبقية عناصر التنمية المتاحة له ، سنصل بالنتيجة إلى مجموعة من القيم والمثل والسلوكيات، المتعلقة بالعلم والعمل وحب الوطن والإخلاص والتفاني، والتي ستؤدي بدورها القضاء على الفساد المستشري في المجتمع من جهة، وستشكل الأساس المتين والحافز القوي نحو التطور والتقدم في المجتمع من جهة ثانية[1].

(1) مالك بن نبي، شروط النهضة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1986، ص 89.

التراكم التاريخي للقيم بالمجتمع الجزائري

يعود امتداد القيم الأصيلة للمجتمع الجزائري إلى عهد الفتوحات الإسلامية الأولى، ذلك المجتمع الامازيغي المنغلق على نفسه،والرافض لكل تغيير بسبب اقتناع أفراده بتقاليدهم التي ولدت لديهم قيما لا يمكنهم التنازل عليها ، ورغم مقاومتهم الشديدة للفاتحين إلا انه في الأخير اقتنعوا بالقيم الأصيلة التي أتي بها دين اللّه. وهكذا نشأ مجتمع فاضل في كل المغرب العربي استطاع بفضل أخلاقه وقيمه الثقافية والاجتماعية ، أن يتجاوز حدوده ليصل إلى أوربا ويرفع لواء العلم والحضارة هناك لعدة قرون.

مع سنة 1830 بدأت تلوح أطماعا مادية وأحقادا روحية آتية من أوربا ، ضد الولايات العثمانية بشمال إفريقيا ، انتهت بغزو فرنسا للجزائر واحتلالها بكل ما لديها من وسائل قمع واستغلال، وبدأت في العمل علي هدم مكونات المجتمع التي كانت قائمة ثم راحت تهيكله من جديد بما يتلاءم ومصالحها،وهنا تجدر الإشارة بان الهدف من الاستعمار هو تحييد الفكر الإسلامي الحامل للفكر العقلي، وتهديم كل ما يرمز للمؤسسة الدينية، بحيث تم تحويلها إلى أداة منتجة للفكر الخرافي، المساعد على نشر السذاجة المؤدية إلى الخضوع، ومحاربة النخبة الدينية المتنورة، المنتجة للخطاب الديني الثقافي ، وحولتها لمجرد تابع للآلة الفرنسية المشوهة لثقافة المجتمع الجزائري.

أنتجت الحالة الاستعمارية الاستيطانية الطويلة في الجزائر132 سنة مجتمعا جديدا، من سماته الفقر والحرمان الاقتصادي والثقافي ، اللذان مسا أغلبية مكوناته بعد عمليات نزع الملكية العنيف والواسع الذي تعرضت له الكثير من الفئات الاجتماعية الريفية على وجه التحديد، وهو ما أنتج حالة من التهميش والتشريد الواسعة التي مست المدن والأرياف على حد سواء، كما أن الحرمان الثقافي من منابع العلم والمعرفة لم تشذ عن خصائصه الكبرى هذه، إلا بعض الفئات القليلة المرتبطة عضويا بالظاهرة الاستعمارية التي استغلت مواقعها لتحسين وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية بالاستحواذ وبمختلف الأشكال على ملكيات زراعية كبيرة ومتوسطة، لان الاستفادة من المدرسة الكلونيالية كان من الاستراتيجيات المفضلة لدى

هؤلاء3،واستطاعوا أن يفرضوا أبناءهم في الكثير من مواقع السلطة، بعد الاستقلال ضامنة بذلك الكثير من شروط إعادة الإنتاج. لقد كان خيار الاشتراكية بخصوصياتها المعروفة ، في تلك الفترة وسيطرة الدولة على السياسية والاقتصاد من السمات التي أثرت على التركيبة الاجتماعية والتحولات التي ستعيشها الجزائر لاحقا.

تميز الوضع العام حينها والاقتصادي خاصة بتبعيته الشديدة للمستعمر، فأصيب بالشلل عند ذهاب الإطارات الأوروبية، وفرار رؤوس الأموال، مع ضعف الصناعة وضآلة المؤهلين في هذا القطاع وتدهور القطاع الفلاحي، أما على المستوى الاجتماعي تناقص العمل وانتشار البطالة والأمية بشكل كبير، وتدهور الوضع الصحي، وتضاعف الحالات الاجتماعية من فقر وحرمان، وتسارع وتيرة الهجرة الريفية.

إن الخيار السياسي بعد الاستقلال مثله مثل التركة الاستعمارية الطويلة، كان له الأثر الأكبر على نوعية وحجم التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تمت بعد الاستقلال، فقد كان خيار الاشتراكية، من السمات التي أثرت على خصائص التركيبة الاجتماعية، هذه التجربة التاريخية الجماعية بمختلف مراحلها الكبرى الاستعمار ، فترة الحركة الوطنية، الثورة، أفرزت الكثير من الخصائص التي ميزت الثقافة الشعبية للمجتمع، فسادت جذور الماضي عند المطالبة الاجتماعية، كما عمت نظرة المساواتية الرافضة للتمايز الاجتماعي،المستهجن من قبل هذه الثقافة، بعض هذه القيم السائدة اجتماعيا التي سنجدها طيلة المرحلة الأولى بعد الاستقلال، قيم بلورت فيما بعد ذلك محتوى اجتماعي ريعي اقتصادي ساد لتمتد آثاره إلى الوقت الحاضر،قيم ظهرت في ممارسات اجتماعية بين مختلف شرائح وطبقات المجتمع، وفي تعاملات يومية.

انعكاس تغير القيم

إن واقع أي مجتمع ما هو إلا انعكاس لتراكمات ثقافية عبر تاريخه، من هنا فقد حدث للمجتمع الجزائري أثناء الحقبة الاستعمارية تحطيما شبه كليا، لمقوماته الثقافية امتدت آثارها إلى ما بعد الاستقلال، بحيث افرز نخبا ظلت تتصارع فيما بينها،واستطاعت الفئة المتشبعة بالثقافة الغربية، السيطرة على الحكم وفرض نماذج

غريبة على المجتمع مبنية على تقمص العقلية الأوروبية وليس ذاتها، هذه التحولات التي غيب فيها وما زال الفرد الجزائري في الأخذ بثقافته ورأيه، والعمل بأفكاره وإشراكه في أهم القرارات الخاصة به وبمصيره.

إن الأزمة التي تهدد كيان المجتمع اليوم تضرب بجذورها في الماضي التاريخي البعيد بحيث تعود بالنسبة للكثير إلى فترة الاحتلال، ثم إلى مرحلة الحرب التحريرية وتثبتت واقعيا في السنوات الأولى من الاستقلال.

ولمن يتأمل واقع المجتمع الجزائري اليوم يلحظ بكل سهولة،أن الجزائر انقسمت بالفعل إلى قسمين، بشعبين مختلفين كل الاختلاف ، من جهة جزائر المتمسكين بالثقافة الغربية والمسيطرين على المناصب الحساسة في الدولة، والمهمشين للبقية ، المتنكرين للغتهم وأصالتهم، مع دعوتهم إلى لائكية بدون معنى، وديمقراطية بلا أساس، وتعددية سياسية شكلية، وليبيرالية اقتصادية فوضوية، أما الجزائر الثانية فهي الأصالة، وهي الجزائر التي بشرت باسترجاعها جبهة التحرير الوطني ليلة أول نوفمبر1954، وقد صيغ ذلك في عدد من الوثائق التاريخية[1]، ودعم ذلك بما ترتب عن مشروع قسنطينة الاقتصادي والاجتماعي من نتائج، الذي أعلنت عنه فرنسا في02 أكتوبر 1958، لتجفيف منابع الثورة،بسبب رفض أطياف الشعب الجزائري له لأنه لم يكن نابعا من أصالته وفي غير صالحه، رغم المغريات الاجتماعية والاقتصادية التي أتى بها،لكن عدم الاستقرار السياسي في السنوات الأولى للاستقلال،وضعف الدولة المنهكة بالنزاعات بين مختلف القوى السياسية والعسكرية من اجل السلطة، حال دون بلورة مشروع اجتماعي أصيل يحظى بالإجماع ، إذ اتضح انه أثناء الثورة التحريرية قامت النخبة الثورية باستغلال الدين، كخطاب تعبوي لتوحيد الشعب لخدمة العمل المسلح ، وغداة الاستقلال تم إقحام ثقافة المجتمع الجزائري في مجال الصراع السياسي بين ثلاث كتل رئيسية ، تمثلت في أولئك المتشبعين بالثقافة الغربية، والتي لا ترى حلا لمشاكل المجتمع إلا بتقمص العقلية وليس الذات الأوروبية، والثانية التي تطمح لإصلاح المجتمع، من خلال عملية استثمار واسعة في كل المجالات، أما الثالثة

(1)Djamel Guerid, L'exception Algérienne, La modernisation à l'épreuve de la société, édition Casbah, Alger, 2007, p127.

فلا مخرج عندها لما آل إليه المجتمع، إلا بالرجوع إلى الذات الحضارية من خلال اللغة والدين والتاريخ، ومن هنا دخلت ثقافة المجتمع في حلبة صراع بين ثلاث قوي هي نخبة مثقفة بثقافة غربية، وقوة الصناعيين، وقوة تمثل الإصلاحيين المتبنية لثقافة المجتمع[1].

بعد الاستقلال الوطني، وجدت الجزائر أمام وضع كارثي اجتماعي واقتصادي موروث عن الاستعمار الفرنسي، مما أدى إلى دخول السياسيين والعسكريين آنذاك في صراع على الحكم انتهي بمسك زمام الحكم من طرف النخبة المتشبعة بالثقافة الغربية،وفرضها بالتعاون مع الصناعيين نموذجا تغريبيا معينا غيبت فيه إرادة الشعب،واستثنت فيه قيمه الاجتماعية والثقافية الأساسية النابعة من قناعاته الأصيلة المتجذرة عبر التاريخ،فعوضا أن يتم تحديد الإطار الأساسي الثقافي والاجتماعي الأصيل للمجتمع، ليكون المرجع الموضح للقيم الحقيقية المشتركة بين أبناء المجتمع النابعة من دينه، وتقاليده وخبرته، ومن معايشته لأحداث ومحطات تاريخية مر بها، ولا بأس من تطعيمه من حين لآخر بمكتسبات محمودة تصب في الصالح العام، من شأنها أن تسهم في معالجة النقائص والدفع إلى التطور والرقي، فقد تم اعتماد من طرف النخبة الحاكمة مشاريع اجتماعية واقتصادية غريبة، وسياسات غير مدروسة، مع محاولة تطبيقها بدون تمهيد ولا متابعة وبلا تفكير في كل جوانب المجتمع، وكانت النتيجة فشلها لأنها استندت على أسس مبنية على قيم وثقافات اجتماعية لشعوب أخرى، لها ماضيها وتاريخها وإسهاماتها وتقاليدها بلورتها في مشاريع اجتماعية واقتصادية،تصلح للتطبيق على مجتمعاتها،لأنها نابعة من تاريخ شعوبها ومن قناعتهم ، ولا تصلح لمجتمعنا لأنها وبكل بساطة غير نابعة من روافد ثقافته وقناعته، وقيمه الأصيلة، وإذا ما تظاهر في أحيان عديدة بالعمل بها فإنما ذلك يتم بمجاراة ومسايرة سطحية بهدف قضاء مصلحة ظرفية ، دون اقتناع فعلي أو عن سذاجة عابرة سرعان ما يكتشف زيفها بمرور الزمن[2].

(1) الزبير عروس، محاضرات في نظريات علم الاجتماع لطلبة الماجستير،غير مطبوعة، جامعة الجزائر، 2008.

(2)Mohamed Harbi, FLN mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir 1945-1962, NAQD, ENAL, Alger 1993, p 327.

انتكاسة عدم العمل بالقيم الحقيقية المجتمع

إن ثقافة المجتمع الجزائري تلعب فيها قيم التأصيل دورا هاما،وبما انه ومنذ القديم تبنى قيما دينية أصيلة،فانه ورغم خضوعه طيلة فترة استعمار مدمر حاول عدة مرات طمس هويته والقضاء على ثقافته،إلا أنه صمد في وجه التشويه والتغريب الذي مورس ضده، وهذا ما يجعلنا نقول إن النقطة السوداء التي تحملت الجزائر تبعاتها عقودا من الزمن، هي تغييب القيم الاجتماعية والثقافية، النابعة من مقومات الشعب، تلك القيم البسيطة والموروثة عن الأجداد التي أعجب بها الأعداء ، والتي ضمنت لقرون من الزمن الحياة الكريمة المليئة بالتكافل والتضامن لأفراد مجتمعنا.

مباشرة بعد الاستقلال دب التغيير القيمي في شؤون حياة مجتمعنا، بالرغم من التفاؤل الذي صاحب مسيرة الثورة، الناتج أساسا عن تبني القيم الأصيلة ، بل والعمل بها والمستمدة من الدين الإسلامي،ومن ترجمتها في الواقع إبان حقبة الاحتلال والتي ولدت اللحمة والمآخاة والتكافل، بحيث كانت الحافز للكثيرين للانضمام للعمل المسلح من أجل تحرير الوطن، ثم بناء مجتمع له أساس اجتماعي متين متأصل ومتحصن ضد عوامل وثقافات غريبة عنه، فكانت المحرك الأول للثورة.

بعد الاستقلال سعت النخبة الحاكمة إلى مواصلة قطع كل القيم والأخلاق التي دأب في السابق الاستعمار على تدميرها، والتي كان لها دورا أساسيا في ربط الحركة الثورية بالموروث التاريخي والحضاري الاصيل للمجتمع، فنشأ جيل يفتقد التواصل مع ماضيه الحضاري، ولما اجتاح المد الثقافي العالمي لم تكن لديه حصانة تجاه ذلك، فقاده الفراغ الناتج عن ذلك إلى البحث عن مرجعيات بديلة.

فبتقليد أعمي للغرب بتبني الذات وليس العقلية الأوروبية، أي الذهاب مباشرة إلى القشور والتمسك بها، ولدت قيودا وتصورات جامدة مكان قيم أصيلة ظلت تتضاءل وتندثر بعد ما أصابها تشوه عرفه المجتمع الجزائري منذ خضوعه للمحتل الفرنسي الذي قام وعلى مدار عشرات السنين، على هدم وتدمير وطمس كل مقوماته وخصوصا الروحية، هذا التشويه امتدت آثاره إلى ما بعد الاستقلال،بحيث افرز عددا من النخب ظلت تتصارع فيما بينها،واستطاعت الفئة المتشبعة بالثقافة الغربية،السيطرة على مقاليد الحكم وفرض نماذج من الحكم غريبة عن المجتمع

الجزائري،وتنكر واضح للإرث الحضاري المتجذر في المجتمع،هذا المجتمع الضعيف أصلا والباحث عن هويته وقيمه المفقودة، وهنا نذكر المراحل والذي مست لحد كبير تركيبة المجتمع، ابتدءا بتبنيه نهجا اشتراكيا لا يمت للواقع الجزائري بصلة لأنه غير نابع منه، والذي افرز مع مرور الوقت نظرة اتكالية بقضاءه على إسهامات الفرد في النموذج الاجتماعي، وبإقرار فشله خاضت الجزائر وبنفس الأخطاء تجربة أخرى دون الرجوع للشعب، تمثلت في تبني النهج الليبيرالي نتج عنه زعزعة للنظام ككل جراء الوضعية الاجتماعية الصعبة التي آل إليها المجتمع، كل هذه التحولات التي غيب وما زال فيها الفرد الجزائري في الأخذ برأيه، والعمل بأفكاره وإشراكه في أهم القرارات الخاصة به وبمسيرة مجتمعه.

وجدت الجزائر نفسها بعد نيلها الاستقلال السياسي بين خيارين اثنين إما الاشتراكية، أو خيار الرأسمالية، ظنا منها أنه لا يوجد خيار ثالث، وهذان الخياران لم يأتيا صدفة بل صدرا عن " قابليتها للاستعمار"، لقد حصرت نخبتها الحاكمة فكرها في هذين البديلين، ولو أنها فكرت مليا وبعيدا عن المصالح الشخصية، التي تحكمت في قراراتها السياسية لوجدت الخيار في حل ثالثٍ ، ولربما كان هذا الحل أَفضل من أحكام كارل ماركس ومبادئ آدم سميث ، فغداة الاستقلال مباشرة، وجد مجتمعا مقتصرا على الاستهلاك بدل الإنتاج ، لقد صنع الاستعمار من الجزائري فردا لا يفكر إلا في بطنه، وهمه الوحيد هو في كيفية تلبية رغباته المادية ، ولا يفكر أبدا في الوسائل التي تمكنه من الخروج من وضعيته مقلدا حاجات غيره، طبقا لمقولة ابن خلدون "المغلوب مولع بإتباع الغالب"، وبذلك اتجه نحو تكديس الأشياء بدل البناء ، وظاهرة التكديس أدت إلى التمَدنِ لا إلى الحضارة ، التمَدنِ يمكن صناعته في لحظة معينة، إذ يكفي أن نرتدي ملابس غربية، ونظارات غالية، ونحمل هاتفا نقالا من نوع رفيع، ونتكلم بلغةِ غيرنا، لنحطم الرقم القياسي في التمدن، لكن رغم كل ذلك سنظل نحمل في ذواتنا أفكارا لا تحرك المجتمع، وعقلا ضيقا لا يتعدى الأفق، ولا نبني الحضارة التي تصنع منتجاتها، وهنا لو حاولنا عكس المعادلة، وحاولنا صنعَ حضارة من منتجاتها ، فسيكون هذا بكل بساطة من قبيل وضع المحراث أمام الثور، وعليه فالمجتمع الذي لا يصنع أفكاره، لا يمكِنه صنع

المنتوجات لاستهلاكه، ولا المنتوجات الضرورية لتصنيعه،ولا يستطيع في عهد التشييد أن يُشِيد بالأفكار المستوردة أو المُفروضة عليه من الخارج ، ومن ثم تصبح التبعية والركود والجمود ليسا من عوامل التقهقر والتخلف فحسب ، بل ومن عوامل الفناء، والخروج من التاريخ، إن التنْمية الاجتماعية التي لا تأخذ الإنسانَ بعين الاعتبار تبوء حتمًا بالفشل، فالنهضة الاجتماعية يجب أن تتضمن الجانب الذي يجعل من الإنسان القيمة الاجتماعية الأولى التي تتحقق بها خِطة التنمية ، ولهذا فعلى العالَمِ المتخلف أن يغير وجهة الاستثمار بتغيير مفهومه ليحوله من "العمل نتاج الاستثمار" إلى "الاستثمار نتاج عمل"، ذلك أنّ المعادلة الأولى ذات طابع مالي، في حين المعادلة الثانية ذات طابع اجتماعي، فالمعادلة الأولى تتطلب استثمار رؤوس أموال أجنبية، كما يحدث حاليًا في البلاد العربية،في حين تترجم المعادلة الثانية مبدأ الاعتماد على الذات،فالمجتمع الحقيقي يُقِيمُ علاقات استثمار تدعو إلى التعايش الاجتماعي، وليس على المصلحة الذاتية التي تؤدي للانفجار.

لقد أصبح الفرد الجزائري ملزما بتنفيذ الأوامر مهما كانت طبيعتها، بدل الالتزام بالقيم لأجل هدف سامي، رغم معرفته التامة بها، وإقرارها بقلبه مع عدم قدرته على تطبيقها بجوارحه وسلوكه[1].

لننتقل إلى واقع مجتمعنا ولنستطلع نماذج من القيم الدخيلة والغريبة ، التي أصبحت مثل الوباء، لكن مأساة المآسي أن الوباء منتشر ليس بشكل واسع فقط،وإنما أصبح مستحكما وساريا في شرايين المجتمع، فالذي نهب البنوك ليس اللصوص ، وإنما المسيرين ذوو مستوى، والذي أصبح يخرج المريض من المستشفى العمومي ويوجهه نحو مراكز صحية معينة لإجراء عملية جراحية نظير مقابل مادي يحمل بعضهم رتبة بروفسور، والذي يبتز الطلبة حتى يخضعهم لنزواته للحصول على النقاط التي تمكنهم من النجاح في الامتحانات هو أستاذهم، وهل يوجد بلد في العالم يخاف فيه المصلي من سرقة حذاءه عندما يدخل بيت الله، نعم يخاف الجزائريون وهم داخل المساجد على أحذيتهم وليس على أموالهم، لكن هل يوجد عندنا ذوو ألباب وأخلاق وقيم، بعد أن أصبحت مأساة مأساتنا في نخبة نخبنا.

---

[1] مالك بن نبي، شروط النهضة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 986، ص 36 -45.

نماذج عن القيم المجتمعية الأصيلة

ينتمي حمدان خوجة إلى عائلة جزائرية عريقة، كان خاله الحاج محمد ، أمينا سكة قبل الاحتلال الفرنسي، أما والده عثمان فكان فقيها. ولد حمدان سنة 1773، حفظ القرآن و بعض العلوم الدينية على يد والده، ثم دخل المرحلة الابتدائية، التي نجح فيها بتفوق فأرسله والده مكافأة له مع خاله برحلة إلى اسطنبول سنة 1784م، ثم انتقل إلى المرحلة العليا حيث تلقى فيها علم الأصول والفلسفة وعلوم عصره.

بعد وفاة والده شغل مكانه كمدرس للعلوم الدينية، لمدة قصيرة ثم مارس التجارة مع خاله ونجح فيها، حيث أصبح من أغنياء الجزائر، مما فتح له المجال القيام بعدة رحلات إلى أوربا، وبلاد المشرق، ومنها استطاع تعلم عدة لغات كالفرنسية ، والإنجليزية مما ساعده على التفتح وتوسيع معالمه والتعرف على العادات والتقاليد ، والأنظمة السياسية السائدة في تلك البلدان.

أثناء الحملة الفرنسية على الجزائر ساهم بكل ما لديه للدفاع عن مدينة الجزائر، وبعد الاحتلال الفرنسي اشتغل كعضو في بلدية الجزائر ، وفيها حاول الحفاظ على ما تبقى للجزائريين من ممتلكات، حيث رفض تسليم عدة مساجد للفرنسيين، الذين اتخذوا ذلك حجة لتدميرها وإقامة بدلها مؤسسات، وطرق عمومية، كما شارك في لجنة التعويضات الفرنسية لتعويض الأشخاص الذين هدمت ممتلكاتهم بحجة المصلحة العامة،وفيها بذل حمدان جهودا لخدمة إخوانه الجزائريين،ولكن الاستعمار الفرنسي تفطن لنوايا الأعضاء الجزائريين المشاركين في هذه اللجنة فحلها، وأغلق باب التعويضات.

بعد ذلك شارك كوسيط بين أحمد باي، والفرنسيين وأرسل إلى الجنرال سولت مذكرة يصف فيها التجاوزات التي قام بها الفرنسيون في الجزائر، فكان من نتائج هذه المذكرة إنشاء اللجنة الإفريقية للبحث عن الأوضاع في الجزائر. وفي باريس راسل السلطان العثماني وناشده بالتدخل لإنقاذ الشعب الجزائري ثم غادر باريس نحو القسطنطينية في عام 1836 وتوفي هناك ما بين 1840- 1845.

قامت الحكومة الفرنسية تحت قيادة شارل ديغول في02 أكتوبر 1958، بإطلاق مشروع قسنطينة الاقتصادي والاجتماعي، أسوة بمشروع مارشال الذي أطلقته

الولايات المتحدة الاميريكية مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية في أوربا الغربية، وذلك بغرض تجفيف منابع الثورة وفصلها عن الشعب وقطع الطريق أمام قيام دولة جزائرية ذات سيادة، بالرغم ما أتى به المشروع من حوافز اقتصادية، ومشاريع اجتماعية إلا أن أطياف الشعب الجزائري رفضته، لأنه لم يكن نابعا من أصالتها ، إضافة إلى أن مضامينه لم تأتي في وقت سابق عندما كان أفراد الشعب بحاجة إليها، بل أتت في ظرف ووقت غير مناسبين عكس توجهاته وقناعاته.

أما المثال الآخر فغداة الاستقلال الوطني للجزائر عام 1962،قام العمال وبطريقة تلقائية بعملية تسيير للمنشآت التي فر المستعمر وتركها خرابا، هذه المبادرة العفوية تنم على التجذر القيمي للفرد الجزائري، بالرغم من التشويه الذي تعرض له ، والقمع الذي سلط عليه لإجباره على التخلي عن قيمه الأصيلة وتغييرها بأخرى دخيلة.

إضافة إلى هذا يجب أن نذكر المقاومة الشعبية، التي قام بها الجزائريون منذ دخول المستعمر الفرنسي أرضهم،والتي امتدت حتى خروجه والدالة على رفض صريح وعدم تقبل لما أتى به من أساليب وسلوكيات وقيم غريبة عنهم،أدت إلى ابتكار طرق لكيفية مواجهتها، ونذكر في هذا المجال محافظة جل أفراد الشعب عن الأحكام الدينية فيما يخص الأحوال الشخصية من زواج وميراث وتنظيم معاملات تجارية...، إضافة إلى التمسك بأحكام الشريعة بخصوص العبادات من صلاة وصوم وزكاة...

رغم تعرض اللغة العربية للتضييق والتهميش والإلغاء، إلا أنها بقيت صامدة في وجه كل ذلك، بفضل تجند العديد من الوطنيين الأحرار، المتمسكين بقيمهم الأصيلة، في مواجهة كل مشاريع القضاء عليها، بالمحافظة عليها عن طريق الكتاتيب، ومدارس الإخلاص التابعة لجمعية العلماء المسلمين، وكذا بواسطة الصحف الناطقة بالعربية[1].

[1] عبد الكريم سعداوي، الأزمة السياسية والاجتماعية في الجزائر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص42 و68.

الخاتمة:

إن تحديث المجتمع وبعث نهضة اجتماعية واقتصادية فيه،تمر من خلال إعادة نظر جريئة في عمل وسير المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، بالتركيز على مضمون ما تقوم به من وظائف وادوار، ويأتي ذلك عن طريق تحرير الأفراد والجماعات من قيود وتصورات جامدة ناتجة عن تقليد أعمي للغرب، وتنكر واضح للإرث الحضاري المتجذر للمجتمع من طرف النخب الحاكمة. كما تستند إلى قواعد ضبط واضحة ودقيقة تحدد مكانة ودور كل فرد، بتوضيح العلاقات العامة بينه وبين مختلف المؤسسات بالاستعمال الجيد لوسائل الاتصال معه، مع احترام ثقافة المجتمع، والعمل بأفكارها وتطبيقها ميدانيا.

إن درجة النجاح تتوقف على عمق التغيرات، التي تحدث من خلال تحريك المادة الرمادية لأفراد الشعب وفي أساليب التنظيم والتسيير،وخاصة في هياكل الإدارات العمومية، والمؤسسات المالية، فالضرورة الملحة اليوم تتمثل في إنهاء تلك الأساليب البالية، والأخذ برأي أفراد المجتمع بكل أطيافه قصد اعتماد نموذجا قيميا نابعا من قيمه وثقافة مجتمعه، إضافة إلي القيام بتحديد سياسة عامة تعتمد بالأساس على الالتزام بالقيم والمبادئ الاجتماعية والثقافية، وتبني قيم وسلوك الفعل الاجتماعي وخاصة الأخلاق المهنية والاحترافية، ولا يتحقق ذلك إلا بالرجوع إلى إشراك الفرد في القرار وتبني آراءه وتصوراته النابعة من ثقافة مجتمعه، ليتمكن من الخروج من التخلف ورسم مكانا لائقا ضمن هذا العالم، والانطلاق بواسطة قوة الإبداع الكامنة،لمواجهة تحديات العصر بدل الهروب منها ، وعدم الاكتفاء بمظاهر آنية تؤدي في الحقيقة إلي الانغلاق بدل الانفتاح وتطوير المجتمع.

واقع التحولات السياسية لجزائر التسعينيات

طبال نعمية- جامعة الجزائر

مقدمة:

لقد سجلت الجزائر بعد الأحداث التي عرفتها منذ أكتوبر 1988 أكبر المحاولات نحو التحولات والتغيير الجذري والعميق الذي مس جهازها الاقتصادي، وجزء كبير من العلاقات الاجتماعية، إلى جانب مؤسساتها الثقافية. لكن يعتبر المستوى السياسي هو حتما من أظهر هذه التحولات بشكل أسرع وأوضح.هذا من جهة لأن القضايا السياسية تشكل دائما الاهتمامات الأساسية. ومن جهة أخرى للأهمية التي يتميز بها الجانب السياسي الذي هو دائم الحضور في حياتنا من خلال تأثيره الطويل إلى حد ما في واقع الديناميكية الاجتماعية بسبب وصايته وأبوته الذي مارسها على المجتمع حتى صار هذا الأخير يحمل طابع النظام السياسي وثقله المهيمن فمثل هذه الوضعية تجد لها تفسيرا من خلال السيرورة التاريخية التي كان موضوعا لها المجتمع بأكمله. إن الدولة ومنذ ظهورها لا تمثل نوع من التركيبة لمجتمع مدني موجود، بل بالعكس إنها تفرض نفسها كعنصر في التركيبة، حتى أصبحت تلعب الدور الرئيسي في تشكيلة المجتمع، حتى صار هذا الأخير يتهيكل انطلاقا من حركية الدولة معه بإتباع تطوراتها، لهذا نجد أن التحولات التي كان موضوعا لها الحقل السياسي بعد أحداث أكتوبر 1988 كان له وقعا على سيرورة الحركية الاجتماعية، خاصة لما أخذ الوضع يتطور بصورة كبيرة عندما بدأ النظام السياسي يتحرك في كل الاتجاهات وبدا فاقدا السند الشعبي بسبب التناقضات التي كانت تميزه والتي أدت إلى تراجع شرعيته التاريخية والذي كان يمثله البعد الثوري. ولعل من المشاكل التي زادت في تفاقم أزمة النظام السياسي هو ما يمكن حصره في

إخفاق مشروع التصنيع الذي كان يعول عليه كثيرا. حتى بدت مشاكل التنمية التي أرادت إيجاد حلول سريعة سببا في انفجار الحقل السياسي بأكمله والذي نتج عنه فيما بعد مبادرة الإصلاحات السياسية والانفتاح الديمقراطي. فمثل هذه المبادرة تمخضت عن قرارات البنية الفوقية ولم تكن نتاجا لحركات الشارع،وذلك عندما فشلت مجموعات من السلطة في ادعاءاتها التنموية، وفي تقديمها بدائل ضعيفة، بل أكثر من ذلك، عندما واجهتها ثورات السخط والنقمة، بمعنى آخر ظهرت الإصلاحات السياسية لفيفري 1989 أنها تعكس إفلاس الدولة أكثر من كونها انتصار الديموقراطية . وحتى نستقرأ أهم التحولات التي مست بنية الحقل السياسي أثناء المرحلة التي عرفت فيها الانتقال من نظام الأحادية الحزبية إلى نظام التعددية الحزبية، فإننا سنقوم بالاعتماد على تقسيم المجال السياسي إلى ثلاث مراحل أساسية ميزت هذه النقلة النوعية. فالمرحلة الأولى هي تلك التي تمتد من 1988 إلى غاية 1992 والتي تعرف بمرحلة الانفتاح السياسي أو الديموقراطي . أما المرحلة الثانية فيمكن تحديدها زمانيا من 1992 إلى غاية 1995 أي ما أطلق عليها بمرحلة الجمود السياسي أو ما كانت تعرف بفترة توقيف المسار الانتخابي. أما المرحلة الثالثة والأخيرة فهي التي تبدأ من 1995 وإلى غاية 1999، وما أطلق عليها بفترة العودة إلى المسار الانتخابي. وانطلاقا من هذا التقسيم نقول أن لكل مرحلة من هذه المراحل محطات هامة سنتطرق إليها، علنا نصل إلى مسح عام عن التحولات التي عرفتها الجزائر على مستوى هذا البعد.

1. المرحلة الأولى (1988-1992)

إن الشيء المميز لهذه المرحلة هو إرادة النظام في التوجه نحو ممارسات يريد أن تطغى عليها الطابع الديموقراطي من الناحية الظاهرية أساسا. كما أن هذه المرحلة، "رغم قصرها من حيث الزمن، إلا أنها من أخصب المراحل السياسية على مستوى الحدث السياسي، عنف، انتخابات، مسيرات، تنظيمات، اغتيالات...الخ"، (جابي، ع.ن. 1999. ص 62) وهذا نظرا للديناميكية الكبيرة التي ميزتها في حركيتها من خلال إدخال تغيرات متفاوتة العمق على النظام السياسي الذي طالما حافظ على استقراره. بلا شك أن الرغبة الشديدة الذي أبرزها النظام السياسي أنذاك

في التوجه نحو الانفتاح الديمقراطي كانت تحكمه خلفيات وأسباب شكلت المحرك الأساسي لهذا الانفتاح .ولعل من بين أهم أسبابه،هي الخطة المعتمدة والمتمثلة في الاصلاحات الاقتصادية.ذلك أن حركة هذه الاصلاحات التي تم اعتمادها في أواخر الثمانينيات أريد لها أن تكون أكثر عمقا من سابقتها، لكن نقص الانضمام والمساندة في وسط المجتمع من جهة، والعراقيل التي كانت تواجهها من داخل أطراف في النظام السياسي من جهة أخرى، جعلت من الانفتاح السياسي وتبني الديموقراطية اختيارا ضروريا من أجل دفع حركتها وفك الخناق عنها وإقحام أكبر للمجتمع في ديناميكيتها. وتعتبر هذه المرة الأولى التي يشار فيها إلى أهمية ربط الاصلاحات الاقتصادية بالإصلاحات السياسية كعلاقة تكاملية لا يمكن إنكارها.لكن هل يمكن القيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية في نفس الوقت، في حين أنهما سيرورتين مختلفتين ؟. إن الشيئ المميّز لتلك الفترة هو أن نظام الشادلي كان يريد التخلص من معارضي الإصلاحات الاقتصادية خاصة وأنه كان يعتقد أن هذه الإصلاحات كفيلة بإيجاد حل ليس فقط لأزمة القطاع الصناعي بمؤسساته الصخمة، وبل ايضا للإختلالات اوظيفية التي تميز النظام السياسي الذي لم يكن قادرا على إعطاء حلول للمشاكل المتعددة الأبعاد التي فرضتها مرحلة ما بعد الاستقلال. هكذا يكون أهم شيء أتى به أكتوبر 1988 هو قبول النظام للتعددية الحزبية، وبهذا تعرف الجزائر المستقلة أول تحول هام في الحقل السياسي الوطني. كيف يستقبل الجزائريون ما اضطر النظام منحهم إياه، وهم الذين لم يرفعوا تماما شعارات تطالب بالتعددية الحزبية أو إدخال الديمقراطية في الممارسة السياسة، صحيح أن المتظاهرين وجهوا جام غضبهم نحو رمز السلطة الرئيسي آنذاك وهو حزب جبهة التحرير الوطني. ولكن بالمقابل، الغضب كان موجه أيضا صوب وحدات توزيع مواد الاستهلاك وهذا لا يعني بدوره أن أحداث أكتوبر كان مبررها الأساسي دوافع استهلاكية أساسا لكن ومن ناحية أخرى يبدو أن الأهداف الحقيقية من وراء الانفتاح السياسي تكمن أولا في سعي رجال الاصلاحات في محاولة تضييق تأثير أطراف من داخل السلطة السياسية والمعادية للاصلاحات الاقتصادية وثانيا في جعل الانفتاح السياسي كشكل من الامتياز من طرف السلطة تجاه المجتمع في مقابل إلغاء الدولة التزاماتها من بعض دوائر الأعمال

الاقتصادية وخاصة الإجتماعية،وعليه فإن السعي نحو تبني الديموقراطية كان يدرك كتعويض لبعض الفئات الاجتماعية ولا سيما الفئات ذات الدخل المتوسط عن خسارة بعض الفوائد الاجتماعية، بعض الإعانات التي كانت تضمنها الدولة، بهذا يبدو أن الانفتاح السياسي لم يكن في نظر محركيه وباعثيه كسيرورة تسمح بالتعبير عن تناقضات سسيو- إقتصادية- سياسية وإجتماعية التي كانت مكضومة مدة تقريبا 30 سنة فهي في نظرهم مجرد خطوة تحاول أن تجعل انسحاب الدولة تجاه المطالب الاجتماعية شيء مقبول «لقد كان هناك رغبة نحو الديمقراطية الهدف منها هو تنحي الدولة عن الحقل الاقتصادي ». (Addi, L. 1995. P 132) لهذا كانت التغيرات التي طرأت على الحقل السياسي ما بين (1989- 1992) تميزها الكثير من الارتجال والتسرع في الأحداث، فما هي إذا أولى الخطوات المتبناة نحو ما يعرف بالإنفتاح الديمقراطي ؟

بعد أحداث أكتوبر 1988 أعلن رئيس الدولة بتنظيم استفتاء شعبي يوم 3نوفمبر 1988 للفصل في الإصلاحات التي تنوي السلطة إدخالها على الساحة السياسية، وقد تمت صياغة مشروع التعديل أو ما يعرف بالمراجعة الدستورية وهذا دون مشاركة حزب جبهة التحرير الوطني كطرف في الإصلاح. وبهذا اعتبر هذا المشروع كخطوة أولى للقيام بإصلاحات سياسية واسعة وإنهاء نظام الحزب الواحد، وعليه قدم الدستور في شكله النهائي للتصويت عليه في 23 فبراير 1989 . إن أول ملاحظة تجلب الانتباه في دستور1989، تتعلق بإلغاء الاختيار الاشتراكي الذي نص عليه دستور 1979، «إذ يعد الدستور الجديد مثل سابقه، عندما أعلن أن الإسلام دين الدولة وقد قام أيضا بتأسيس المجلس الإسلامي الأعلى كمرجع يعود إليه رئيس الدولة أثناء إصدار قراراته... فهكذا اختفت الإشتراكية وجاء الإسلام ليعوضها" (Quandt,w.1999. p66). كما نّص هذا الدستور على ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية، كما نصت المادة 39 على حريات التعبير وإنشاء الجمعيات. والجديد أيضا هو الإعتراف بحق تشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي، المادة 40. بالرغم من عدم الإفصاح عن كلمة التعددية الحزبية إلاّ أنه كان واضحا أن المقصود من هذا هو فتح المجال للقوى السياسية كي تمارس نشاطاتها، وهذا دليل على عمق

الثقافة الأحادية السياسية وتجذرها لدى النخبة الحاكمة آنذاك إلى درجة تفضيل عبارة جمعية ذات طابع سياسي عوض أحزاب سياسية مباشرة. باختصار يمكن القول أن دستور 1989 جاء "لتحقيق الهدف الديمقراطي من خلال المواد 36- 39- 40»، (بهلول، ب، م، ج. 1994. ص 79). وإعطاء الإطار التشريعي للتغيير. وفي هذا الإطار أظهر دستور 1989 براعة الرئاسة في إتقان اللعبة السياسية من خلال الموازنة بين الإنفتاح والإنغلاق قالسياسي : الإنفتاح نحو التعددية الحزبية ضد الحزب الواحد السابق وهو حزب جبهة التحرير الوطني .... أمّا عن حركة الإنغلاق فكانت في نطاق رفض فكرة تفويض كتابة الدستور من أطراف تمثلها القوى الحية للأمة، ولكن عهدت بهذه المهمة إلى دائرة مطلعة وهو ما شكل انتقاد لهذا الدستور كونه يتمحور في عدم إشراك المفكرين وقوى إجتماعية وإطارات. لكن يبقى دستور 1989 من أبرز مستجدات الواقع أنذاك عندما أعطى دفعا وانطلاقة نحو الديمقراطية، وذلك من خلال ظهور العديد من الأحزاب فكانت الفترة الممتدة ما بين 1989 و1991 هي الأخصب من حيث إنشاء عدد معتبر من الأحزاب . حيث بلغ عدد الأحزاب المعتمدة عام 1989 حوالي 18 حزبا، ثم 30 حزبا عام 190، ثم 40 حزبا في أفريل 1991. ووصل العدد إلى 56 حزب في ديسمبر 1991، هو ما سمح للحركات القديمة والمحظورة بأن تظهر مرة ثانية لكن بشكل شرعي مثل (PAGS وFFS). و«بهذا كان التحول من النقيض إلى النقيض (من الإحتكار السياسي) إلى تكوين أكثر من ثلاثين تشكيلة سياسية خلال سنتين. ليتعلق الأمر بالعبور الوعر الذي أظهر وجود معارضة متعددة وغير مهيكلة.هذه المعارضة لم يكن لديها فرصة للظهور، بالتالي فإنها لم تستطع أو لم تعرف كيف تنظم نفسها .لهذا كانت معارضة مشتتة ومفتتة» (Boukhobza, M.1990 .P 229) خاصة وأنها كانت تعمل خارج منطق القطيعة مع النظام القائم، فكانت تمثيل فعلى لبعض دوائر السلطة المركزية التي تحركهم حسب طريقتها. فهذه الأحزاب صارت تعرف كامتداد للنظام السياسي والتي اصبحت تحركها إطارات متكونة حسب قواعد وممارسات النظام السابق .أما عن العلاقة التي كانت تجمع فيما بين هذه الأحزاب ونقطة الإلتقاء فيما بينها فكانت تتمثل من خلال نقدها . فهذه الوضعية أعطت ديناميكية يميزها نوع من الشك والريبة من جهة ونوع من

التحرير والانطلاق من جهة أخرى. ذلك أن مختلف التيارات السياسية التي كانت تعاني من الردع والقمع وجدت طريقها أخيرا نحو الظهور، فالأمل عوّض الرتابة اليومية، على الأقل في البداية، والأشخاص الذين كانوا يخشون التعبير فجأة وجدوا الطريق مفتوحا. فالحياة السياسية عرفت انتعاشا لم تعرفه قط، فصار هناك لقاءات واجتماعات شعبية أخذت تقام في كل مكان، فبعض الأحزاب أصبحت تنظم مجموعات ومظاهرات شعبية، والتلفزة صارت تبرمج مناقشات سياسية منتظمة.... فهذا الانتعاش الذي عرفته السيرورة الديمقراطية جعلت الرئيس الشادلي يبادر بالإعلان عن انتخابات محلية، كمبدأ للتجسيد الفعلي للديمقراطية وكمصدر هام من مصادر شرعية النظام السياسي الذي كان يهدف إلى إظهار نية في مواصلة المسار الديمقراطي.وانطلاقا من هذا صيغ أول قانون انتخابات وذلك في أوت 1989 والتي كانت نصوصه مغايرة تماما لنصوص القوانين السابقة،وذلك بهدف مسايرة سياسة التعددية، ولعل من بين أهم النقاط المثارة فيه هي قضية التصويت بالوكالة . بحيث كان هذا القانون يسمح للرجال بالتصويت نيابة عن زوجاتهم بمجرد استظهار السجل العائلي، بالإضافة إلى أنه بإمكان كل رجل التصويت بالنيابة عن ثلاثة أشخاص من عائلته، لهذا كان هذا القانون وراء تعسفات كبيرة كما يظن البعض. (Quandt, w.1999. P72) لكن هذا لم يمنع من أن تكون الانتخابات المحلية (البلديات والمجالس الولائية) في جوان 1990 كأول امتحان للديمقراطية وأول تنافس للأحزاب السياسية التي أبرزت ميزان القوى من خلال نتائجها. فكان فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية بنسبة 55.25٪ وبنسبة مشاركة بلغت 65٪ من المسجلين. أما عن الأحزاب التي عبرت عن مقاطعتها لهذه الانتخابات، نجد حزب القوى الإشتراكية FFS والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر MDA. والملاحظ بالنسبة لنتائج هذه الإنتخابات في كونها جعلت الخريطة السياسية في البلاد تغير تغيرا جذريا، إذ انهزمت جبهة التحرير الوطني في أول إقتراع تعددي وهو ما زاد من شروخاتها الداخلية. ففي الخريف من تلك السنة، أعلنت شخصيات سياسية هامة إستقلاليتها عن FLN. في حين أعطت هذه النتائج مكانة كبيرة لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي تمكن من جلب أنظار الأوساط الوطنية والدولية ومن فرض وجوده . فالأهمية

السياسية والاجتماعية والأيديولوجية التي أخذها هذا الحزب جعلت منه الحزب الذي كان له أكثر تأثيرا في الحياة السياسية مقارنة بالأحزاب السياسية الأخرى وحتى حزب جبهة التحرير الوطني الذي لم يصمد امام الهجومات الانتخابية "للفيس". حيث ترك بصمته في تاريخ الجزائر في مرحلة ما بعد أكتوبر 1988، إذ اعتبر فاعلا سياسيا قويا إلى درجة ألقى فيها بضلاله على أحزاب لها السبق التاريخي وتجربة النضال مثل حزب جبهة الطليعة الاشتراكية، جبهة القوى الاشتراكية، الحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر، وذلك نظرا إلى جملة الخصائص السسيولوجية التي تتميز بها تركيبته البشرية وطبيعة خطابه وإيديولوجيته وكذا ممارساته ومواقفه. ولعل من بين الأسباب التي جعلت الفيس يحظى بدعم شعبي هو قوة اتصاله بالمجتمع من جهة .ومن جهة أخرى في كونه كان يحمل خطابا راديكاليا مناهضا للنظام القائم الذي كان يتهمه بالفساد. فمنذ ذلك الحين بدأت الحياة السياسية تميزها وجود قطبين وهما السلطة والفيس الذي بدى كمنافس عنيد وفاعل سياسي جديد يطمح إلى السلطة . وعليه فقد شرع هذا الحزب في استعراض قوته من خلال المسيرة التي قام بها في جانفي 1991 عند اندلاع حرب الخليج في حشد جماهيري توجه به إلى مقر وزارة الدفاع الوطني .هذا الاستعراض «وهذه الدعوة التي رفعها الفيس خلال فترة حرب الخليج اعتبرها بعض المراقبين مناورة ذكية وجريئة لإدانة النظام، وتجريده من كل سلطة معنوية وسياسية،قصد الاستلاء على الحكم» (عياشي، أ. 1992. ص 18) .وبهذا كانت حرب الخليج ظرفا لانعاش ديناميكية الفيس .فكانت بداية مظاهر المواجهة بين الفيس والمؤسسة العسكرية والتي أخذت تطورات ومواقف فيما بعد. المهم أن ماحققه الفيس من نتائج في الانتخابات المحلية حمله للمطالبة بالانتخابات التشريعية إلى جانب الرئاسيات وبهذا تكون الانتخابات التشريعية هي الامتحان الثاني للديمقراطية في الجزائر، وتم تحديد إجرائها في 27 جوان 1991، وعليه شرع المجلس الشعبي الوطني بمعية حكومة مولود حمروش في مناقشة قانون الإنتخابات وكيفية تقسيم الدوائر. ومن دون أن نتطرق إلى تفاصيل هذا القانون الذي أحدث صراعا كبيرا في الساحة السياسية حمل الفيس وقتها اتهام الحكومة بتزوير الإنتخابات مسبقا. وأمام ذلك التصعيد في خطاب الفيس الذي قابله تصلب في مواقف

الحكومة، ازدادت الأجواء السياسية توترا خاصة بعد دعوة الفيس للإضراب الغير محدود يوم 25ماي 1991، حيث نظم مسيرة في شوارع العاصمة للمناداة بالدولة الإسلامية، كما قام بامتلاك الساحات العمومية.ومن جهتها دعت الحكومة إلى عدم الإستجابة للإضراب.وقد كانت تلك هي المرحلة الأكثر صلابة لتجربة الجزائر القصيرة في مجال الديمقراطية. فعوض أن تتجه الأزمة نحو الإنفراج صارت تسير يوما بعد يوم إلى التعقيد. حتى صارت الوضعية في نظر المؤسسة العسكرية تشكل تهديدا بأمن الدولة والنظام العام. ففي 4جوان تم تدخل الجيش لتفريق المضربين وإخلاء الأماكن العمومية بالقوة . وعلى إثرها توفي عشرات المتظاهرين فكان ما يشبه عودة أحداث أكتوبر 88.كما أعلن الرئيس الشادلي حالة الطوارئ وإقالة مولود حمروش، وهكذا تم تأجيل الانتخابات إلى وقت لاحق. كما تم تعيين سيد احمد غزالي في5 جوان 1991، والذي وعد بتنظيم انتخابات "حرة ونزيهة" مع قانون انتخابي جديد في أواخر سنة 1991. وفي 30جوان تم إعتقال قادة الفيس وأمام هذه الوضعية كانت البداية الأولى لإنتقال العنف من الشارع إلى أعالي الجبال بحيث بدأ تشكيل نقطة الإنطلاق لحركة مسلحة.

لقد كشفت أحداث جوان 1991 «أن تدخل الجيش متحججا بإضراب الفيس في ماي 1991، كان هدفه الإطاحة بحمروش وتوقيف قادة الفيس» (Quandt, w. 1999. P 82)، فإذا كانت الإطاحة بحكومة حمروش تعني إجهاض مشروع الإصلاحات الإقتصادية فإن توقيف قادة الفيس أعطى عدم استقرار سياسي، فلم يعد الاهتمام منصبا لملاحقة تطبيق الإصلاحات وإنما الحفاظ على النظام. المهم أن بعد تعديل قانون الإنتخابات شرعت حكومة سيد احمد غزالي في تهيئة الأجواء لإجراء الإنتخابات التشريعية التي حددت يوم 26ديسمبر 1991 تاريخا لها. وقد برز الفيس للمرة الثانية كأقوى تشكيلة سياسية، تحصل فيها على 188 مقعد من جملة 232 . ونتيجة كهذه جعلت التجربة الديمقراطية في الجزائر تخرج من هيمنة الحزب الواحد، لتقع في قبضة الحزب الواحد من جديد، وهذا من خلال السيطرة الكلية للجبهة الإسلامية للإنقاذ. في الواقع إن فوز الفيس في أول انتخابات تشريعية في ظل التعددية الحزبية يعتبر بمثابة تحول سياسي هام- على الأقل ظاهريا – في جزائر ما بعد أكتوبر

1988. ورغم كل التحاليل المتعددة الأبعاد التي يمكن أن نتوقف عندها لتفسير هذا الانتصار الانتخابي للفيس الذي يتميز ببعض الخصوصيات السسيولوجية من حيث تركيبته البشرية وطابع أسسه الإيديولوجية والفلسفة السياسية التي بنى عليها ممارسته السياسية، إلا انه يبقى علينا أن نقول إن تجربه الفيس في الحقل السياسي الجزائري من 1988 إلى 1992 هي تجربة كان لها أثر بالغ في إعادة هيكلة واقع العلاقات السياسية في الجزائر التسعينات وحتى جزائر سنوات الألفية الجديدة. فأول اثر هام كان لبروز الفيس كقوة أو كتنظيم سياسي كان بإمكانه أن يستحوذ على الحقل السياسي لو تم فسح الطريق أمام الممارسة الديمقراطية التي تقبل بنتائج انتخابات، مهما كان الفائز في ظل تنافس سياسي مفتوح، وهنا المفارقة، حزب يستعمل الديمقراطية وهو كافر بها ليصعد إلى السلطة ليجهض عليها بعد حصوله على السلطة، وأيضا عدم وجود تنظيمات سياسية أخرى قادرة على تعبئة جماهيرية قوية مثلما فعل الفيس، رغم تدنيه من ناحية النتائج التقنية لعدد المصوتين عليه في منافستين انتخابيتين في مدة ثمانية عشرة شهرا. من جهة أخرى، النظام الحاكم وكل أجهزته الإيديولوجية والوسائل الذي بحوزته لم يستطع الوقوف والصمود أمام زحف الفيس. فهذا التوجه الجديد للخريطة السياسية، جعل القوى السياسية في البلاد والمؤسسة العسكرية، تتحرك لمنع هذا التحول في مسار الجزائر السياسي، وهو ما أدى إلى انزلاق سياسي خطير، طرح نوع من المجابهة بين الفيس والمؤسسة العسكرية نتج عنه تدخل الجيش مرة أخرى في الساحة السياسية. هذا الأخير الذي اتخذ موقعا تمثل في تنحية الرئيس الشادلي باعتباره المسؤول الأول عن ما آلت إليه الأوضاع.

إن هذا الحدث كان أكبر وأخطر منعرج سياسي في أدق ظرف كانت الدولة أثناءها بصدد استكمال مؤسساتها الدستورية. وهو ما أدى إلى خلق أزمة سياسية حقيقية أفرزت شغور منصب الرئاسة وشغور البرلمان . وفي ظل فراغ هذه المؤسسات تقرر إلغاء الدورة الثانية للإنتخابات التشريعية المزمع إجراءها في 16جانفي 1992، وإلغاء نتائج فوز الفيس. وعليه قرر المجلس الأعلى للأمن استحالة مواصلة المسار الإنتخابي كما أعلن تكفله بالقضايا الأمنية. إن الشيء الملاحظ في تلك الفترة، هي تلك المفارقة التي أنتجتها مواقف أحزاب المعارضة: كيف أنهم يطالبون بالديمقراطية

وفي الوقت نفسه يوافقون الجيش عن قيامه بإلغاء الإنتخابات وتوقيف المسار الديمقراطي .أمّا عن المفارقة الأخرى فتلك التي تخص رد فعل المجتمع الذي لم يبدي أي احتجاج فعلي من إلغاء الانتخابات، بالرغم من النتائج التي تحصل عليها الفيس، بحيث نجد ارتياح العديد من الجزائريين... خاصة النساء المتعلمات، اللائكيين، الأمازيغيين وبعض الديموقراطيين والمثقفين. فبالنسبة لهؤلاء يعتبر انتصار الفيس مصدر حدوث كارثة أو حرب أهلية. هو ما يدل على أن أغلبية الجزائريين لم تكن لديهم روابط متينة مع الفيس بالرغم من نتائج الانتخابات . لكن أيا كانت المواقف، إلاّ أن إلغاء الانتخابات التشريعية كان حدثا هاما ، كونه أفرز نظام مهيمن من طرف المؤسسة العسكرية التي وضعت نهاية للتجربة الديموقراطية التي عاشتها الجزائر ما بين 1989 إلى غاية 1992 من خلال الانفتاح السياسي. هذا الانفتاح الذي قام بإضعاف النظام بدلا من تقويته وإنقاذه. وهنا تكمن المفارقة الأخرى إن نقد النظام سيتطور في المجتمع وهذا بفضل الميل إلى التعددية السياسية وإلى حرية التعبير وهو ما كان منعدما إبان الحزب الواحد.

ما نلاحظه كخلاصة لهذه الفترة هو التسارع في كثافة الأحداث التي شهدتها الساحة السياسية والذي يدل عن غياب إرادة فعلية من طرف سلطة الدولة للانفتاح الديموقراطي. لقد كان هناك الكثير من الإرتجال. فلا يكفي المثل والمبادئ الديمقراطية حتى يتم خلق ديناميكية التغير. إن التجربة الديموقراطية أخذت نهاية عكس ما كان يتوقعه الفاعلون لها ،وهذا بفعل المخاطر التي واجهتها والتي كان من أهمها: الاضراب العام الذي شنه الفيس في جوان 1991. وبعده توقيف المسار الانتخابي في بداية جانفي 1992، ثم المخاطر الأكثر خطورة والمتمثلة في تعميم العنف الذي كان يهدف إلى الإقصاء الجسدي.

2. المرحلة الثانية(1992-1995)

إن الشيئ المميز لهذه المرحلة هو خروج الجيش الذي صار له دور أكثر بروزا في سير القضايا اليومية للبلاد، «خاصة وأن الجيش ولأسباب تاريخية، يعتبر من حقه تسيير الدولة الذي هو أساس نشأتها »، (Addi, L. 1995. P 55) وهذا ما عمل على مضاعفة أزمة شرعية الدولة .هذه الدولة التي وجدت نفسها عاجزة على حل المشاكل

الاقتصادية والاجتماعية الملازمة لأزمتها،ولكن حرّكت هذه المشاكل من خلال بروز ظواهر أكثر خطورة وأكثر تعقيدا وصعوبة من حل الركود الاجتماعي، والتدهور الاقتصادي والجمود السياسي. إن التجربة الديمقراطية التي خاضت الجزائر، أظهرت هذه المشاكل التي كانت مصدر العراقيل والعوائق المعتبرة وأضافت إليها مشكلا آخر متمثلا في المشكل الأمني الذي عرف تدهورا من خلال أعمال العنف والإرهاب التي لم يسبق للجزائر أن عرفت لها مثيل في تاريخها الحديث. لكن ومن دون التوقف عند العناصر التفسيرية لذلك هكذا بدأت تدرك الأزمة على المستوى السياسي على أنها أكثر خطورة لأنها سببا لكل الظروف السسيولوجية التي أدت إلى التأزم. خاصة وأن هذه المرحلة، أي مرحلة توقيف المسار الانتخابي أظهرت بأن السلطة السياسية لا تزال تعيش حبيسة النظام القديم فكرا ورجالا وتنظيما. وهكذا أصبحت الوضعية التي صارت تميز الحقل السياسي منذ جانفي 1992،تاريخ ما يصطلح على تسميته بالانقلاب الأبيض، تحمل معها مؤشرات التهديد وعدم الاستقرار . وأمام هذه الوضعية كانت المحاولة لإيجاد سلطة انتقالية تقوم مقام الجيش،لأنه لم يكن لدى هذا الأخير نية في تولي السلطة مباشرة، بالتالي تم الاتفاق إلى إسناد المسؤولية إلى هيئة رئاسية جماعية تحمل اسم المجلس الأعلى للدولة الذي تم تنصيبه يوم 16 جانفي 1992 برئاسة محمد بوضياف الذي كان اختيارا غير متوقعا لكن ذو نوايا سياسية تبريرية من أجل إعطاء شرعية ومصداقية للهيئة الجماعية التي ستسير البلاد.نلاحظ هنا كيف يتم اللجوء إلى الشرعية الثورية لمحاولة تجاوز وضعية لا شرعية.

لقد ظهر محمد بوضياف في غاية الديناميكية، أثناء رئاسته للمجلس الأعلى للدولة، وقد وافق قرار الجيش بخصوص حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي تم في 4مارس 1992، كما تميز بمظهره الأكثر شعبوي منه ديمقراطي، لكن كان لديه القليل من الوقت حتى يترك بصمة لأنه تم اغتياله بعنابة في جوان 1992. ومنذ ذلك الحين شهدت الجزائر تصعيدا لما يسمى بالعنف السياسي، الذي أخذ بعدها منعطفات ومنعرجات أقحمت البلاد في دوامة ما يسمى بالإرهاب الذي أخذ يستنزف الخيرات والأرواح حتى طال جميع المستويات . وهكذا كانت البداية باتجاه ثقافة حمل السلاح، هذه الثقافة التي أصبحت تعبر أشكال الوعي الاجتماعي الجزائري

على حساب الثقافة السياسية.ولعل اللأمر الذي أدخل البلاد في حالة من الاضطراب والقلق هي عمليات الزجر والردع التي أصبحت تمارسها مصالح الأمن والجيش من خلال عمليات التمشيط وممارسة التعذيب، بالإضافة إلى فتح مراكز الإعتقالات في الصحراء في 13فيفري 1992 لاعتقال البعض من أنصار الفيس. مضاف إليها إقرار حالة الطوارئ في 9فيفري 1992 وحضر التجول الذي أعلن إلى أجل غير محدود. وهكذا تم تبديل القانون بالقوة، وعوض الإخضاع الإجماع، وحل البوليسي والعسكري مكان السياسي، وفي مقابل ذلك عرفت الحياة السياسية جمودا كبيرا من خلال غياب الحوار بين السلطة والمعارضة فأخذ مجال التعبير السياسي يتقلص بفعل تقلص الأحزاب السياسية. فكانت تلك هي المرحلة التي شهدت إضعاف تعبير الحركات الديمقراطية التي كانت تبحث عن شق طريقها، كما أنها المرحلة التي اختفت فيها المؤسسات السياسية التقليدية مثل (المجلس الوطني البلدي) الذي عوض (بالمجلس الاستشاري الوطني)ثم (المجلس الوطني الانتقالي) وعلى إثر هذه المرحلة انتقلت رئاسة الحكومة من سيد احمد غزالي إلى بالعيد عبد السلام في 8جويلية 1992 الذي عرف بسياسته الموجهة التي كانت تصب في غير مجرى الاتجاه العام الذي كان يرحب بالتحرر الاقتصادي والسياسي، بحيث أعيد الاحتكار والمركزية للدولة وهو ما أعطى طابع عودة امتدادها بعد محاولات تجاوزها، وفي ظل هذه الأجواء المتناقضة تضاعفت الإعتداءات ومحاولات الإغتيال، وهو ما أعطى علاقة للأحداث الدموية بالمشكلات السياسية.

وهكذا بدت سنة 1993 كسنة مميزة من حيث الوضعية الأمنية التي اتخذت منعطفا مأساويا من خلال ما عرفه العنف في الفضاءات الحضرية من تطورات وذلك بانتهاج طريق التصفيات الجسدية،انطلاقا من رجال الأمن، ورجال الصحافة والثقافة، ورجال الفكر وحتى بعض الوجوه من النظام. ضف على ذلك بداية الإعتداءات ضد الرعايا الأجانب وهو ما نتج عنه زعزعة مكانة الجزائر دوليا. وفي أثناء سنوات 1994-1995 التي عرفت تصاعد موجة العنف بحيث تنوعت وامتدت لتصل إلى عامة المواطنين. كما تضاعفت عمليات الهدم والتخريب لكل ما يرمز إلى الدولة، زد على ذلك انفجارات السيارات المفخخة ووضع الحواجز المغلوطة. وفي هذه الأثناء كان اهتمام

الدولة منصبا في محاولة إعادة استتباب الأمن. فكان المنطق الأمنى أهم ما يشغلها. (Dahmani, A. 1999. P 185-186) هكذا إذن بدت المرحلة الإنتقالية بأنها مرحلة صراعات دامية أول ما ميزها هو العنف المسلح، وبوصول هذه المرحلة إلى نهايتها في نهاية سنة 1993: لوحظ أنه من الصعب على الجزائر العودة إلى الوضعية السياسية الطبيعية. لكن عوضا عن تمديد هذه المرحلة الإنتقالية، عزم النظام على تنصيب شخصية جديدة كرئيس للدولة وهوليامين زووال في 1994/01/31 الذي ترأس البلاد بشرعية عسكرية. والملاحظ أن المسألة السياسية التي كانت تطرح طيلة سنة 1994 وبداية 1995 هي مسألة الحوار الوطني الذي نادت به السلطة السياسية للتفاوض مع قادة الفيس وهذا من أجل وضع حد للأزمة الجزائرية المتصاعدة في بعدها الأمني. وحتى يظهر الرئيس ليامين زروال عن حسن نيته قام بفصل رئيس الحكومة رضا مالك الذي كان يشكل حجرة عقبة حول كيفية معالجة مسألة العنف المتطرف، فكان من معارضي فكرة الحوار مع الإسلاميين، وعليه تم تعيين مقداد سيفي خلفا له (Dahmani, A. 1999. P 92) إن سياسة زروال في تلك الفترة أظهرت سيرها باتجاه استراتيجية مزدوجة والتي تمثلت في الحوار والتفاوض وفي نفس الوقت تطبيق إجراءات أمنية صارمة تهدف للقضاء على العناصر الإسلامية المسلحة . لكن بالرغم من هذا إلاّ أن محاولة الحوار فشلت، لأن الجيش الذي يعتبر المصدر الأساسي للسلطة كان يرفض الإعتراف بوجود شركاء سياسيين .

وفي ظل هذه الأوضاع اجتمعت في روما مجموعة من أحزاب المعارضة المتفاوتة القوة والمتنافرة ايديولوجيا والتي جمعتها فقط محاولة الضغط على النظام لإيجاد حل سياسي سلمي للأزمة الجزائرية وذلك بدعامة المجتمع الكاثوليكي لسانت إيجيديو sant Egidio المنعقد في 22نوفمبر 1994 والذي كان لقاءها الثاني في بداية شهر جانفي 1995. « وفي هذا الجو السياسي أعلن رئيس الدولة بمناسبة الإحتفال بذكرى أول نوفمبر 1994 عن إجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية سنة 1995 التي حددت فترة إجرائها فيما بعد في 16نوفمبر 1995» (جابي،ي ع، ن. 1999. ص 163). هذه الإنتخابات التي مثلت حدثا سياسيا هاما لجزائر ما بعد توقيف المسار الإنتخابي، فكانت بمثابة امتحان فعلي لمصداقية النظام الجزائري داخليا وخارجيا، خاصة وأن

الكثير من الآراء كانت في بعض الأحيان تربط بين الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر، وبين إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية لديسمبر1991 . بهذا كان الإعلان عن هذه الإنتخابات كإعلان عن انتهاء ما يسمى بالمرحلة الإنتقالية حيث أعطت إسما رسميا تمثل بالعودة إلى المسار الانتخابي، وهذا بعدما كان المسار الديمقراطي معطلا بفعل الإنسداد السياسي وحالة الطوارئ التي كانت تحمل معها كل مؤشرات الجمود والركود على المستوى السياسي، يمكن القول إن مرحلة ما بعد توقيف المسار الا نتخابي هي مرحلة عدم وضوح الرؤية داخل الحقل السياسي الجزائري، وأن واقع التنافس السياسي اقتصر كله على ضرورة التموقع وراء قبول مكافحة ما يعرف بالإرهاب، أي بصيغة أخرى أن تنضوي تحت لواء مسعى النظام أو يدركك هذا الأخير بأنك ضده وربما مؤيدا لمنطق فرض الإرادة السياسية بالقوة.

3. المرحلة الثالثة (1995-1999)

إن أهم ما يميز هذه المرحلة هي محاولة العودة إلى المسار الإنتخابي الذي كان يعتبره النظام «كجزء من الحل السياسي وبداية لحل أزمة الشرعية والمؤسسات . فالفرضية التي يمكن الإنطلاق منها فيما يتعلق بهذه الإنتخابات أنها تهدف إلى إعادة تشكيل الخارطة السياسية الجزائرية بعد التجربة التي عاشتها الجزائر من جراء فشل الإنتخابات التشريعية لديسمبر 1991. فالهدف من هذه الإنتخابات إذن هو الإستمرار في العملية الإنتقالية التي شنها النظام السياسي بعد أحداث أكتوبر في ظرف جديد وميزان قوى سياسي مختلف عن ذلك الذي كان سائدا في بداية التسعينيات لصالح النظام هذه المرة». (جابي، ع، ن. 1999. ص 158). لقد كانت الإنتخابات الرئاسية لسنة 1995 في مقدمة سيرورة الانتخابات، ليس هذا فحسب بل كانت تعد القليلة من نوعها في العالم العربي، والأولى من نوعها في الجزائر.

في الواقع أن هذه الإنتخابات جاءت وسط أجواء وظروف ميزتها التهديدات من طرف الجماعات الاسلامية المسلحة من جهة،ومن جهة أخرى نداءات المقاطعة التي أصدرتها وروجت لها مجموعة من المعارضة، والتي راهنت كثيرا على مشاركة شعبية ضعيفة. لكن هذا كله لم يثني الجزائريين عن المشاركة والتصويت والتي بلغ معدل المشاركة بها 74.92٪. فلا أحد ينكر أن هذه الإنتخابات كانت تمثل منعرج هام

للأزمة السياسية لأنها كانت تمثل فرصة تعبير ضد العنف. فالإسلام المتعصب صار متنكرا من طرف أغلبية الشعب حتى وإن كان التيار الإسلامي لا يزال يتلقى التعاطف من خلال المترشح الإسلامي "حماس" الذي تحصل على المرتبة الثانية بنسبة 25.58٪. فهذه الإنتخابات كانت تمثل جرس نداء لتوقيف العنف، لأنها كانت أكبر من كونها تصويت لرئيس، وإنما كانت استفتاء من أجل السلم، وعليه ربط المنتخبون مشاركتهم بعودة الأمن والإستقرار. فتصويتهم على زروال كان يعني تكليفهم إياه بهذه المهمة الخاصة والصعبة.

لقد بدأ الرئيس زروال عمله وإستراتيجيته كرئيس الجمهورية بقرار إغلاق آخر معتقل في الصحراء وذلك في نوفمبر 1995 .كما قام بتعيين حكومة جديدة في 5جانفي 1996 يترأسها أحمد أويحيى متكونة من تقنوقراطيين شباب، معتمدا عليهم في مواصلة برنامج الإصلاحات الاقتصادية، في حين كان انشغاله منصبا حول مقاومة الإرهاب، وإنشاء الصرح المؤسساتي للدولة. (Quandt, w.1999. P 97-98) والتي جاءت على إثره المراجعة الدستورية من خلال استفتاء 28 نوفمبر 1996 كمحاولة لإدخال تعديلات على الدستور. وهذه إشارة إلى كون دستور 1989، الذي كرس مبدأ التعددية الحزبية في الجزائر لم يعد صالحا في بعض جوانبه ولاسيما في طبيعة أطر العمل الديمقراطي، باعتبار أن ما كانت تعيشه الجزائر من عدم استقرار أمني خطير زعزع طيلة سنوات الأزمة مؤسسات الدولة، كان سببه التسرع في التعددية السياسية الذي جاء بها دستور 1989 وعليه ظهر مشروع دستور 1996 مدروسا بشكل يتفادى بها تكرار ما حدث في 1991. وبذلك تم وضع ضوابط جديدة أهمها استحداث غرفة ثانية داخل البرلمان سميت مجلس الأمة، تأخذ بالحسم في بعض القضايا الهامة التي يستعصي حولها الإجماع داخل غرفة النواب. لكن هذا لم يمنع بأن كان الإتجاه العام لهذه التعديلات تصب في نفس توجه الدستور السابق. «بالفعل فإن نص 1996 ليس فقط أنه يقر اختيار التعددية السياسية، ولكنه يحدد تحرير المادة التي تقر بمبدأ التعددية الحزبية». (Gurdon, H. 1997. P 43)لكننا سوف لن نطيل الحديث كثيرا، ونكتفي بالقول، إن هذه التعديلات الدستورية ساهمت في تمرير قوانين جديدة مرتبطة

بالأحزاب السياسية وبقانون الانتخابات، وبهذا يمكن إدراكهما كعملية تمهيدية للانتخابات التشريعية حتى تحصل في إطار ميزان قوى سياسي لصالح السلطة .

هكذا إذن كانت البداية والتمهيد نحو انتخابات تشريعية مزمع إجراءها في 5جوان 1997. فباقتراب هذه الانتخابات عرفت البلاد انشغالا كبيرا بعملية التحضيرات، لكن الشيء الملاحظ هو ولادة حزب جديد يدعى RND (التجمع الوطني الديمقراطي) هذا الحزب الذي حاز على تأييد ومساندة السلطة حتى اشتهر بحزب السلطة. وهذا بالرغم من إعلان هذه الأخيرة عن حيادها . أما عن التدابير المتخذة، من أجل ضمان نتائج مرضية، فقد كانت تتمثل في إرغام حزب حماس والنهضة بسحب كلمة "إسلام"من نداءاتهم. زد على ذلك فقد تم تبني التمثيل النسبي للولايات، وهو ما يعطي ضمان، حتى لا يتمكن أي حزب من سحق الأحزاب الأخرى بنتائجه. وقد كانت إفرازات هذه الإنتخابات بأن تحصل حزب RNDعلى 155 مقعد، فهذا الحزب الذي أنشأ حديثا تحصل على 32٪ من الأصوات، أما المرتبة الثانية فقد تحصل عليها MSP(حماس سابقا) 69 مقعد وFLNتحصل على 62 مقعد، والنهضة تحصل على 34 مقعد، أما عن FFSوRCD فقد تحصلا على 19 مقعد. لكن تبقى النتيجة الأكثر وضوحا وجلاء هي تلك التي تتمثل في تشكيل حكومة ائتلافية قاعدتها حزب RND،FLN،MSP إلى جانب ذلك، فقد صار للواقع الجزائري وضوحا من حيث تحديد الإنتماءات الإيديولوجية وتحديدا من خلال الأحزاب. بحيث ظهرت أكثر وضوحا تلك التيارات المهيكلة للمجتمع الجزائري والتي تمثلت في التيار الإسلامي، التيار العصري والتيار الوطني -الشعبوي. هذا عن الإنتخابات التشريعية. أما ما يمكن استنتاجه من خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 1997 هي إستراتيجية ليامين زروال التي كانت تسير نحو إيجاد شرعية للنظام، وذلك من خلال تنظيم سلسلة من الانتخابات، لكن تبقى الاستفتاءات التي جاءت بعد الإنتخابات الرئاسية لـ1995 هي مؤشر الإنسداد السياسي والعودة للإحتكار لأنها أظهرت مدى إصرار النظام على تحكمه في المسار السياسي من خلال الأعمال التي كانت تتم من القمة نحو القاعدة، و الدليل على ذلك هو بروز حزب النظام RND بالفوز المطلق الذي كان بدوره مؤشرا لعدم وجود أي تغيير في الأفق وهو ما زاد من تصعيد عمليات العنف المسلح بمختلف

أشكاله ولا سيما المذابح الجماعية التي صارت ترتكب بشدة في حق المدنيين من سكان الأرياف وحتى المدن، فهذه المجازر جاءت كترجمة فعلية وعملية حادة في محاولة إسقاط شرعية النظام. وهو ما أعطى رؤية بعدم وجود تغيير حقيقي وأن الجزائر وقتها كانت لا تزال تبدو بعيدة عن الديمقراطية الفعلية، لكن في نفس الوقت، هذا لا يمنعنا من القول بوجود معارضة سياسية غالبا ما كانت تظهر على مستوى البرلمان من خلال النقاشات المتلفزة على المباشر، وهو ما أعطى مظهر بوجود حرية نسبية رغم العنف اللاّمتناهي والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي كانت ترمي بظلالها المظلم على مستوى كافة الوطن . وتبعا لهذه الوضعية جاء قرار الرئيس زروال وقتها فأحدث المفاجأة بإعلانه في أكتوبر1998 عن تقليص عهدته الرئاسية بتنظيم إنتخابات رئاسية مسبقة في أفريل 1999 وذلك دون الترشح لها باعتباره أنه حقق الجزء الأكبر من وعوده الإنتخابية سيما العودة إلى المسار الديمقراطي ببناء مؤسسات شرعية وكقناعة لتجسيد مبدأ التداول على السلطة كمبدأ أساسي للديمقراطية. وهكذا تم الترشح لرئاسيات أفريل 1999 ستة مرشحين وهم: عبد العزيز بوتفليقة، أحمد طالب الإبراهيمي، سعيد سعدي، مولود حمروش، حسين آيت أحمد، وعبد الله جاب الله، لكن الفوز كان من نصيب عبد العزيز بوتفليقة، الذي تبني عقب توليه الحكم خطة المصالحة الوطنية والوئام المدني. وعلى غرار سياسة الرحمة التي سبقته والتي شملت إصدار قانون العفو عن آلاف السجناء الإسلاميين وغير المتورطين في أعمال العنف،وإصدار مرسوم رئاسي في جانفي عام 2000 يقر بالعفو العام عن جميع أعضاء الجيش الإسلامي للإنقاذ الذين بدأوا بالفعل الإلتحاق بذويهم. وعلى ضوء هذه السياسات بدأت الجزائر تستعيد وتحقق نوع من عافيتها واستقرارها على الأقل ظاهريا . لكن الفرصة إلى السلم لا يمكن أن تفرض نفسها إلاّ في إطار دولة الحقوق التي تضمن التعايش بين رجل الدين ورجل السياسة، بين الهوية والعالمية، بين الخاص والعام، بين المدني والعسكري. (Remaoun, H. 2000.P 303).

خاتمة:

هكذا نصل من خلال تطرقنا للتحولات التي خضع لها الحقل السياسي طيلة العشرية المنصرمة أن الجزائر لم تصل إلى مرحلة التخلص الكامل من النظام غير الديمقراطي الذي يعرقلها، بالرغم من محاولة شطب استمراريتها من طريق الأحادية الحزبية. إننا عندما ننظر إلى التجربة الجزائرية من أجل تحويل الأفق السياسي، نستنتج أن كل المجهودات التي كانت تصب في اتجاه التغيير المؤسساتي جاءت من القمة. فإذا كانت مرحلة المسار الديمقراطي أعطت طابع تراجع الدولة وتقلصها، فإن مرحلة توقيف المسار الإنتخابي أعطت طابع عودة امتدادها . في حين كانت مرحلة العودة إلى المسار الانتخابي قد أعطت طابع الإستمرار لكن لديمقراطية مراقبة "جزئية"بمعنى ديمقراطية الواجهة، أي بنوع من الضبط والمراقبة . وفي هذا السياق نذكر أن الحماس والإهتمام بالقضايا السياسية التي ميزت بداية عشرية التسعينيات قد عرفت في أواخر هذه المرحلة من التقلص والفتور إلى درجة أن أصبح الإهتمام "بالترابالندو" يحل محل الإهتمام بالقضايا السياسية.

يبقى لنا أن نشير في الأخير، أن النسق السياسي عرف تحولات ميزه الإضطراب العميق والتسارع والكثافة في الأحداث، مما كان سببا للدخول في الأزمة أكثر من كونه طريقا للخروج منها. لأنه عمل على إقحام البلاد في دائرة العنف السياسي والمسلح الذي أدمى الجزائر طيلة سنوات التسعينيات حتى جعل منظومة الخطر والتهديد تتطور باستمرار بسبب غياب تمثيل سياسي شرعي .

المراجع:

- بهلول بلقاسم محمد حسن، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، تشريع وضعية الجزائر، مطبعة دحلب، الجزائر، 1994.
- جابي عبد الناصر، الانتخابات، الدولة والمجتمع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.
- عياشي أحميدة، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص، دار الحكمة، الجزائر، 1992.

Bibliographie:

- Addi Lahouari, L'Algérie et la démocratie, pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, Editions la Découverte, Paris, 1995.
- Boukhobza M'hamed, Octobre 88, Evolution ou rupture?, Editions Bouchène, Algr, 1990.
- Dahmani Ahmed, L'Algérie à l'épreuve. Economie politique des réformes, 1980- 1997, Casbah Editions, Alger, 1999.
- Quandt William (B), Société et pouvoir en Algérie, la décennie des ruptures, traduit de l'Anglais par Bensemane M'hamed, Benabdel Aziz Mustapha, Benzenache Abdel hakim, Casbah, Editions, Alger, 1999.
- Remaoun hassan "Post face", in L'Algérie, Histoire, société et culture, ouvrage collectif, sous la coordination de Remaoun Hassan, Casbah Editions, Alger, 2000.

Revue:

- Gurdon Hubert, "La constitution Algérienne du 28 Novembre 1996", in Monde Arabe, Maghreb, Machrek, n° 156, Avril- Juin, 1997.